

الأسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل

د. حمد الله ربيع

الطبعة الثانية

אחווה - המכללה האקדמית לחינוך
Achva College of Education



هذا الكتاب ...

إن المحور الأساسي لهذه الدراسة هو معرفة علاقة الأسرة وموقفها من قضايا المجتمع العربي بشكل عام، مدى تأثيرها بها وطرق تعاملها معها بشكل خاص.

تقف هذه الدراسة عند أهم قضايا المجتمع العربي محاولةً إظهار تأثيرها على حياة الأسرة والمجتمع من خلال إخضاعها للتحليل العلمي والموضوعي في علم الاجتماع. يرى المؤلف بهذا الكتاب مرجعاً علمياً أساسياً لكل من يهتم ويساهم في فهم واقع الأقلية العربية في إسرائيل

أما القضايا المختارة لهذا الكتاب:

قضية الأراضي، الضائقة السكنية، الفقر، البطالة، الانحراف الاجتماعي، الطلاق، الزواج المبكر، المرأة، شرف العائلة، الصحة والبيئة، الهوية، التعليم، التحدي الحضاري.

الأسرة
وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل

الطبعة الثانية
2008

د. حمد الله ربيع

The Family and the Issues of Arab Community in Israel
Dr. Hamdallah Rabia

2008

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

العنوان: الاسرة وقضايا المجتمع العربي في إسرائيل

المؤلف: د. حمدالله محمد ربيع

سنة الاصدار: 2008 الطبعة الثانية

الصفحات: 289 ص

من المواضيع الاساسية: الفقر، البطالة، مصادرة الاراضي، التحدي الحضاري،

المرأة، الهوية السياسية،

دار الطباعة والنشر: مركز الطباعة والاعلان - جت المثلث

البريد الالكتروني للمؤلف: hamdalla@013.net

شكر وعرفان

أقدم شكري وامتناني لكل من ساعدني على إخراج هذا الكتاب إلى النور. أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الزملاء الأفاضل الذين أطلعوا على فصول هذا الكتاب كل حسب تخصصه، وأعطوا توجيهاتهم ونصائحهم العلمية والمهنية القيّمة والمفيدة، أخص بالذكر كل من الدكتور فيصل عزايزة، المحاضر في جامعة حيفا ومدير المعهد اليهودي العربي في الجامعة نفسها، والدكتور محمد حبيب الله، المحاضر في أكاديمية ألقاسمي ومدير مركز التعددية في الكلية.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كلّ من، الأساتذة الأفاضل أحمد دسوقي، جواد عثمان، فيصل ناطور، مراد موسى والدكتور نادر مصاروة على مراجعتهم اللغوية والنحوية لهذا الكتاب وعلى إعطائهم النصائح والإرشادات لفحوى هذه الدراسة. وأود أن أشكر كلية أحفا للتربية على الدعم المادي والمعنوي لطباعة ونشر هذا الكتاب. كما وأشكر كلية كي للتربية التي قدّمت هي الأخرى دعمها لطباعة هذا الكتاب.

وأخيرا أشكر أسرتي التي هيأت لي الظروف لإنجاز هذا الكتاب القيّم.

د. حمد الله محمد ربيع

الفهرست

1	الفهرست
2	فهرست الجداول
4	مقدمة الطبعة الثانية
6	مقدمة الطبعة الأولى
14	الأسرة وقضية الأراضي
34	الأسرة والضائقة السكنية
54	الأسرة والبطالة
70	الأسرة والفقر
84	الأسرة والانحراف الاجتماعي
108	الأسرة والزواج المبكر
126	الأسرة والطلاق
146	الأسرة والمرأة
162	الأسرة والقتل على خلفية شرف العائلة
180	الأسرة والأوضاع الصحية والبيئية
208	الأسرة والتعليم
232	الأسرة والهوية
244	الأسرة والتحدي الحضاري
259	استنتاجات
269	المراجع

فهرست الجداول

16	جدول 1: أمثلة على تقلص مسطحات القرى العربية
16	جدول 2: إجمالي الأراضي العربية التي استولت الدولة عليها.....
17	جدول 3: ملكية الأراضي بعد قيام الدولة
25	جدول 4: مناطق نفوذ - السلطات المحلية في منطقة الجليل
39	جدول 5: نسبة الأفراد في البيت
	جدول 6: مساحة أراضي البناء ومعدلها للسكان في بعض القرى
40	والمدن العربية
	جدول 7: الهجرة الداخلية في بعض المدن العربية لألف نسمة وحسب
47	المرتبة بين المدن في الدولة (2000)
55	جدول 8: حجم البطالة في الوسط العربي واليهودي
56	جدول 9: نسبة البطالة في بعض البلدات العربية في شهر أيار 2006
91	جدول 10: عدد الحالات الجنائية عند اليهود والعرب من 1965-2003 .
92	جدول 11: نسبة الحالات الجنائية حسب نوع الجناية (2003)
	جدول 12: نسبة الحالات الجنائية حسب الجنس عند اليهود والعرب
93	(2003)
	جدول 13: نسبة الحالات الجنائية حسب الجيل عند اليهود والعرب
94	(2003)
	جدول 14: نسبة الحالات الجنائية عند العرب حسب الانتماء الديني
94	(2003)
	جدول 15: نسبة الحالات الجنائية عند العرب واليهود حسب نوع الإدانة
95	(2003)

جدول 16: معدل متعاطي المواد المنشطة في السنة الأخيرة (2003) لدى	
طلاب مدارس عرب (معدل لكل 1000 طالب)	98
جدول 17: متوسط جيل الزواج عند العرب في إسرائيل	110
جدول 18: معدلات الطلاق (لـ 1000 نسمة) حسب الانتماء الديني	128
جدول 19: عدد حالات الطلاق في منطقة المثلث لسنة 2002	
وسنة 2003	130
جدول 20: المواقف التقليدية، الحديثة وما "بعد الحديثة"	154
جدول 21: العاهات الخلقية عند العرب واليهود سنة 2000 (عدد	
الحالات والمعدل لكل 1000 مولود حي)	191
جدول 22: أسباب وفاة الرضع العرب في مستشفى نهرية حسب زواج	
الأقارب وغير الأقارب	192
جدول 23: نسبة المنتسبين لصناديق المرضى في القرى والمدن	
العربية 31.12.05	195
جدول 24: نسبة المنتسبين لصناديق المرضى في بعض القرى والمدن	
العربية 31.12.2005	196
جدول 25: عدد المدارس في الوسط العربي من سنة 1948/49	
حتى سنة 2004/2005	213
جدول 26: عدد الطلاب في المدارس العربية من سنة 1948/49	
حتى سنة 2004/05	214

مقدمة الطبعة الثانية

لقد تقرر تحرير الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وذلك لأمرين : الأول، هو الاهتمام الكبير بالموضوع من طرف الباحثين والمهتمين بقضايا الاسرة والمجتمع العربي في إسرائيل. والثاني هو رصد الأخطاء المطبعية والموضوعية التي وردت في الطبعة الأولى وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

وقمنا بإعادة ترتيب المواضيع في فهرست الكتاب حسب التسلسل الموضوعي والمنطقي لها، وعملنا على تصحيح الأخطاء الواردة في بعض الجداول الإحصائية. لقد استلزم الأمر توضيح بعض الفقرات والمواضيع بسياق نصي جديد، وتم دمج أو إعادة ترتيب بعض المواضيع الفرعية في بعض الفصول، مثل قضية الأراضي والضائقة السكنية وغيرها. وفي النهاية تم ترتيب وتصحيح بعض الأخطاء في قائمة المراجع. نذكر أن هذه الطبعة منقحة لغويا ومهنيًا من قبل أستاذ اللغة العربية مراد موسى (طالب دكتوراة) وفقا لمتطلبات النشر المعروفة.

والله نسأل أن نقدم بهذا العمل ما يعود على المجتمع والأمة بالمنفعة والمعرفة.

د. حمدالله محمد ربيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

يصل عدد العرب في إسرائيل اليوم إلى 1.493.400 نسمة، أي 20% من مجمل سكان الدولة التي يصل عددهم إلى 7.116.700 نسمة (المصدر: 2007). يتوزع السكان العرب على معظم المناطق الجغرافية للبلاد، في شمالي البلاد (الجليل) يقطن ما يزيد على 60% منهم، وفي أواسط البلاد هناك قرابة الـ 30%، وفي الجنوب (النقب) حوالي 10% (المصدر السابق). غالبية السكان العرب هم من المسلمين السنة يليهم أبناء الطوائف المسيحية ثم أبناء الطائفة الدرزية. تحول العرب إلى أقلية بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، ومكانتهم كأقلية قومية وعرقية في الدولة اليهودية جعلتهم غير متساوي الحقوق والواجبات في شتى مجالات الحياة. منذ ذلك الحين والمجتمع العربي يعاني من مشاكل وأزمات اجتماعية، اقتصادية وسياسية كثيرة. هذه المشاكل والأزمات أضعفت من وتيرة التطور والتقدم في هذا المجتمع، وجعلت الكثير من النظم الاجتماعية فيه متخلفة وبحاجة إلى إصلاح بل إعادة بناءه من جديد. تزداد مشاكل الوسط العربي تفاقمًا يوماً بعد يوم لعدم وجود مبادرات وخطط إصلاح وتطوير في القرى والمدن العربية. وبالإضافة إلى العوامل السياسية، هناك عوامل أخرى منبعها البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع نفسه، وهي تتعلق بنظام القيم والعادات والتقاليد السائدة. هذه العوامل الداخلية والخارجية تتضافر سوية وتتداخل فيما بينها في معظم مشاكل وقضايا المجتمع العربي كما سيتضح في هذه الدراسة لاحقاً.

كثرت الأبحاث والدراسات التي تتناول مشاكل وقضايا المجتمع العربي وشغلت هذه القضايا الكثير من الباحثين عرباً ويهوداً على حدّ سواء، وأنشئت لهذا الغرض

مراكز أبحاث وجمعيات كثيرة. تأتي هذه الدراسة لمشاركة هذه الأبحاث والدراسات في الإثراء بجانب مهمّ لم يطرق حتى الآن، وهو علم اجتماع الأسرة. الهدف من ذلك هو طرح القضايا التي تواجه المجتمع العربي ومعرفة مدى صلة الأسرة بها، أي مدى تأثرها بهذه القضايا وكيفية التعايش معها.

العرب في إسرائيل هم مجتمع أقلية يخضع لظروف متغيرة بشكل كبير ودائم، ويؤدي هذا الأمر إلى تغيرات في شتى مجالات الحياة التي لا بد وأن تكون لها صلة مباشرة بالأسرة باعتبارها نواة المجتمع التي تهبّ عليها رياح التغير من كل حذب وصوب. فمثلا التغيرات في المجال الاقتصادي يصحبها تغير في مستوى المعيشة للأسرة، ونتائج هذا التغير إما أن تكون إيجابية (كارتفاع مستوى المعيشة) أو سلبية (كتفشي البطالة والفقر والطلاق)، أو على سبيل المثال التغير في نظام التعليم الذي تنعكس آثاره على تربية الأولاد، ومكانة المرأة، والوعي الصحي والبيئي، والهوية السياسية وغير ذلك من المجالات.

الأسرة قادرة على الصمود في وجه لون معين من المشاكل والأزمات أكثر من مشاكل وقضايا أخرى، ويرجع تفسير ذلك إلى طبيعة هذه المشاكل والأزمات، وإلى أولويتها وحيويتها بالنسبة للمجتمع والأسرة. سوف تبين هذه الدراسة أنه لا يجوز تجاهل الأسرة عندما ندرس قضايا المجتمع العربي ونقترح علاجا لها، فالأسرة هي إحدى المقومات الأساسية التي تطالها تبعات التغير الاجتماعي مع مرور الزمان وتبدل المكان.

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة علاقة الأسرة وموقفها من قضايا المجتمع العربي بشكل عام، وتحديد مسؤوليتها، ومدى تأثرها بهذه التغيرات وطرق تعاملها معها بشكل خاص.

تكمن خصوصية هذه الدراسة وتميزها عن الدراسات الأخرى أنها تعالج مجتمع أقلية متميز لا نظير له بين أقليات العالم الأخرى ، من حيث المكانة السياسية، والظروف التاريخية، الثقافية، والحضارية وماهية التغير الاجتماعي الذي يمر به منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 وحتى يومنا هذا. لهذا كله بإمكان نتائج الدراسة الحالية أن تكون متميزة بسبب خصوصية وتنوع المشاكل والقضايا التي تعالجها. ولعل أهم خصائص هذه الدراسة هي أن المجتمع الذي تدور حوله هو مجتمع أقلية مميز في ثقافته، ومكانته السياسية ومبناه الاجتماعي. من هذا المنطلق تتسم هذه الدراسة بالوقوف على القضايا المهمة في الوسط العربي، إظهار أهميتها وتميزها كقضايا خاصة بالأقلية العربية، ثم مناقشة وفحص مدى صلتها بالأسرة. كما وتركز الدراسة على نقاط أساسية متعلقة بحياة الأسرة، مثل:

- (1) المشاكل والقضايا الملحة والمستعصية التي تُواجهها الأسرة وتتأثر بها في ظل غياب المساواة الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة.
- (2) الاستراتيجيات التي كوّنتها الأسرة العربية لنفسها لتتمكن من الصمود في وجه الأزمات الناتجة عن هذه القضايا.
- (3) العوامل الخارجية المباشرة التي تشكّل تحدياً لها (كوسائل الإعلام، والاحتكاك المباشر بالمجتمع اليهودي، القوانين المدنية وغيرها).
- (4) العوامل الداخلية التي تتعلق بالأسرة مباشرة مثل "الزواج المبكر" والقتل على خلفية "شرف العائلة" التي تعتبر من القضايا البارزة والهامة في المجتمع العربي اليوم.
- (5) مصادر الضعف والقوة لدى الأسرة العربية في أوقات الأزمات.
- (6) التنبؤ بمستقبل الأسرة من خلال استنتاج وتحليل الوضع القائم.

كما تحاول هذه الدراسة أن تكشف وتوضح العلاقة بين قضايا المجتمع والأسرة العربية من نواحٍ مختلفة بعد إخضاعها للتحليل العلمي والموضوعي. وسوف يجد القارئ في هذا الكتاب وجهات نظر ومواقف تحليلية متعددة ومتنوعة من خلال الأبحاث والدراسات الكثيرة التي تم الاعتماد عليها في هذا الحقل. فهناك استنتاجات ومواقف توصلت إليها هذه الدراسة، من شأنها أن تثير اهتمام الباحثين والمهتمين وأن تكون بمثابة إثراء لفهم قضايا المجتمع العربي من منطلقات جديدة وهامة.

يعتبر علم اجتماع الأسرة واحد من أهم التخصصات في علم الاجتماع لأن الأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع. ليس هناك مؤسسة اجتماعية أو نظام اجتماعي في العالم حافظ على كيانه منذ خلق البشرية سوى الأسرة. يتفق علماء الاجتماع على أن المجتمع يصلح إذا صلحت الأسرة ويفسد إذا فسدت، وللأسرة على الدوام علاقة وطيدة بما يحصل في المجتمعات من تغيرات، فهي تؤثر وتتأثر في آن واحد بمجريات الأمور على شتى الأصعدة.

توجد في كثير من دول العالم مراكز أبحاث لدراسة أحوال الأسرة وما يطرأ عليها من تحولات، كما أنشئت الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية التي تهتم بقضايا الأسرة في جميع مجالات الحياة وما هذا كله إلا لأهميتها في المجتمع، إذ أن موضوع الأسرة يدخل في كل الدراسات الاجتماعية. يختلف مجالاتها. على سبيل المثال يتعذر الحديث عن البطالة، الفقر، المخدرات، الانتحار، العمل، الصحة، المسكن، المرأة، التعليم، الانحراف وما إلى ذلك من القضايا الاجتماعية، دون أن تكون الأسرة المحور الأول لمثل هذه الدراسات.

تتفق معظم العلوم الاجتماعية على أن الأسرة قادرة على تحمّل أزمات المجتمع وهي بدورها تتكيف مع التغيرات التي تحدث في محيطها، ومع هذا تعترف بأن

الأسرة تضعف وتتدهور إذا ما تراكمت المشاكل واشتدّ وقع التغيرات التي تطرأ على المجتمع، فتصبح الأسرة حينئذ عرضة للتفكك والانهيار، ولهذا تتواجد الأسرة في صراع مستمر مع المجتمع وتغيراته ولا تقتصر على كونها متكيفة ووظيفية في مختلف الحالات والظروف.

لا بد لهذه الدراسة من التوجّه النظري الذي يفسر طبيعة القضايا المطروحة من خلال قاعدة معيارية تبلور صورة مقنعة، حقيقية وموضوعية للقارئ وتدع النقاش بالوجهة العلمية الرّسينة.

من منطق "الوظيفية" ومنحى "الصراع" في علم الاجتماع، تسعى هذه الدراسة لأن تجد تفسيرات متنوعة للتغيرات والتحويلات التي طرأت على المجتمع العربي وموقف الأسرة منها وكيفية تعاملها معها.

نجد في المجتمع العربي بعض القضايا التي تختلف عن قضايا أخرى من حيث أثرها على الأسرة (كأن يكون هذا التأثير مثلاً تأثيراً مباشراً أو غير مباشر) ومن حيث تاريخها الزمني وطبيعتها، كأن تكون قضية سياسية، أو اجتماعية أو اقتصادية، ومن حيث علاقتها بالأسرة وانعكاسها على العلاقة بين الجنسين... الخ. لذا ستشمل هذه الدراسة هذين الإطارين النظريين لاختبار مدى استجابة أو تحدي الأسرة لكل قضية وقضية وتحاول أن توفر التفسيرات والتبريرات الملائمة.

القضايا المطروحة في هذا الكتاب على اختلاف أنواعها وأشكالها تستند إلى إطار نظريّ، ينطلق منه التفسير والنقاش الموضوعي والعلمي لطبيعة هذه القضايا، أسبابها، نتائجها وعلاقتها بالأسرة العربية، وذلك من باب التعمّق العلمي والتنوّع النظري وشمولية التحليل والتفسير. وبناء عليه، ترى هذه الدراسة أن الظروف التي

يعيشها العرب في إسرائيل تقتضي التطرق إلى منحى "الصراع" ومنحى "الوظيفية" كإطار نظري من علم الاجتماع، لأن الأقلية العربية في إسرائيل تحاول أن تتكيف مع التغيرات التي يفرضها عليها مجتمع الأكثرية، وهي في الوقت ذاته تواجه صراعا دائما مع الأكثرية ومع النظم السائدة في المجتمع الإسرائيلي لكونها أقلية ذات ثقافة وقومية مختلفة.

منحى "الصراع" يرى أن المجتمع عبارة عن "حلبة صراع" بين الطبقات والفئات المختلفة على الموارد، والنفوذ والسيطرة. وقد يكون هذا الصراع بين العمال وأصحاب العمل، بين الأقلية والأكثرية، بين الرجال والنساء، بين البداوة والحضارة، بين الفقراء والأغنياء، بين طائفة وطائفة دينية أخرى... الخ. تقف الأسرة في خضم هذا الصراع وتدفع الثمن بأشكال مختلفة، فهي تفقد أحيانا من وظائفها، أو يضعف التكافل فيها، وقد تنهار نهائيا، أو يتغير شكلها ومبناها. كل ذلك منوط بمدى حدة الصراع ونوعه، فإذا كان الصراع ذا طبيعة مادية، فإن الأسرة تقع في أزمات اقتصادية ربما تجعلها تنهار أو أنها قد تستسلم للبطالة والفقر أو يستقل كل واحد من أفرادها بنفسه فيندم التعاون الاقتصادي بينهم، أما إذا كان الصراع سياسيا، فإنها قد تستسلم حينها للنظام والقوانين والمعايير المفروضة عليها، فتضعف ولا تؤدي وظائفها القومية والوطنية كما ينبغي. أما إذا كان الصراع اجتماعيا، فإنها قد تضطهد إحدى الجنسين على حساب الآخر، أو أنها تنزع صلاحيات وسلطة بعض أفرادها مستجيبة في ذلك للصراع الاجتماعي الذي يجتاحها، كالتعليم، والقوانين، والأجناس، والثقافة، ووسائل الإعلام، والتحدي الحضاري، والتقليد... الخ. يمكن لهذا الصراع أن يحدث تغييرا جذريا في نظام الأسرة ووظائفها، إما أن تستجيب له أو أن تقاومه.

أما منحى "الوظيفية" فإنه يرى بكل النظم الاجتماعية متكيفة، متزنة ووظيفية وفقاً للتغيرات التي تطرأ عليها وعلى بيئتها الاجتماعية. والأسرة هي منظومة اجتماعية أساسية في المجتمع وتعتبر في نظر الوظيفيين - من أكثر النظم تكيفاً، وتفسيرهم لذلك بأن الأسرة استطاعت أن تستجيب لكل التغيرات والتطورات والأزمات التي واجهت المجتمعات على مر العصور. من هذا المنطلق فإن للأسرة استراتيجيات وطرق تأقلم وتكيف خاصة لكل تحد من التحديات التي تواجهها، فهي قادرة على إيجاد الحلول المناسبة، المؤقتة والدائمة، في كل زمان ومكان. هذه النظرية تؤمن بأن المجتمع يسعى دائماً إلى الاستقرار والحفاظ على التوازن في ظل التغيرات والتطورات التي يمر بها.

من هذا المنطلق النظري، وهو منطق التحدي والاستجابة، جاءت هذه الدراسة لتبين القضايا والمشاكل الاجتماعية عند الأقلية العربية في إسرائيل ومدى تأثيرها على حياة الأسرة من ناحية، وكيفية تعامل الأسرة معها من ناحية أخرى. سوف يتضح من هذه الدراسة وموضوعاتها المختلفة أن الأسرة تقف في مركز المجتمع، وأن أي تغير في أي نظام سوف يصل إلى النواة الحقيقية للمجتمع وهي الأسرة. وهكذا سوف يتم ربط الأسرة بمشاكل وقضايا المجتمع العربي وتوضيح مدى تأثيرها بها وكيفية تعاملها معها.

لقد وقع اختيارنا هنا على القضايا التي تهم المجتمع العربي اليوم وتقف في رأس سلم أولوياته، وهناك قضايا أخرى لم يتسع الحديث عنها في هذا المقام، ومع ذلك فهي لا تقل أهمية عن القضايا التي عالجتها هذه الدراسة. لقد تم اختيار القضايا التالية للبحث والنقاش:

قضية مصادرة الأراضي، الضائقة السكنية، البطالة، الفقر ، الانحراف الاجتماعي، الزواج المبكر، الطلاق، المرأة، القتل على خلفية شرف العائلة، الصحة والبيئة المحلية، التعليم، الهوية السياسية، وقضية التحدي الحضاري.

هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي تُعالج قضايا المجتمع العربي في إسرائيل من منظور علم اجتماع الأسرة ، لهذا يمكن لها أن تكون بمثابة محفّز لأبحاث أخرى في هذا المجال؛ كما توفر هذه الدراسة المجال لفهم الواقع الرَّاهن للمجتمع العربي من منطلق اجتماعي آخر ومميّز.

لم يُخصص هذا الكتاب لفئة معينة من القراء ، وإنما هو يناسب جميع الفئات الاجتماعية على مختلف مستوياتهم الثقافية ، فهو بهذا المفهوم يخاطب شتى الفئات التي تهتم بشؤون وقضايا المجتمع العربي، ولاسيما تلك التي تتعلق بالأسرة بشكل خاص.

ومن الله تعالى نرجو النجاح والتوفيق.

د. حمد الله محمد ربيع

الأسرة وقضية الأراضي

إحدى المشاكل الأساسية التي لا زالت تواجه العرب في إسرائيل منذ قيام الدولة حتى الآن هي "مصادرة الأراضي". على مدار السنين والعرب تُصادر أراضيهم بأشكال وأساليب مختلفة. نتيجة لذلك تعاني البلدات العربية اليوم من نقص كبير في الأراضي ومن غلاء مفرط في الأسعار. الأرض هي جزء لا يتجزأ من هوية العربي في إسرائيل، وما زالت تعتبر مصدر رزق أساسي لكثير من العائلات التي تعمل في الزراعة. الأسرة العربية لها علاقة وطيدة ومباشرة بالأرض كما سوف تبينه هذه الدراسة.

والسؤال المطروح هنا: ما هي أسباب مصادرة الأراضي؟ ما هو حجم المشكلة؟ ما هو تأثيرها على الأسرة؟ وكيف تتعامل الأسرة مع هذه القضية؟

مصادرة الأراضي

صودرت معظم الأراضي العربية منذ قيام الدولة حتى اليوم، ولم يبق منها سوى 5,3% من مجمل أراضي الدولة؛ علماً بأن الأراضي التي كانت بحوزة اليهود قبل قيام الدولة كانت لا تتعدى 7% من أراضي البلاد. السيطرة على الأراضي العربية ازدادت مع بداية الانتداب البريطاني، على يد الوكالات الصهيونية العالمية التي استحوذت مساحات كبيرة من أجل توطين المهاجرين اليهود إلى فلسطين. حسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة، فقد صودرت منذ قيام الدولة وحتى سنة 1962 ما بين 4,2-5,2 مليون دونم من الأراضي العربية، وتقديرات أخرى تصل إلى ما يزيد على 5,7 مليون دونم (روتמן وولدم، on-line).

بعد قيام الدولة وخاصة في فترة الحكم العسكري 1948-1966 سنّ العديد من قوانين المصادرة: (أروقة: نشرة الكترونية من إصدار المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، ملف يوم الأرض، آذار 2005، on-line)

- أنظمة الطوارئ بشأن فلاحه الأرض البور 1948
- قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ 1950
- قانون أملاك الغائبين 1950
- قانون سلطة التطوير 1950
- قانون امتلاك الأراضي 1952
- قانون صندوق أراضي إسرائيل 1953
- قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ 1956
- قانون لتقادم الزمن 1958
- قانون أراضي إسرائيل 1960
- قانون الأراضي 1969
- قانون تسوية الحقوق في الأراضي 1969
- قانون امتلاك أراضي في النقب 1980

هذه القوانين تهدف جميعها إلى مصادرة الأراضي المتبقية للعرب. في مضمونها تمنع المهجرين (الغائبين) العودة إلى قراهم وأراضيهم لتستحوذ عليها. هذه القوانين ساهمت في السيطرة على معظم أراضي العرب بعد قيام الدولة حتى اليوم.

من أكبر المشاريع المنظمة لمصادرة الأراضي العربية كانت مصادرة أراضي قرى المهجرين بعد حرب 1948، التي تزيد عن 700 قرية، كذلك تهويد الجليل وأراضي الروحة والنقب فيما بعد. لقد استغلت الدولة النظام العسكري (من 1948-1966)

كي تستطيع التصرف بالأراضي العربية لصالحها. فلا زالت - حتى اليوم - الكثير من الأراضي العربية تتبع "لدائرة أراضي إسرائيل" مع أنها متواجدة داخل القرى والمدن العربية وفي حوزة السكان العرب.

جدول 1: أمثلة على تقلص مسطحات القرى العربية

القرية	الأراضي حتى عام 1948	الأراضي عام 1991
عين ماهل	14,000.00 دونم	4,100 دونم
الرينة	15,770 دونم	6,764 دونم
المشهد	10,805 دونم	5,420 دونم
كفر كنا	19,500 دونم	5,636 دونم

المصدر: أروقة: نشرة الكترونية من إصدار المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،
ملف يوم الأرض، آذار 2005، (on-line)

جدول 2: إجمالي الأراضي العربية التي استولت الدولة عليها

القانون	المساحة بالدونمات
نقل أراضي مهجورة إلى سلطة الدولة	4,589,013
مصادرة أراضي بموجب قانون مصادرة الأراضي للمصلحة العامة 1943	1,288,000
مصادرة أراضي في شمال البلاد	118,000
المجموع	5,995,013

جدول 3: ملكية الأراضي بعد قيام الدولة

نوع الملكية	المساحة بالدونمات
أراضي بملكية خاصة يهودية	801,000
أراضي بملكية خاصة عربية	867,000
أراضي بملكية الدولة	18,754,000
المجموع	20,422,000

المصدر السابق لجدول 2 و 3 (أروقة)

ومن أكبر المخططات لتهويد المثلث - مخطط النجوم السبع. فيما يلي اختصار لهذا المخطط حسب ما عرضته "المؤسسة العربية لحقوق الإنسان" في "ملف يوم الأرض، آذار 2005":

"تهدف خطة النجوم السبع التي بادرت إليها وزارة البناء والإسكان إلى تسهيل استيعاب موجة الهجرة اليهودية التي شهدتها البلاد عام 1990. تركز هذه الخطة في قطاع ضيق طوله 80 كم من جانبي الخط الأخضر، ويفصل هذا القطاع بين الضفة الغربية والطرف الشرقي للسهل الساحلي، ويمتد من منطقة "مودعين" في الجنوب وحتى مشارف أم الفحم في الشمال، ويسكن في هذه المنطقة 130,000 عربي و40,000 يهودي، وقرار التوطين في هذا القطاع بالتحديد اتخذ من قبل أعلى المستويات الحكومية، حيث تقرر إسكان ما لا يقل عن 350 ألف مستوطن يهودي أغلبيتهم من المهاجرين الجدد خلال 15 عام. والمقصود هنا المنطقة المعروفة باسم "المثلث" التي تعتبر عربية من حيث التواصل الجغرافي وتركيبها الديموغرافي، وتضم 17 قرية كبيرة وعدد من القرى الصغيرة وتحافظ على طابعها الثقافي وقوميتها

العربية منذ اتفاقيات الهدنة عام 1949. دراسة أبعاد وتأثير هذه الخطة يدل على أنها قد جاءت لتغير الطابع العربي لمنطقة المثلث وتحويله إلى يهودي من خلال إحضار مئات الآلاف من المستوطنين الجدد إليها والتجربة تعلمنا على أن هذا التوطين لا يخدم مصالح جميع السكان، بل جاء ليخدم الاستيطان اليهودي على حساب المواطن العربي وعلى أرضه، فالمخطط يهدف إلى كسر التواصل الجغرافي بين قرى المثلث من خلال إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة لتشكيل حاجز بين القرى العربية كما تخلق هذه المستوطنات وجود يهودي مكثف على طول الخط الأخضر مما سيؤدي بالتالي إلى محو هذا الخط وإفساح الطريق لضم الضفة الغربية إلى إسرائيل".

استمرت المصادرة بشق الوسائل والطرق حتى وصلت إلى المشروع الأخير الذي اعتبره العرب مشروع المصادرة الكبرى، وهو مشروع شارع 6 "عابر إسرائيل" الذي اخترق عشرات آلاف الدوغمات من الأراضي الزراعية المتبقية لهم. هذا الشارع سوف يخترق إسرائيل من الجنوب إلى الشمال، والهدف منه حل مشكلة السير بين المدن. لم يتمكن القادة السياسيون العرب، كأعضاء الكنيست ورؤساء السلطات المحلية، من إيقاف أو تعديل هذا المشروع ولقد تكونت لجنة قطرية نظمت الكثير من الفعاليات والاحتجاجات العامة لمنع المصادرة. بالتالي منحت الدولة المتضررين تعويضات مالية زهيدة مقابل فقدان أراضيهم.

ولهذا الشارع أبعاد اجتماعية واقتصادية وقومية أخرى. معظم الفلاحين العرب انقطعوا عن أراضيهم فأصبح الوصول إليها صعباً، لأن الشارع فصل القرى والمدن عن الأراضي الزراعية. أما البعد القومي فيتجلى في عدم فتح معابر قريية من القرى والمدن العربية، فكل المعابر الرئيسية التي تؤدي إلى هذا الشارع موجودة بالقرب

من المدن اليهودية. كما ولعابر إسرائيل مخاطر كثيرة مثل تلوث الجو، الضوضاء ومشاكل بيئية وصحية أخرى (on-line, ١١٦٢٥٨).

موقع الانترنت "عرب48" كشف عن مخطط يدعى "تامأ 23" والذي يهدف إلى مد سكة حديدية تمرّ من أراضي وادي عاره لتصل إلى الأردن يبلغ طولها 80 كم. هذا المخطط لا يقل خطورة عن "شارع عابر إسرائيل"، لأنه يهدف أيضا إلى مصادرة أراض عربية كثيرة في منطقة وادي عاره وقطع الأوصال بين المناطق السكنية والزراعية. كما ويحظر على المواطنين البناء بالقرب من سكة الحديد مما يعني عدم استخدام قسم كبير منها للزراعة والبناء. شارع وادي عاره الذي يربط القرى العربية بمركز البلاد يعتبر شريانا اقتصاديا مهما لهذه القرى، وبعد مد السكة الحديدية سوف يستغني الكثيرون عن الشارع وذلك اختصارا للوقت والطريق باستخدامهم القطار (رامي منصور، موقع عرب48 on-Line).

أما بالنسبة لأراضي البدو في النقب فإن من أصل 1300.000 دونم كان يمتلكها البدو بقي بأيديهم 180 ألف دونم فقط تم مصادرة قسم كبير منها بطرق مختلفة. علما بأن 10% فقط من بدو النقب بقوا في البلاد بعد حرب 1948 بينما الأغلبية الكبرى رحلت أو هُجرت إلى الدول العربية المجاورة. وبعد أن بنت الدولة في أواسط الستينات قرى بدويه ثابتة لم تعط سكان هذه القرى أراضي بقدر حاجتهم. فمدينة رهط مثلا يبلغ عدد سكانها 36000 نسمة ولا تتعدى مساحتها 12000 دونم. في المقابل أقيم بالقرب منها كيبوتس "بئيري" الذي يبلغ عدد سكانه 300 نسمة فقط، وتبلغ مساحته 12000 دونم، علما بأن سكانه لا يعملون بالزراعة. ومنذ 1948 تضاعف عدد سكان النقب 14 مرة وعرب الجليل والمثلث 8 مرات،

في المقابل تتقلص الأراضي بسبب المصادرة ولا تسدّ حاجيات السكان (ظاهر، 2003).

مصادرة الأراضي هي قضية مهمة ومركزية في حياة العرب في إسرائيل، فهي ليست عنصر اقتصادي مهم وإنما هي جزء من الهوية. لا تسمح الدولة ببيع العرب من الأراضي التي يمتلكها اليهود، ولا تمنحهم بناء قرى ومستوطنات جديدة كما هو الحال بالنسبة لليهود. إن مصادرة الأراضي مستمرة وبأشكال مختلفة، فشارع عابر إسرائيل وعدم السماح بتطوير وتوسيع الخرائط الهيكلية للقرى والمدن العربية وكذلك عدم السماح للسكان العرب في المدن المختلطة من ترميم بيوتهم وبناء وحدات سكنية جديدة على أراضيهم وأراضي أجدادهم، هي من الدلائل الحقيقية لمتابعة مصادرة الأراضي العربية. لم ينجح العرب حتى اليوم من إيقاف المصادرة حتى من الناحية القانونية لأن الدولة تعتبر ذلك نوعاً من سياستها الأمنية والوطنية وليست قضية اقتصادية أو اجتماعية.

أورن يفتحتل، خبير في الشؤون الجغرافية والسياسية لعرب إسرائيل يلخص مشكلة الأراضي كالتالي (פתוחאלי, 2004):

- العرب يكوّنون حوالي 17% من مجمل سكان الدولة.
- في حوزتهم الخاصة حوالي 3.5% من أراضي الدولة.
- المساحة الواقعة تحت نفوذ السلطات المحلية تصل إلى 2.5% من مساحة الدولة فقط.
- تخصيص أراض عامة لخدمة المواطنين تقع تحت الحد الأدنى في الدولة.
- يُحظر على المواطنين العرب حق امتلاك أراض من 80% من مساحة الدولة.

- رغم ازدياد السكان العرب حتى ستة أضعاف منذ سنة 1948، إلا أن أراضيهم ازدادت تقلصاً.
- منذ قيام الدولة حتى اليوم لم تمنح السلطة العرب أن يقيموا قرى ومدناً جديدة.
- لا زالت عشرات القرى العربية غير معترف بها، والدولة تصرّ على تهجيرها.

الأسرة وقضية استرجاع الأراضي

إن الكثير من أهالي القرى العربية التي تم هدمها وهُجّر أهلها إلى القرى المجاورة ما زال يحتفظ بمسندات تثبت ملكيتهم للأرض. منهم من رضي بتسوية مالية مع دائرة الأراضي ومنهم من ينتظر حلاً حتى اليوم. المشكلة الأساسية آنذاك كانت ولا زالت مرتبطة "بقانون أملاك الغائب" الذي سُنّ في أوائل الخمسينات والذي يعتبر كل أرض لم يتواجد عليها أهلها بأنها "أرض غائب" وبذلك خسر العرب كثيراً من أراضيهم واعتبرتهم الدولة جزءاً من المهجّرين الفلسطينيين في خارج البلاد (دحر، 2000؛ عرب48، on-line).

تعاني القرى العربية اليوم من تواجد أراض كثيرة ومبعثرة باسم "دائرة أراضي إسرائيل" تجعل الناس مقيدين في البيع والشراء لأنه لم يتم إرجاعها إلى أصحابها باعتبارها كانت أراضي غائبين (المصدر السابق). لقد تشتت كثير من العائلات في حرب 49/1948 حيث من أفرادها الأخوة والأهل من غادر البلاد إلى الدول العربية وكانت الأراضي مسجلة بأسمائهم، فاعتبرتها الدولة أرض غائب مع أن أفراد العائلة لا زالوا متواجدين عليها.

الأسرة العربية لم تُهجر أو تُهاجر بأكملها أثناء الحرب 49/1948 بل بقي هناك الأقرباء الذين لهم حق الإرث والملكية. الأسر العربية كبيرة وكانت تتكون من حمائل وعشائر ذات صلة قرابة قوية وتربط دموي يرجع إلى أجداد الأجداد. وفي العادات العربية فان الملكية تكون للجميع وأن لا فرق بين أبناء العائلة مهما كبرت وأن الكبير له حق التصرف بشؤون الصغير مما يدل على العصبية القوية التي كانت تربط الجميع بعضهم ببعض. فتعريف الغائب بالنسبة للدولة غير واقعي بالنسبة لمبنى المجتمع العربي والعادات السائدة فيه. فالقريب الغائب يحل محله القريب المتواجد لأنه صاحب الحق الأول الذي له حرية التصرف بما خلفه من ممتلكاته حسب العادات والأعراف العربية المتبعة. من هنا لا يحق للدولة أن تعتبر الأراضي المسجلة باسم رجل معين بأنها ملكه الوحيد لأن هناك معايير اجتماعية وحضارية في هذا المجتمع تجعلها تصبح ملكاً للجميع وخصوصاً إذا مات هذا الرجل أو فُقد.

ولا زالت قضية الأراضي في الجنوب مستعصية وتصر الحكومة على مصادرة مئات بل آلاف من الدونمات من القبائل البدوية مقابل تركيزهم في قرى ثابتة (ثمانية حتى اليوم) مثل رهط وتل السبع ليتسنى لها استغلال الأراضي لأغراض استيطانية وعسكرية. وتكونت إثر ذلك لجنة من أبناء العشائر البدوية التي تُدافع عن الأراضي البدوية ولم تصل حتى اليوم لحلول مُرضية مع الحكومات الإسرائيلية. نصف المجتمع البدوي أي ما يقارب 80.000 يسكنون في قرى غير معترف بها حيث تنقصهم كل الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والصحية الضرورية للحياة اليومية. وفي القرى الثابتة يوجد نقص كبير في الأراضي بحيث أن هذه القرى تعاني من ضائقة سكنية ونقص في الأراضي الصناعية والزراعية فهي تعاني من سوء الخدمات العامة والبنية التحتية. وفي العشرين سنة الأخيرة قُدمت 3000

دعوه قضائية من طرف البدو لإرجاع أراضيهم ولم ينجح أحد من المتقدمين بإرجاع حقوقه حتى الآن. (ד"ר סיכווי 2003).

النتائج الناجمة عن مصادرة الأراضي

تعتمد العائلة العربية كل الاعتماد على ما تبقى لها من أراض، فهي مصدر الرزق والثروة، لكل أبناء الأسرة التي تبقت لهم في هذه الدولة. وهي المكان الوحيد الذي يمكن للعربي أن يسكن به في بلده، لأنه غير متنقل في طبيعته كما لا يُتاح له اقتناء أرض في الأماكن اليهودية.

في الماضي كان جميع أفراد الأسرة يعملون في الزراعة ويعتمدون عليها، فبعد مصادرة الأراضي أخذ أفراد الأسرة يعملون في مجالات عمل أخرى في السوق اليهودي. إن التعلق بالاقتصاد اليهودي يعود إلى فقدان الأرض وأهميتها كمصدر رزق أساسي. فالأيدي العاملة العربية لم تعد تجد في الزراعة المجال الكافي لاستيعابها وسدّ حاجياتها فانتقلت إلى السوق اليهودي تعمل في كل المجالات وبالذات في مجال الخدمات والأجرة.

عراقة الأسرة وأصلها مرتبطان بالأرض التي تواجدت هذه الأسرة عليها، وحتى اليوم يمتلك الناس مستندات تدل على ملكيتهم للأرض المصادرة وعلى البلد التي هجروا منها، لذا اضطرت عائلات كثيرة للتزوج إلى قرى ومدن مجاورة خلال حرب 49/1948 ولاقت صعوبات كثيرة في التأقلم مع الأجواء الاجتماعية في البلدة الجديدة. لقد اضطرت هذه العائلات أن تبذل قصارى جهدها من أجل اقتناء الأرض لها ولأبنائها لتبدأ حياتها من جديد. أما على أراضيهم وقراهم المهجرة فقد استوطن المهجرون الجدد من اليهود إلى البلاد (כהן, 2000).

جاء مصادرة الأراضي أخذت الأسرة العربية تفقد علاقتها بالأرض وتتجه إلى مصادر رزق أخرى غير الزراعة، مثل العمل في البناء والخدمات العامة وغيرها. أسعار الأراضي أخذت بالارتفاع منذ سنوات الثمانين، وهذه الأسعار تعتبر اليوم باهظة بسبب أوضاع الناس الاقتصادية، حيث يبلغ سعر 500 م مفروز للبناء أكثر من 100.000 دولار في بعض المدن والقرى العربية. الطلب أصبح أكثر من العرض بكثير، وذلك بسبب التزايد الطبيعي السريع لدى أبناء الأقلية العربية (3%) والحاجة لبناء وحدات سكنية إثر الضائقة التي يعاني منها الوسط العربي بعد مصادرة أراضيهم (انظر: الأسرة والضائقة السكنية).

جدول 4: مناطق نفوذ - السلطات المحلية في منطقة الجليل

البلد	عدد السكان	مساحة أراضي البلد حتى 1948 بالدونمات	مساحة أراضي البلد حتى نهاية السبعينيات بالدونمات	منطقة النفوذ الحالية بالدونمات	مساحة الخارطة الهيكلية الحالية بالدونمات	متر مربع للفرد داخل الخارطة الهيكلية
كابول	8600	8000	8000	7000	2030	240
شعب	5300	18000	23000	2300	613	115
دير حنا	7300	16000	16000	8900	1160	158
سخنين	23000	68000	68000	9700	4400	191
نحف	8800	156000	15600	4900	1000	113
دير الاسد	8900	15000	6000	4300	1000	112
مجد الكروم	11000	20000	16000	9300	1400	127
عراية	17300	45000	33000	8350	3800	219
م.أ.م مسغاف	15000	-----	-----	176000	-----	11730
كرمثيل	47000	-----	-----	23000	21500	524

المصدر: أروقة: نشرة الكترونية من إصدار المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،
ملف يوم الأرض، آذار 2005، (on-line)

رغم أن العرب يكوّنون 19% من سكان الدولة فإنهم يسكنون في 108 قرى ومدن عربية لا تتعدى مساحتها 5,2% من أراضي الدولة. في إسرائيل توجد 53 مجلسا قطريا يهوديا يسكنون فيها 10% من السكان، وتسيطر على 90% من أراضي الدولة في حين لا يوجد مجلس قطري عربي واحد يتمتع بهذه المكانة (٦٢"n סיכוי 2003).

السلطات المحلية العربية طالبت كثيرا لتوسيع أراضي النفوذ إلا أنها رُفِضت، وفي حالة لم ترفض فإنها حصلت على قسط لا يُذكر من الأراضي مقابل الطلبات اليهودية التي حصلت على موافقة سخية. ففي قرية كفر قاسم مثلا صادرت الدولة في الخمسينات 2600 دونم وألحقها بمستوطنة رأس العين اليهودية المجاورة لها، فقط 200 دونم تم إرجاعها لقرية كفر قاسم حتى اليوم (المصدر السابق). في سنة 2000 ضمت الدولة إلى مستوطنة عומר في النقب 7000 دونم من ضمنهن 5000 مواطن بدوي من عائلة الترابيين التي تم إعطائهم منطقته سكنيه بديله لئلا يبقوا على أراضي المستوطنة.

أثر هذا التوزيع غير المتساوي في الأراضي بين اليهود والعرب بأن جعل الفجوة في مستوى المعيشة كبيرا بين الطرفين. في القرى اليهودية كثافة السكان للأراضي المخصصة لهم هي 1,3 أشخاص للدونم الواحد بينما الكثافة عند العرب تصل إلى 4,7 أشخاص للدونم، أي تقريبا أربعة أضعاف (ظاهر، 2003). فإحدى النتائج السلبية أن كثيرا من الأزواج الشابة لا تجد لها المسكن المستقل، فتضطر إلى السكن بالأجرة. تركيز الأراضي الزراعية وأراضي البناء بيد فئات معينة في المجتمع خلق هوّة كبيرة بين الطبقات المختلفة مما أدّى في النهاية إلى استغلال هذه الفئة لصالح فئات اجتماعية أخرى.

التلاعب في أسعار البيع والشراء بقيت متعلقة بأيدي فئة المستثمرين والأغنياء مما أدى إلى استغلال المواطن البسيط عند اقتناء أرض له ولأولاده. الصراع الاجتماعي بالمفهوم الماركسي يرجع إلى احتكار فئة معينة من المجتمع للموارد المادية المهمة والأساسية في المجتمع وافتقار أخرى لها. وفي المجتمع العربي اليوم تعتبر الأراضي، سواء كانت زراعية أو غير ذلك، من الموارد الحيوية والمهمة في حياة المواطنين، مما يعني ازدياد حدة الصراع بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة. إن غلاء الأراضي بشكل عام يؤدي إلى تراكم الديون عند من هم بحاجة إلى قطعة أرض للبناء أو أي مصلحة أخرى. وفي هذه الحالة يكون هؤلاء مستغلين أولاً من قبل البائع وثانياً من قبل المؤسسات البنكية.

تؤدي قلة الأراضي في كثير من الأحيان إلى خلق نزاعات وشجارات بين الأخوة والأقارب ومن لهم حق في الإرث. كذلك تلعب دوراً في رفع سنّ الزواج عند كثير من الأزواج الشابة التي تنتظر بناء بيت أو شقة تسكن فيها.

إنّ مصادرة الأراضي تعني إلغاء ملكية الأرض لأبناء العائلة الواحدة علماً أنّهم يمتلكونها ويتوارثونها فيما بينهم منذ عقود طويلة. ما تبقى من الأرض للأسرة العربية هو القسط القليل الذي أخذ أفراد الأسرة يتقاسمونه فيما بينهم بسبب تكرار التوريث من جيل إلى جيل فأدى إلى تجزئة الأراضي وشرذمتها وبعثرها بحيث أن استغلالها بشكل جماعي (أسري) أصبح غير ممكن. ومعظم الأراضي العربية اليوم هي عبارة عن بضع دونمات قليلة مبعثرة لا تصلح أن تستغل كمصدر رزق أساسي للأسرة بعد أن أصبح الوراثة يملكون قطعاً صغيرة منها لا يمكن الاعتماد عليها والعيش منها.

ثمة طابع خاص للأراضي العربية هي أنها تتبع في الأساس للرجال أكثر من النساء. أحد الأسباب لذلك هو مبدأ التوريث المعروف عند المسلمين حيث يقول الله تعالى في القرآن الكريم: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا" (القرآن الكريم، سورة النساء، آية رقم 11). في هذه الحالة يرث الذكر أكثر من الأنثى، لأنه المعيل الأساسي في الأسرة وصاحب القوامة في البيت. ومع مرور السنين وتكرار الإرث بين أفراد الأسرة ومع كثرة أفراد العائلة وعبء الحياة الاقتصادية على الأسرة العربية أصبح كثير من النساء العربيات يكتفين بحصتهن المالية بدل الأرض، خصوصاً إذا كانت حصتها قليلة لا تتعدى الدونم الواحد أو أقل من ذلك. ومنهن من تنازلن كلياً عن الحصة المعدة لهن لصالح إخوتهن المحتاجين لها من أجل بناء بيت أو تأمين مستقبل عليها (مثل فتح ورشة وما شابه). هكذا انحصرت ملكية الأراضي بأيدي الرجال أكثر من النساء. هناك سبب آخر وهو طبيعة المجتمع العربي ذي البنية الاجتماعية الذكورية التي تجعل الرجل ذات نفوذ وصلاحيات في كل أمور الحياة، فالملكية والثروة مركزة في أيدي الرجال أكثر من النساء.

"جيل الفلاحين" أخذ بالتلاشي وحل محله جيل الأبناء العمّال والتجار والمتعلمين الذين ورثوا الأرض عن الآباء والأجداد. لكن الجيل الجديد لا يستغل الأراضي كمصدر رزق أساسي لأنه لم يمارس النشاط في هذا المجال. فالأراضي

سواء كانت زراعية أم صناعية، أصبحت وسيلة للاستثمار والتجارة العقارية، بسبب ارتفاع أسعارها، ولم تعد وسيلة معيشية كما كانت في الماضي. الجيل القديم كان يشعر بالأرض لأنه يعمل بها ليل نهار ويأكل ويشرب منها فهي كل ما يملك من مصدر رزق، بعكس الجيل الجديد الذي لا يعمل في الزراعة مما يجعله يفقد صلته بالأرض. هذا التغير الذي حدث جعل الاغتراب عند الجيل الجديد يزداد إلى أن وصل إلى فقدان الشعور الحقيقي بأهمية وقيمة الأرض الفعلية. الجيل الجديد الذي ابتعد عن العمل في الأرض والعيش منها أصبحت الأرض لا تشكل بالنسبة له أكثر من قطعة عقار يُتاجر بها.

تجارة الأراضي اليوم أكثر من الماضي والاستثمارات في هذا المجال أصبحت أكبر وأوسع، وقيمة الأرض العقارية لها أهميتها الكبيرة عند الملاكين والمستثمرين أبناء الجيل الجديد. لذلك أصبحت ذات قيمة تجارية عالية بعد أن كانت ذات قيمة إنتاجية أساسية. وبهذا اختلف المفهوم الاقتصادي للأرض مع التغيرات الزمنية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية البنيوية التي طرأت على المجتمع العربي بشكل عام.

الأسرة كثيرة الأولاد تعني مصدر معونة ومساندة للأهل في الزراعة وضمان اجتماعي لهم حين يصلون سن الشيخوخة، على أن هذه القيم سائدة في الدول النامية التي تعتمد على الزراعة والتي يكون فيها عدد الأولاد كبيرا. تقلص الأراضي الزراعية وإدخال المكننة إلى الزراعة العربية أثر على المفاهيم المرتبطة بعدد أفراد الأسرة. الأسرة العربية لا ترى ضرورة في إنجاب عدد كبير من الأولاد لأنهم سوف يشكلون عبئا عليها بدل أن يكونوا مصدر معونة وضماناً اجتماعياً لها. طبعاً هناك عوامل أخرى كثيرة مسؤولة عن تراجع عدد الأولاد في الأسرة العربية مثل التعليم

والتغير الثقافي... إلخ، لكن انفصال الناس عن الأرض كمصدر رزق أساسي قد يكون عاملاً مساعداً في تحديد النسل.

زواج البنت له علاقة وثيقة بتوزيع الأراضي في القرية العربية. فعندما تتزوج البنت من ابن عائلة غير ابن عائلتها فإنها تأخذ حصتها من أبيها وتنقله إلى عائلة زوجها. عملية الإرث هذه تعني دمج العائلات في حارات مختلطة. عندما تسكن الابنة مع زوجها أو أبنائها مستقبلاً في الأرض التي ورثتها عن أبيها، وعادة ما تكون في حارة أبيها، فإنها بذلك تكون قد نقلت أفراد عائلة غريبة إلى حارة عائلتها الأولى. هذه الظاهرة منتشرة اليوم في القرى العربية بعدما أصبح زواج غير بنت العم شائعاً. ففي الحارة الواحدة تتواجد عائلات مختلفة تسكن جنباً إلى جنب بسبب انتقال عائلات البنات إليها إما عن طريق الوراثة أو عن طريق البيع والشراء، الذي يكون عادة يسيراً على البنت وزوجها. ومن الشباب من يبحث خصيصاً عن شريكة حياة تملك قطعة أرض من والديها لضمان مستقبل له ولأولاده في ضوء غلاء وقلة الأراضي في بلده. من هنا يمكن التنبؤ بسلوك جديد لدى الجيل الجديد في كيفية اختيار شريك الحياة.

والأرض قد تكون أحياناً نقمة على بعض العائلات بسبب الخلافات حول حصة الإرث، مثلاً حجمها، شروط تسليمها، مكانها، وقت تسليمها إلخ. توجد عائلات لا تعترف مثلاً بتوريث البنات فتتكر عليهن هذا الحق، كما وتوجد بعض العائلات التي تختلف حول حجم الحصة الواجب توريثها، فمنهم من يحكم التشريع الإسلامي ومنهم من يحكم القانون المدني. جراء هذا الخصام وعدم الاتفاق تنشأ مشاكل بين أفراد العائلة أنفسهم وتؤدي إلى سوء العلاقات بينهم. معظم

المشاكل العائلية يرجع أصلها إلى خلافات حول الأراضي بينهم (أنظر: الانحراف الاجتماعي).

وترتبط أهمية الأرض بالأهمية الاجتماعية للبيدر. فالعائلة كانت تقضي ليالي الصيف على البيادر، حيث كانت تجمع الغلة من الحبوب وتدرّسه مع الآخرين في ساحة واسعة حددت حصيصا لذلك. على البيدر نشأت وتكونت علاقات اجتماعية قوية بين العائلات المختلفة في القرية. وموسم الزواج كان يحدد مع موسم الحصاد. كذلك الأمر بالنسبة للأسواق المحلية التي كانت العائلة العربية تباع منتجاتها فيه وتكون بعلاقة مباشرة مع العائلات الأخرى من خلال نشاطها التجاري. في القرية العربية نشأ التجار المحليون من السوق الزراعي في القرية وطوروا هذا المجال إلى تجارة السلع الأخرى المختلفة.

الموقع الجغرافي للأراضي له أيضا أثر على التدرج الطبقي في القرية العربية. نظام الإقطاع انتهى وحل مكانه التنارع على المكانة الاجتماعية العليا في المجتمع ومن خلالها بدأ احتكار الهيبة الاجتماعية والسيطرة السياسية. العائلات التي تملك أراضي كثيرة في الأماكن الحيوية في القرية (مثلا في مركز البلد، بمحاذاة الشوارع الرئيسية والتجارية أو مناطق مرتفعة داخل البلدة) أصبحت من العائلات الغنية، لأن هذه الأراضي أصبحت ذات قيمة تجارية عالية بعدما كبرت القرية وقلت نسبة الأراضي لنسبة السكان. لكن هذا التغير لم يؤد إلى خلق نظام طبيعي جديد، لأن ملكية الأرض محدودة في القرية ولا تؤدي إلى حراك طبقي مميز.

ملخص القول، أن الأسرة العربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأرض، خصوصا وأن الأرض هي جزء من الهوية السياسية والقومية لأبناء هذه الأقلية إضافة إلى أهميتها الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية. تحاول الأسرة العربية أن تتكيف مع مشكلة

مصادرة الأراضي إلا أنها تعاني كثيرا في سبيل الحفاظ على كينونتها وهويتها. لا توجد أمام الأسرة العربية خيارات سوى التعامل مع ما توفر لها من أراض زراعية، صناعية أو بناء. الأسعار باهظة ولا توجد غرفة تجارية تحدد الأسعار وتتحكم بها. مالكو الأراضي، وإن وجدوا، أصبحوا يحددون الأسعار كيفما يشاؤون دون اعتبار حاجة الأسرة لذلك ودون اعتبار الظروف المعيشية التي يمر بها المجتمع العربي عامة. لا توجد مخططات لبناء مدن جديدة أو تخصيص أراض جديدة للبلدان العربية. المشكلة تزداد حدة وسوءا والأسرة تعاني منها وتقف مكتوفة الأيدي أمام التطور الخطير في نقص الأراضي. أساليب التعامل لدى الأسرة هي البناء غير المرخص والبناء العمودي والوقوع في الديون الباهظة من أجل الحصول على قطعة أرض لها ولأبنائها. الصراع على الأرض سوف يطول لأن هذه المشكلة بالذات، هي مشكلة الدولة تجاه العرب بشكل عام. أقوى دليل على ذلك هو الأراضي البدوية في النقب التي لم يتبق منها للبدو إلا القليل، والتي تتنازع الدولة عليها مع العشائر البدوية حتى تنتزعها منها بحجة مشروع التوطين والتمدن. مهما تكيفت الأسرة مع مشكلة الأرض، فإنها في النهاية لا تستطيع الصمود أمام هذه الأزمة الخانقة، التي ربما تكون السبب في انهيار مقومات الأسرة الأساسية.

الأسرة والضائقة السكنية

يعاني المجتمع العربي من ضائقة سكنية خانقة منذ سنوات عديدة ولا زالت دون حلول وشيكة أو بعيدة المدى، لعوامل كثيرة منها قضية الأراضي، الوضع الاقتصادي، نظام القيم والمعايير، المبنى الديموغرافي والمكانة السياسية للعرب في إسرائيل وغيرها من العوامل الأخرى. هذه القضية عبارة عن مؤشر لمشاكل عديدة في مجالات مختلفة يرتبط بعضها ببعض.

فيما يلي طرح الضائقة السكنية بشكل عام وبحث تأثيرها على الحياة الأسرية بشكل خاص.

ثقافة المسكن في الماضي والحاضر

لم يواجه المجتمع العربي مشاكل سكنية حتى السنوات الأولى من قيام الدولة، وثقافة المسكن كانت هي التي تحدد ظروف السكن، شكله، نوعه وحجمه وكانت تختلف عن مفاهيم اليوم. القرية كانت عبارة عن عدد من البيوت المترابطة ذات الأزقة الضيقة. البيت فيها كان مكوناً من غرفة أو غرفتين يعيش فيها عشرة أفراد أو ما يزيد. هذه الظروف لم تكن سيئة بالنسبة للأسرة لأن الحالة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية آنذاك كانت تقتضي وتفرض هذا النوع من المسكن. تراص البيوت مثلاً، كان يعني الألفة والأمان في كنف العائلة والأقرباء، وبقاء الابن المتزوج في بيت الأب كان يدل على التضامن والتكافل الاجتماعي القوي بين أفراد العائلة الواحدة. لم تر الأسرة حاجة في بناء غرف كثيرة للأبناء واكتفت بغرفة أو غرفتين بغض النظر عن العدد الكبير لأفراد الأسرة، وأما ثقافة المسكن فقد تغيرت بكل ما يخص حجم، نوع، مكان ومورفولوجيا البيت العربي.

يشير أحد الأبحاث إلى أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على توزيع (انتشار) السكن عند العرب في إسرائيل هي ملكية الأرض وعنصر القرابة إلى جانب عوامل أخرى مثل المساحة والمنطقة الجغرافية التي تؤثر على أولويات البناء والسكن. وقد أثبت البحث أن تنظيم البناء القانوني لم يؤثر على هذه العوامل وعلى شكل توزيع (انتشار) المساكن الحالية في القرى والمدن العربية (אבנר-חן, 1995). من هنا يتضح أن لثقافة المسكن دور مهم في شكل ومساحة البيت العربي وكذلك في توزيع الحارات بين الحماثل في القرية.

فمثلاً، من ثقافة المسكن اليوم هو البناء المستقل لكل واحد من الأبناء الذكور. بعد تحسّن مستوى المعيشة بشكل عام وبعد تغيير المفاهيم تجاه المسكن أصبح الناس يبنون بيوتاً لأبنائهم تكون مستقلة عن بيت الأب وحتى عن منطقة سكن العائلة والأقرباء. هذه الظاهرة عجّلت فيما بعد من ازدياد الضائقة السكنية في معظم القرى والمدن العربية، لأنها من البداية لم تبني كوحدات سكنية مشتركة للأخوة وإنما اقتصر كل واحد على بناء بيت خاص به، لأن أراضي البناء كانت متوفرة لكل أبناء القرية. نتيجة مصادرة الأراضي المستمر في القرى العربية ونتيجة لغلاء الأراضي وازدياد عدد السكان، لجأت العائلة العربية إلى البناء العمودي الذي يحوي عدة أخوة في عمارة واحدة مكونة أحياناً من ستة طوابق أو أكثر في بعض المدن الكبرى مثل الناصرة والطيبة وأم الفحم (ربيع، 2004).

سنة 1997-1998 كان 81% من المسلمين أبناء جيل 60 فما فوق يملكون بيتاً بينما عند المسيحيين 57% فقط وعند اليهود 67% أما عند الدروز فالنسبة أعلى حيث وصلت إلى 93% (שמשי ורסולי, 2003). معطيات هذا الاستطلاع تدل على أن العرب المسلمين والدروز يعطون أهمية كبرى للملكية البيت. فالمتبع أن البيت

يكون مُلكُ الرجل وقلماً تكون المرأة، لأن الرجل في المجتمع العربي هو المسؤول عن توفير المسكن للمرأة. حتى اليوم يتوقع المجتمع من الأب أن يوفر البيت الخاص لأبنائه الذكور ليكون ملكاً لهم ولأسرهم في المستقبل (1964, 222).

وأغلبية الآباء الذين لا يقدرّون على بناء أو شراء بيت مستقل لأبنهم، يضطرون إلى التنجّي من البيت ويستكفون بالسكن في غرفة واحدة أو في قسم هامشي من البيت (مثلاً، إلى جانب مصعد الدرج، بجانب البيت، وراء البيت) ليتسنى للابن أن يكون له بيت مستقل يتزوج ويعيش فيه هو وأسرته. هذه "التضحية" من الآباء هي انعكاس لمدي إخلاص هذا الجيل لثقافة ومعايير مجتمعهم التي ألزمتهم وآباءهم أن يهبوا كل ما يملكون لأبنائهم، حتى البيت الذي يسكنون فيه (نفس المصدر).

من الناحية الاجتماعية فإن الشباب والفتيات اليوم يرون في مكان أو موقع البيت الجغرافي شيئاً هاماً بالنسبة لحياتهم الشخصية والعائلية. لقد بين أحد الأبحاث أن 58% من الفتيات العربيات يجذبن السكن بعيداً عن بيت والدهن وخصوصاً بيت والد الزوج (63، 7%)، بينما النسبة عند الفتيات اليهوديات أقل بكثير من ذلك وتصل إلى 5،32% فقط (5، 32-63، 7). هذا برهان على أن الأزواج العربية الشابة تبتعد عن تأثير الوالدين والأقارب على حياتهم الزوجية ويتجهون إلى الاستقلالية في إدارة شؤون حياتهم الخاصة. هذا التوجه صلب معه ضائقة سكنية خانقة في القرية والمدينة العربية وخصوصاً أن الأراضي المخصصة للبناء محدودة وغير قابلة للزيادة أو التوسيع، ويُحظر على المجتمع العربي من بناء قرى ومدن جديدة كما هو الحال في المجتمع اليهودي (1993, 222).

أحد الأبحاث وجد بأن 40% من البيوت العربية كانت مكوّنة من غرفة أو غرفتين حتى أواخر السبعينات وتغير ذلك فأصبح أكثر من 46% من البيوت تحتوي

على أكثر من أربعة غرف حتى أواخر الثمانينات. ووجد البحث أن 39% من البيوت كان ينقصها حتى أواخر السبعينات إما مطبخ، مراحيض أو حمام داخل البيت، وتغير ذلك حتى أواخر الثمانينات بقيت فقط 14% من البيوت على هذه الحال. في البيت الواحد كانت كثافة المسكن عالية حيث سكن في الغرفة الواحدة أكثر من ثلاثة أفراد حتى أواخر السبعينات وانخفضت النسبة إلى أقل من 10% حتى أواخر الثمانينات (קינדיס, 1996).

بدأت العائلة العربية تدرك أن الإمكانيات لتوفير بيت مستقل لكل الأبناء أصبح صعبا. والكثير من العائلات لا تملك أرضا للبناء، فاكثفت بشراء قطعة أرض لتقيم عليها بيتا عموديا مكونا من عدة وحدات سكنية لتسد حاجة كل الأبناء.

نتيجة للضائقة السكنية فقد اتجه المجتمع العربي منذ السبعينات إلى بناء مساكن تجارية مشتركة (تعرف بالشيكونيم) من قبل رؤوس أموال عرب ومن قبل السلطات المحلية. هذه المساكن التجارية أعطت الفرصة للأزواج الشابة اقتناء وحدات سكنية ليستطيعوا الزواج وتأسيس حياة أسرية لهم. هذه المشاريع السكنية هي تجارية بحتة ولا تهدف إلى حل الضائقة السكنية بشكل مباشر. الدولة، وبالتحديد وزارة الإسكان، لم تشارك أو تبادر بشكل مباشر في إنشاء مثل هذه المشاريع، إلا بمنح قروض سكنية مشروطة وصعبة التسديد.

المشكلة هنا لا تكمن فقط بتمويل وحدة السكن التي يريد أن يشتريها الشاب العربي من التاجر وإنما بظروف هذا السكن. ابن العائلة العربية يجتد أن يسكن في بيت مستقل وليس في بناية تجارية كاليهود والأجانب. ربما تكون مساحة هذه الوحدة السكنية غير كافية له ولعائلته (بعد إنجاب الأطفال مثلا). البيت في المساكن التجارية يكون عادة غير مستقل، أي ليس منفصلا عن الوحدات السكنية

الأخرى وهذا ما لا يشجع الشاب العربي الإقدام على هذا النوع من السكن، لأنه لا يشعر بالاستقلالية التامة مع الجيران الغرباء، الذي لم يتعرف إليهم من قبل. عادة ما يكون المدخل واحدا والمصعد واحدا فيزيد ذلك من عدم ارتياح الشخص في بيئته وفي بيته. بما أن هذه الوحدات السكنية متواجدة في مبنى واحد فان احتمال الضوضاء والإزعاج من قبل الجيران يكون أكبر. الشاب العربي غير أليف للسكن المشترك مع الغرباء ولو كانوا أبناء بلده، لذلك يشتري هذه الوحدات السكنية أشخاص ممن لا يجدون بديلا أفضل منها.

حجم الضائقة السكنية

في سنة 1961 وصلت نسبة العائلات العربية القروية التي تحوي أكثر من 4 أشخاص في الغرفة الواحدة إلى 44% مقارنة بالعائلات اليهودية التي وصلت نسبتها إلى 10% فقط (Cohen, 1970). في سنة 1986 كانت العائلات المكونة من ثلاثة أشخاص 23,7%، بينما عند اليهود وصلت إلى 1% فقط؛ وفي نفس السنة كان معدل أفراد الأسرة العربية 86,5 شخصا بينما المعدل في الأسرة اليهودية لم يتعد 3,36 شخصا (لوم"و, 1987). اليوم معدل الأفراد في العائلة العربية يصل إلى 5.14 بينما يصل عند اليهود إلى 3.64 فقط (لوم"و, 2005).

جدول 5: نسبة الأفراد في البيت

الأفراد	1	2	3	4	5	6	7
يهود	19.4	25.1	16.8	17.5	12.5	4.9	3.8
عرب	5.5	10.1	14.6	18.1	18.8	15.2	21.9

المصدر: ديم"س، 2005

نسبة الأولاد في البيت العربي أعلى بكثير منها في البيت اليهودي. معنى هذا أن عدد أفراد العائلة العربية يجعل السكن أكثر كثافة وأصعب حالا كما يبيّنه الجدول أعلاه. البيت العربي بحاجة إلى مساحة أكبر من البيت اليهودي لأن معدل أفراد العائلة أكثر. بدل معالجة التزايد الطبيعي العالي عند العرب يجب توفير الأوضاع السكنية المريحة والمناسبة لهم. لكن الدولة تنظر إلى التزايد الطبيعي عند العرب بأنه "خطر ديموغرافي" يهدد الهيمنة السكانية اليهودية في الدولة، ويعطيها في المستقبل طابع "اثني عربي" أكثر منه "اثني يهودي". لذلك لم تكن الدولة معنية حتى اليوم في تخفيف التزايد السكاني الطبيعي عند العرب من خلال تحسين ظروفهم السكنية.

جدول 6: مساحة أراضي البناء ومعدلها للسكان في بعض القرى والمدن العربية

البلد	عدد السكان	مساحة الخارطة الهيكلية الحالية بالدونمات	متر مربع للفرد داخل الخارطة الهيكلية
كابول	8600	2030	240
شعب	5300	613	115
دير حنا	7300	1160	158
سخنين	23000	4400	191
نحف	8800	1000	113
دير الاسد	8900	1000	112
مجد الكروم	11000	1400	127
عرابة	17300	3800	219
م.أ. مسغاف	15000	--	11730
كرمئيل	47000	21500	524

المصدر: أروقة: نشرة الكترونية من إصدار المؤسسة العربية لحقوق الإنسان،
ملف يوم الأرض، آذار 2005، (on-line)

يتضح من الجدول أن الأراضي المخصصة للبناء في القرى والمدن العربية قليلة نسبة لعدد سكانها. في المدن اليهودية نسبة الأراضي للفرد الواحد أضعاف ما نسبة المساحة التي يحصل عليها المواطن العربي. وكما هو معروف، فإن التزايد الطبيعي في الوسط العربي أعلى بكثير منه في الوسط اليهودي. النقص في أراضي البناء يرجع

إلى مصادرة الأراضي العربية وإلى عدم توسيع الخرائط الهيكلية للقرى والمدن العربية. فيما يلي تفصيل أكثر لذلك.

القرى والمدن العربية تواجه اليوم مشاكل كثيرة جرّاء نقص الأراضي المخصصة للبناء. السبب الأساسي الأول هو مصادرة الأراضي التي بدأت منذ قيام الدولة وبالأخص في السنوات الأولى منها عندما خضع السكان العرب لنظام الحكم العسكري ولا زالت مستمرة بأشكال مختلفة، مثل شق شارع 6 "عابر إسرائيل"، تصفية أراضي النازحين، بناء المستوطنات المجاورة للبلدان العربية وبناء الجدار الواقعي وغيرها (انظر أيضا: الأسرة وقضية الأراضي). السبب الأساسي الثاني، يرجع إلى معاملة "دائرة التخطيط والبناء" التي تمارس سياسة تأجيل البتّ في رخص البناء وقضايا توسيع الخرائط الهيكلية في القرى والمدن العربية. تأخير دائرة ترخيص البناء لطلبات السلطات المحلية وعدم توسيع الخارطة الهيكلية يجعل الطلب على الأراضي أكبر بكثير من العرض. احتياجات السكان لأراضي البناء أصبحت تفوق ما هو موجود، وأسعار الأراضي أصبحت عالية بحيث لا يستطيع السكان ذوو الدخل المحدود أن يشتروها. هذه الضائقة الخانقة تجبر الناس على اتباع طرق غير شرعية في البناء، كالبناء غير المرخص.

البناء غير المرخص عقابه المعروف والمألوف، هو هدم المنازل. في سنة 2001 تم هدم 54 منزلا (تحتوي على 70 وحدة سكنية) في القدس العربية الشرقية. وفي الأشهر الأولى فقط من سنة 2002 هدمت بلدية القدس 13 منزلا إضافيا (١٢ 777, 2002/2). نسبة البناء غير المرخص في الوسط اليهودي تصل إلى 45% والسلطات الإسرائيلية تتعامل معها على أنها مشكلة تخطيطية يمكن حلها بأدوات تخطيطية، أما في الوسط العربي فالتعامل مع هذا النوع من البناء، يكون بالهدم لأنه

يعتبر تهديدا للهيمنة الإثنية على التخطيط والأرض. في النقب تعتبر الضائقة السكنية خانقة، إذ وصل فيها البناء غير المرخص إلى حوالي 60 ألف وحدة بناء وفي الجليل لا يقل الأمر سوءا إذ وصل العدد هناك إلى 40 ألف وحدة سكن. في بداية عام 2003 وحتى آب من نفس العام تم هدم 117 منزلا في النقب مقابل 113 منزلا في العام 2002، وقد قدّمت خلال نفس السنة 933 لائحة اتهام ضد البدو في النقب، أي ثلاثة أضعاف لوائح الاتهام التي قدمت في العام 2002 (الإفرنجي، 2005).

الأسرة العربية تضطر للبناء غير المرخص لأن الحاجة تقتضي ذلك، الطلب على الأراضي كبير والعرض قليل. من أجل أن يتزوج الشاب العربي يتوجب عليه بناء بيت يسكن به هو وزوجه. هذا هو شرط أساسي للزواج في المجتمع العربي وخصوصا القروي. في المدن المختلطة يتعدّر عليه ذلك بسبب الغلاء المفرط في سعر الأراضي والوحدات السكنية وبسبب صعوبة الوضع الاقتصادي الذي يعيشونه العرب في هذه المدن. في القرى نادرا ما يقبل الشاب بتأجير بيت حتى يتسنى له الحصول على ترخيص وبناء بيت مستقل، لأن العادة المتبعة هي توفير المسكن أولا ومن ثم الإقدام على الزواج. لا يحق الحكم على هذا السلوك بأنه سلي، وإنما على السلطات المختصة مراعاة احتياجات الشباب وثقافة المسكن عند أبناء هذه الأقلية. المشكلة الأساسية ترجع إلى مصادرة الأراضي وسوء التخطيط والبناء وليس إلى ثقافة المسكن.

البناء غير المرخص لم يتراجع بل ازداد مع ازدياد احتياجات الناس للبيوت والوحدات السكنية. الأسرة العربية تُخاطر وتبني البيت مُتأملّة ألا يُهدم وأن تُرغم بعقوبة مالية فقط حتى تحصل على ترخيص رسمي. الأسرة العربية تحاول أن توفر المسكن للأبناء بأي ثمن. قرية البعنة في الجليل أصبحت نموذجا لكثير من القرى

العربية التي أصبح خروج الأزواج الشابة منها ظاهرة متكررة لأنهم لا يجدون أرضاً للبناء في بلدتهم فيضطرون إلى تأجير البيوت في قرى ومدن أخرى، في البعنه لا زال يتكرر البناء غير المرخص الذي يتبعه هدم البيوت، كما في القرى والمدن العربية الأخرى (صحيفة البانوراما، 2003/8).

وفي القدس الشرقية يعيش السكان العرب في ضائقة سكنية خانقة وتنقصهم الخدمات الأساسية في أماكن سكنهم. أجرة الشقة السكنية المكوّنة من غرفتين بلغت \$700 شهرياً. العرب هناك نادراً ما يحصلون على رخص للبناء، والدولة لم تبني لهم حارات سكنية جديدة. هذه الأزمة في السكن أجبرت كثيراً من العائلات على مغادرة المدينة والتوجه إلى مدن عربية أخرى (דבנינושטיין, 21.4.2005).

مع أن السلطات المحلية العربية تكوّن 40% من مجمل السلطات المحلية في إسرائيل إلا أن 6% منها فقط يوجد فيها "لجان تخطيط وبناء" من خلالها تستطيع أن تؤثر على قرارات البناء والأراضي في البلدة. أما باقي القرى والمدن العربية فلا يوجد فيها هذه اللجان المهمة والمؤثرة. وظيفة هذه اللجان أن تطلب رخصاً للبناء وأن تقترح خططاً للتطوير المحلي بشكل رسمي وقانوني، فبدورها تقوم بالتأثير على اتخاذ القرارات في "دائرة التخطيط والبناء المركزية". العرب غير ممثلين في الدوائر الحكومية المهمة، وان تواجدوا فإنهم قليلون ولا يستطيعون التأثير على القرارات الحاسمة التي تُتخذ هناك. لذلك تبقى الطلبات للتخطيط والبناء منوطة بالموظفين اليهود وبموقفهم تجاه القرى والمدن العربية فتطول المعاملة وتُرفض الطلبات مما يُجبر الأسرة العربية على البناء غير المرخص (דו"ח סיכוי 2003).

وافقت الحكومة سنة 2000 وسنة 2001 على خطة تطوير للقرى العربية. بعد أن انتهت وزارة البناء والإسكان من عملية التخطيط كان من المفروض أن تُبنى

3500 وحدة سكنية جديدة في 8 بلدات عربية. الميزانية المخصصة لهذا الغرض كانت 80 مليون شيقل، إلا أنها لم تصرف لهذا الغرض منذ ذلك الحين (أي منذ أربع سنوات من إصدار هذا التقرير) (مركز مساواة، 2.11.2004 on-line).

الدولة أعطت العائلات العربية إمكانية الحصول على قروض حكومية للسكن (المعروفة بالمشكنتا) كما للعائلات اليهودية، إلا أن نسبة الاستحقاق لا تتعدى 62,5% وذلك بسبب عدم خدمة العرب في الجيش الإسرائيلي. نتيجة "شروط الخدمة بالجيش" أصبح هناك نظامان مختلفان للقروض الإسكانية، النظام الأول للعرب والنظام الثاني لليهود. والعرب الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي كالدروز والبدو هم فقط ذكور وهذا يعني أن الإضافات التي يستحقها الزوج اليهودي هي أكثر من التي يستحقها الدرزي أو البدوي لأن نساء العرب لا تخدم في الجيش (סבירסקי ויחזקאל, 1999).

الأزواج الشابة اليهودية تستغل حقها للقرض خلال سنتين من الزواج بينما الأزواج العربية بعد فترة أطول - 30% يأخذون القرض بين 5-10 سنوات من الزواج، و31% بعد 10 سنوات من الزواج أو أكثر (المصدر السابق). نتيجة لذلك يكون الشاب العربي مضطراً إلى التوجه إلى البنوك لأخذ القروض الإضافية بفائدة عالية يصعب عليه سدها.

المجتمع العربي يرى في هذه الوحدات السكنية غريبة عن ثقافته وحضارته وبنيتة الاجتماعية، فأخذ بوصمها بأنها ملائمة لتجار المخدرات "والعملاء" من الضفة الغربية وقطاع غزة وأنها مساكن للفساد والعائلات المنحلة والمنحرفة. لذلك كثيراً من هذه المشاريع باءت بالفشل ولم تحقق مرادها فبقيت فيها وحدات سكنية كثيرة فارغة رغم الحاجة الملحة إليها. الشباب العرب يستأجرون البيوت ليس فقط لعدم

قدرتهم على شراء هذه الوحدات السكنية وإنما بسبب خوفهم من وصمة المجتمع لهم. يمكن القول بأن المجتمع ليس ناضجاً تماماً لأن يستوعب في ثقافته هذا النوع من المسكن لذلك لا بد من تغيير في القيم والمفاهيم التي تخص "ثقافة المسكن".

السكان العرب في المدن المختلطة يواجهون أزمة سكنية خانقة إذ أنهم غير مخولين لشراء أراضي للبناء ومحظور عليهم ترميم البيوت التي يرجع تاريخ بنائها إلى الفترة العثمانية أو قبل ذلك. في مدينة اللد المختلطة لا يحصل العرب على رخص بناء رغم الأزمة الخانقة لديهم لأن منطقة "بردس شنير" تعتبر أرضاً زراعية غير صالحة للبناء، أما في الحي الزراعي المجاور لليهود "جني أيب" الزراعية يحصلون لها على رخص للبناء (ד"ר סיכוי, 2003). وفي يافا وعكا يُحظر على الناس تغيير شكل البيت الخارجي بحجة الحفاظ على الشكل القديم للبلدة وبما أن البيوت قديمة فإن صغر حجمها وقدم بنائها وعدم توفر الظروف والشروط الأساسية فيها كالتهوئة الجيدة، المساحة الكافية، الجدران العازلة من الرطوبة وغيرها تؤدي إلى مشاكل صحية، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والنفسية لهؤلاء السكان (كشك وجريس، 1977). من العوامل التي تؤثر على رأي العرب بالنسبة لقضية التعايش اليهودي-العربي في المدن المختلطة هي التمييز في سياسة الإسكان تجاه السكان العرب. فبسبب الضائقة السكنية هناك يوجد عدم رضا من جانب السكان العرب تجاه حياة التعايش بين الشعيين (Falah et.al., 2000)

لكن لا شك أن للضائقة السكنية أثراً كبيراً على الصحة الجسدية والنفسية لدى أفراد الأسرة. فالأمراض المعدية على أنواعها، خصوصاً لدى الأطفال، تنتشر في المساكن الضيقة. تحصيل الطالب توعز اليوم، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى المناخ البيئي في بيت الطالب. والعوارض النفسية والسلوكية، مثل القلق، الاكتئاب،

الانحراف، تعاطي المخدرات والاعتداءات الجنسية وغيرها تعتبر من المشاكل الناتجة عن الضائقة السكنية (انظر أيضا: الأسرة الصحة والبيئة المحلية).

الهجرة الداخلية وعلاقتها بالضائقة السكنية

عاشت مدن أوروبا إبان الثورة الصناعية وما بعدها موجة عارمة من الهجرة إليها، لأن الصناعة كانت بحاجة إلى أيدي عاملة كثيرة مما أدى إلى استقطاب الكثير من الريف والقرى المجاورة لها. لكن المدينة العربية تفتقر إلى الصناعة وأماكن العمل، فلا يمكن مقارنتها بالمدينة الغربية التي تتميز بقوة الصناعة والتجارة إضافة إلى عوامل جذب أخرى مثل النشاطات الثقافية، التعليم، السياسة وغيرها، فتبقى الهجرة إليها قليلة.

ابن القرية العربية ليس متنقلا في طبعه فهو راسخ في أرضه ولم يُعرف عنه طابع الهجرة حتى في سنوات المحل والفقر فهو استقرارى بطبعه. السبب في ذلك قوة انتمائه لأرضه ومسقط رأسه إضافة إلى قلة البدائل المتوفرة أمامه للهجرة. اليوم سهّلت وسائل النقل الحديثة إمكانيات التنقل بين مكان العمل والبيت، فالحاجة إلى الهجرة لم يرد في الحسبان لوجود مثل هذه التسهيلات في الوصول إلى كل مكان دون التزوح إليه.

جدول 7: الهجرة الداخلية في بعض المدن العربية لألف نسمة وحسب المرتبة
بين المدن في الدولة (2000)

المرتبة	المعدل	المدينة
131	2.4-	أم الفحم
109	0.30-	باقة الغربية
88	2	الطيبة
93	1.2	الطيرة
78	3.4	طمرة
189	28.2	كسيفة
3	122.2	لقية
98	0.6	الناصرة
113	0.5-	سخنين
125	2-	قلنسوة
76	4.1	رهط
28	37.1	شقيب السلام

المصدر: لم"ס, 2000

يتبين من الجدول أعلاه أن المدن البدوية استوعبت أكبر عدد ممكن من البدو الذين نزحوا إليها من القرى غير المعترف بها وذلك وفقاً لسياسة توطين البدو وليس برغبة منهم في الهجرة. وفي المدن العربية غير البدوية هناك نسبة بسيطة تكاد لا تُذكر من حيث الهجرة من البلدة نفسها أو الهجرة إليها. فمثلاً من المفروض أن

يُهاجر كثير من الناس إلى المدن مثل مدينة الناصرة، لكن مستوى المعيشة فيها لا يختلف عن باقي القرى والمدن العربية الأخرى، كما أنها تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها كل البلدات العربية.

أبناء الأقلية العربية في إسرائيل هم سكان بطبعهم الاستقرار وعدم الترحال. ربما يتغير هذا السلوك مع مرور الوقت، إذا توفرت المحفزات لذلك. الهجرة إلى المدن اليهودية تكاد تكون معدومة وإن وجدت فإنها تكون في غالب الأحيان بهدف العمل. هنالك بعض الأكاديميين الذين يسكنون وعائلاتهم في مدن يهودية حيث يدرسون أو يعملون فيها أو في محيطها. فمثلاً، تسكن عائلات كثيرة من المدرسين العرب في مدينة بئر السبع وفي المدن البدوية المختلفة. إلا أن معظم هذه العائلات تسكن هناك اضطرارياً بحكم أماكن عملها ولكنها سرعان ما تعود لتسكن في مسقط رأسها عندما تسنح الفرصة بذلك. الأسرة العربية متعلقة بمكان سكناها ولديها انتماء قوي للبلدة التي نشأت بها (شول، 1994). إضافة لذلك، لا توجد كما ذكر آنفاً، محفزات مادية ومعنوية تشجع الحراك الأفقي (الهجرة الداخلية)، كما أنه لا توجد لدى العرب في إسرائيل "ثقافة هجرة" كما في المجتمعات الأخرى.

لقد هاجرت عائلات بدوية كثيرة إلى قرى ومدن المثلث والجليل بشكل اضطراري وذلك بسبب مصادرة أراضيهم في النقب أو لأسباب اقتصادية واجتماعية أخرى مما أدى إلى زيادة حدة الضائقة السكنية في المناطق التي استوطنوا واستقروا فيها. ففي قرية كفر قاسم ومدينة الطيبة وقلنسوة يعيش ما يزيد عن عشرة آلاف بدوي مع عائلاتهم ويقطنون مساحة واسعة من الأراضي السكنية التي اشتروها من أصحاب البلد الأصليين. لم يتوقع بائعو الأراضي بأنّ ضمّ عائلات غربية إلى بلدتهم سوف يؤدي مستقبلاً إلى ضائقة سكنية خانقة. وكما هو معروف

فإنّ العائلات البدوية كثيرة الأولاد ونسبة التزايد الطبيعي فيها أكبر من معدل التزايد الطبيعي للمجتمع العربي وهذا ما يؤدي إلى ازدياد الحاجة لأراض أخرى جديدة.

مع بداية الانتفاضة الأخيرة استوطنت عائلات "العملاء" من الضفة والقطاع في القرى والمدن العربية والتي لاقت معارضة واحتجاجات شعبية كبيرة من قبل المواطنين، دخول فئات سكانية غريبة إلى القرية يزيد من حجم الضائقة السكنية.

بعض الحلول والخيارات أمام الأسرة العربية

أحد الحلول المتبعة في المجتمع العربي كحل مقبول للضائقة السكنية هو البناء العمودي. في القرى أو المدن التي استنفذت تقريبا أراضي البناء ارتفعت أسعار الأراضي فيها بشكل كبير بحيث يصعب على الأسرة العربية شراؤها. الأسرة العربية تقف اليوم شبه عاجزة أمام الأسعار الباهظة للأراضي المخصصة للبناء. وتتميز الأسرة العربية بكثرة الأولاد مما يزيد على كاهلها توفير الأرض والمسكن لكل أبنائها. اضطرت الأسرة العربية إلى أن تقبل البناء العمودي كحل لهذه الأزمة.

لقد تم بحث قضية البناء العمودي من قبل طاقم كوّنه لواء المركز مع رؤساء سلطات محلية، مهندسين ومراقبي بناء في اللواء بالنسبة لثلاث مدن (قلنسوة، الطيبة والطيرة) وثلاث قرى عربية (كفر برا، جلعولية وكفر قاسم) في منطقة المثلث. وقد اتفق جميع الأطراف على تشجيع البناء العمودي في هذه القرى والمدن التي يبلغ عدد سكانها ما يقارب 100.000 نسمة والتي لا تتعدى مساحتها 62000 دونم، أي أقل من دونم واحد للفرد (صحيفة بانوراما، 2003/8/15).

الأسرة العربية لا تقبل أن يسكن غير الأخوة (مثل الأقارب) في هذا المبنى. الأبنية العمودية هي ملك أسرة واحدة يسكنون فيها أخوة فقط. لقد توسعت الحارة السكنية وأصبحت مختلطة من عدة حمائل وعائلات لكن هذا الدمج أو الاختلاط لم يؤثر بعد على الملكية التامة للمبنى العمودي للأسرة الواحدة، أي أن المبنى يسكنه أخوة فقط.

لا توجد أمام الأسرة العربية والمواطن العربي سوى القرية والمدينة التي يعيشون فيها فلا توجد لديه خيارات سكنية أخرى، مثل مدن كبرى، مستوطنات أو كيبوتسات وما شابه ذلك. في المدن اليهودية توجد إمكانيات اختيار حارات حديثه مع أشكال سكنيه جديده ومميزة البناء وتوجد أيضا إمكانيه العيش في المستوطنات والقرى الزراعية أو المدن الكبرى بكل ما فيها من مشاريع بناء مختلفة وخدمات متقدمة تتناسب مع احتياجات كل أسره وكل مواطن (2003).

لقد تم عن طريق مختصين عرب طرح توصيات لسياسة تمدن جديدة في القرى والمدن العربية مفادها أن تقام في عدد من القرى أو المدن العربية المحاذية لشارع رقم 6 (المسمى بشارع عابر إسرائيل) أحياء سكنيه حديثه ومميزه من ناحية المباني، الخدمات العامة والنشاط الاقتصادي. بعد الانتهاء من ذلك من المفروض على الحكومة أن تبدأ بتحسين الأوضاع السكنية في الأحياء الأخرى في البلدة. النتيجة سوف تكون، في رأي المختصين، تشجيع الهجرة إلى هذه القرى أو المدن التي من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 40-80 نسمة. هكذا تُحلّ الضائقة السكنية في القرى والمدن العربية وتتقلص الفجوة بين الوسط العربي والوسط اليهودي، إذ أن

هذه المدن الجديدة سوف تكون حديثه وذات نشاط اقتصادي مميّز ويسيرة
المواصلات لموقعها قريبة أو محاذية لشارع رقم 6 (גונו וחמיסי, 1993).

تبقى هذه المقترحات بعيدة عن الواقع العملي لأنه من شارع رقم 6 لم تفتح أية
مخارج قريبة من القرى والمدن العربية التي يمر بجانبها، فكيف للدولة أن تسمح
بإقامة مشاريع سكنية واقتصادية كبيرة من القرى العربية؟ ثم إن العرب لا يحظون
بمشاريع تطوير أساسيه في قراهم ومدنهم الأصلية فكيف تبادر الحكومة بمشاريع
تطويرية حديثه في بعض القرى والمدن لتحفيز الهجرة؟ المقترحات تكون واقعية
وعملية أكثر عندما تبادر الحكومات الإسرائيلية بإعطاء كل القرى والمدن العربية ما
تحتاجه من مشاريع تطوير بناء على النطاق المحلي.

بسبب سوء تطوير البلدة العربية واستحالة بناء قرى ومدن جديدة رغم
الاقتراحات الواردة من مختصين وقياديين عرب، لا يبقى أمام الأسرة العربية إلا أن
تعيش في ضائقة سكنية خانقة، مستيحية ظاهرة البناء غير المرخص مع كل المخاطر
الناجمة عنها. في المدن المختلطة لم يتبق أمام العائلة العربية إلا أن تعيش ظروفًا صعبة
بل ومأساوية بسبب عدم السماح لهم ببناء مساكن جديدة وتخصيص أراض لهذا
الغرض. في مدينة اللد مثلاً، بُني حي الشنير خلافاً للقانون، وهو من أكبر الأحياء
السكنية في المدن المختلطة، وقد كان الدافع لذلك الضائقة السكنية الخانقة هناك.

وفقاً لما ورد من معطيات وحقائق عن قضية السكن، يمكن القول بأن الأسرة
العربية تواجه ضغوطات كبيرة في هذا المجال الذي يعتبر من أهم مجالات الحياة
الأساسية. رغم محاولاتها التكيف مع الضائقة السكنية التي تعيشها، فإنها تعاني
كثيراً، وترى نفسها مضطرة إلى إيجاد سبل ووسائل للخروج من هذه الأزمة،
كالبناء غير المرخص الذي يجعلها في قفص الاتهام لأنها بنظر الدولة قد تجاوزت

الحدود القانونية المسوح بها. لذلك تواجه الأسرة العربية ضغوطات نفسية ومشاكل صحية واجتماعية كثيرة وتعتبر بنظر أبنائها غير قادرة على توفير إحدى الحاجات الأساسية لهم، وهو المسكن. هدم البيوت أصبحت ظاهرة شبه عادية في كل القرى والمدن العربية، بل آخذة بالازدياد. الأسرة تشعر أنه لا توجد بدائل أمامها سوى البناء غير المرخص لتخرج من الضائقة التي تواجهها. الضائقة السكنية في الوسط العربي هي قضية سياسية من الدرجة الأولى لأنها أولاً متعلقة بقضية الأرض التي هي من أهم القضايا القومية والسياسية للدولة، وثانياً، سياسة التخطيط والبناء المجحفة أمام السلطات المحلية العربية. التكيف للضائقة السكنية أصبح غير حقيقي بالنسبة للأسرة العربية، فالتجهد للمواجهة والصراع مع سياسة الدولة المفروضة عليها في هذا الجانب المهم في حياتها. المخرج من الأزمة يقتضي تغيير جذري في سياسة الإسكان للوسط العرب، مع تغيير موازٍ لثقافة المسكن من قبل الأسرة العربية.

الأسرة والبطالة

تعتبر البطالة قضية اقتصادية واجتماعية في آن واحد، وهي معضلة من معضلات الدول الحديثة، والمتضرر المباشر من البطالة ونتائجها هي الأسرة. البطالة تؤدي إلى الفقر وإلى تدني مستوى المعيشة إضافة إلى الحالة النفسية الصعبة التي يمر بها العاطل عن العمل وأفراد أسرته. لا تكتفي الأسرة الحديثة بسد الاحتياجات الأساسية لأفرادها وإنما تسعى اليوم إلى مستوى معيشي عال يضمن لها ولأفرادها الازدهار والرفاهية. المجتمع العربي يعاني من البطالة وهي قضية تواجه الأسرة خاصة وتجعلها تقف أمام تحدٍ كبير.

والسؤال المطروح هنا: ما هو مدى تأثير الأسرة العربية من البطالة وكيف تتعامل مع هذه المشكلة؟ هل هي متكيفة معها أم أنها أسيرة لها؟

الاقتصاد العربي والبطالة

الاقتصاد العربي في إسرائيل يعاني من ضعف ووهن منذ قيام الدولة حتى اليوم. المشكلة هي مبدئية وبنوية متعلقة بمكانة الأقلية العربية في الدولة وليست نابعة من طبيعة أو ثقافة المجتمع نفسه، أو من مؤثرات خارجية بعيدة عن واقع المجتمع نفسه. البطالة بدأت مع انهيار الاقتصاد الزراعي الذي كان يشكل مصدر الرزق الأساسي للعرب في البلاد والذي كان يضم معظم القوى العاملة في القرية. الصناعة والتجارة العربية كانتا ولا زالتا ضعيفتين، فهي لا تستطيع أن تستوعب ولو نصف الأيدي العاملة في القرية وأيضاً غير قادرة على سدّ حاجات المجتمع المحلي، إضافة إلى أنها عاجزة عن التنافس مع الصناعة والتجارة اليهودية. لذلك فإنّ مشكلة الفقر والبطالة

منتشرة في الوسط العربي وآخذة بالازدياد، لأن الاقتصاد المحلي ضعيف وغير قادر على التغلب على هذه المشاكل والحد من تفاقمها وانتشارها.

البطالة في الوسط العربي ناتجة عن ضعف الاقتصاد العربي نفسه. المشاكل والأزمات التي تواجه الاقتصاد اليهودي تنعكس مباشرة على الاقتصاد العربي، أي أن البطالة متعلقة بمدى تعلق الاقتصاد العربي بالاقتصاد اليهودي (חידר, 2005).

جدول 8: حجم البطالة في الوسط العربي واليهودي

السنوات	عرب	يهود
1986	5,10	6,6
1988	4,8	2,6
1989	2,10	7,8
1990	6,10	4,9
2002	14.1	9.1

المصدر: אטרש, לא. (1995) ؛ למ"ס 2002

هناك ازدياد ملحوظ بنسبة البطالة في الوسط العربي. أما بالنسبة للوسط اليهودي ففي سنوات التسعين تدفق مئات آلاف المهاجرين الجدد من إثيوبيا ومن مناطق الاتحاد السوفيتي القديم وكانوا لا يدخلون مباشرة إلى سوق العمل مما زاد من نسبة البطالة هناك. رغم ذلك بقيت نسبة البطالة في الوسط اليهودي أقل منها في الوسط العربي.

جدول 9: نسبة البطالة في بعض البلدات العربية في شهر أيار 2006

اسم البلد	نسبة العاطلين عن العمل
الأعسم	20.7
أبو قرينات	15.4
تل السبع	15.1
شقيب السلام	15
عرعرة النقب	15.8
اللقية	16.1
كسيفة	18.1
رهط	14.2
مسعدين العزازمة	15.2
أم الفحم	10.8
جديدة المكر	11.6
الطيبة	7.5
طرعان	8.9
عرابة	10.6
عين ماهل	12.9
شفاعمرو	10.2
طمرة	12.8

المصدر: רשות התעסוקה: מידע וניתונים סטטיסטיים, יוני 2006

يتّضح من الجدول أعلاه أن القرى والمدن العربية تعاني من البطالة بشكل كبير. قرى ومدن الشمال والقرى البدوية في الجنوب فيها نسبة البطالة أعلى من قرى ومدن المثلث (المركز) (المثلث قريب من المناطق الصناعية والتجارية في البلاد). أعلى نسبة بطالة رصدت في النقب حيث وصلت سنة 2001 إلى 20,7%، بينما لم تتعدّ في المثلث فقط 5% (حيدر، 2005). المدن اليهودية إما أن تكون بعيدة عن المناطق الصناعية (ديمونا مثلاً) أو أنها استوعبت الكثير من المهاجرين الجدد الذين لا يندمجون مباشرة في سوق العمل. بما أن الدولة لا تتخذ إجراءات فعلية لمكافحة البطالة في الوسط العربي فإن القرى والمدن العربية تبقى في أعلى سلم البطالة في البلاد.

إنّ سبب البطالة يعود إلى سياسة سوق العمل والسياسة الاقتصادية تجاه العرب في إسرائيل بشكل خاص. ففي شهر تشرين الثاني من سنة 2005 تصدرت 39 بلدة عربية، مدينة مختلطة ومدينة يهودية واحدة قائمة البلديات الأكثر بطالة في البلاد. معدل البطالة في البلديات العربية وصل إلى 10%، بينما المعدل في البلديات اليهودية كان أقلّ من ذلك بكثير (رשות התעסוקה: דיתונים סטטיסטיים، 2005).

كما ذكر آنفا فإنّ المجتمع العربي متعلّق بالاقتصاد اليهودي بشكل كبير مما يجعله هامشياً وضعيفاً مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي (حيدر، 2005). أغلبية الأيدي العاملة العربية تعمل في السوق اليهودي وخصوصاً في مجالات العمل الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية مثل مجال البناء، الصناعة والخدمات العامة. وعادة ما يكون العمّال العرب غير مهنيين، لذا فإنّ احتمالات فقدان أماكن العمل تكون أكبر من غيرها.

في السنوات الأخيرة قدموا إلى البلاد آلاف من العمال الأجانب الذين يعملون في نفس المجالات التي يعمل بها العمال العرب وبأجرة أقل، ممّا أدّى إلى عدم ضمان

أماكن العمل للعرب (לוי-אפשטיין ואחרים, 1994; חידר, 2005). وفي إحدى التقارير (المستعجلة) المقدمة "للجنة العمل، الرفاه والصحة" في الكنيست ورد أنه 98,914 من العمال الأجانب عملوا في البلاد خلال شهر تموز 2001 بتصاريح عمل مقابل 93,674 في شهر حزيران من نفس السنة، لقد توزع العمال الأجانب حسب مجالات العمل التالية: 43,010 في البناء، 60,520 في الصناعة 20,153 في الزراعة، 30,545 في الرعاية والخدمة الصحية (צוונר, 2001). هذه الأيدي العاملة الأجنبية تقف منافسةً للأيدي العاملة العربية وتجعلها مهددةً بالبطالة في كل وقت وحين.

التاجر العربية صغيرة الحجم وعادة ما تكون عائلية أي يُديرها أبناء العائلة الواحدة مثل دكاكين وحوانيت صغيرة، "مبني ماركتات"، مكاتب تأمين، أسواق شعبية صغيرة الحجم (عادة أيام الجمعة أو السبت)، مكتبات وقرطاسيه، مصانع صغيرة (عائلية)، تجارة السيارات... وما شابه. في سنة 1997 كان عدد المحلات التجارية في ستة قرى عربية 235 محل، تقريباً 50% منهن تابعة لشخص واحد، مما يدلّ على ضعف التجارة رغم انفتاحها في سنوات التسعين بعد نشوب الانتفاضة والقضاء على المنافسة الخارجية (חידר, 2005).

البلدات العربية لم تدخل في خارطة "مناطق التطوير" التي أقرتها الحكومة من أجل مساعدة القرى والمدن الضعيفة اقتصادياً. من المفروض أن تدخل معظمها — حتى تلك المتواجدة في مركز البلاد (منطقة المثلث) — في هذه الخارطة، لأنها تُلبّي كل المتطلبات المطروحة للانضمام، لكنها بقيت دائماً خارج هذا البرنامج الحكومي واستمرت تعاني من بنية اقتصادية ضعيفة (דו"ח סיכום, 2004).

وهناك أيضا معوّقات سياسية تمنع العرب من الالتحاق بمجالات العمل في خدمة الدولة. في أواخر سنة 2002 كانت نسبة العاملين العرب في خدمات الدولة 6,1% فقط رغم وجود مؤهلات عالية وكفاءات مناسبة لوظائف ومناصب في الدوائر الحكومية المختلفة (16"ח סיכוי 2003).

وكما هو في كل مجتمعات العالم، فإنّ هناك فئات سكانية لا ترغب في الانضمام إلى سوق العمل وتكتفي بمخصّصات التأمين الوطني لسدّ لوازمها الأساسية.

لعبت الإصلاحات المتعاقبة في الاقتصاد الإسرائيلي دوراً مهماً في إفلاس كثير من المرافق الاقتصادية من حين إلى آخر، وأدّى الأمر إلى انحلال الحكومات المتعاقبة.

أسباب البطالة في الوسط العربي تتلخص حسب عزيز حيدر (2005) في النقاط التالية:

- 1) تطور الاقتصاد اليهودي وحاجته إلى عمال مهنيين في الصناعة والتكنولوجيا وتخليه عن الأيدي العاملة غير المؤهلة مهنياً.
- 2) دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي.
- 3) استيعاب نسبة قليلة فقط من العاملين العرب في مؤسسات الدولة والخدمات الجماهيرية التي تتطلب مهارات ومؤهلات بمستوى عالٍ.
- 4) نقل مصانع الخياطة وفروع المصانع للملابس من القرى والمدن العربية إلى الأردن ومصر، مما أدى إلى بطالة نسبة عالية من النساء العربيات.

(5) تنافس العمال العرب مع العمال الأجانب التي وصلت نسبتهم سنة 1999 إلى 16.5% من مجمل العمال في إسرائيل.

منذ قيام الدولة حتى اليوم يتحرك الاقتصاد العربي بشكل عشوائي وغير مدروس. الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر مركزياً والاقتصاد العربي هامشياً. لقد بنت الدولة لها نظام مراقبة وضبط للأقلية العربية بحيث تكون الأخيرة متعلقة تعلقاً تاماً بقرارات وسياسات الدولة تجاهها (Lustik, 1980). فمثلاً لا توجد استثمارات من قبل الدولة ومن قبل رؤوس أموال يهود في الاقتصاد العربي ولا توجد استثمارات ومساعدات أو هبات دولية خارجية مثلما هو الحال في الاقتصاد اليهودي (סופר ואחרים, 1995). التعلق الاقتصادي ما هو إلا نتيجةً لجهاز المراقبة المفروضة على هذه الأقلية. فإذا كان الاقتصاد العربي "تابع" فإنه بالتأكيد لا يؤدي وظائفه ولا يحقق أهدافه كالاقتصاد "المتبع".

تأثير البطالة على الأسرة العربية

الأجر المعدل للعائلة العربية الواحدة بلغ سنة 2002 5.277 شيقل وللعائلة اليهودية 9.275 شيقل، نسبة البيوت العربية التي يعيّلها فرد واحد بلغت 62% بينما نسبة البيوت اليهودية بلغت 43% فقط (דו"ח סיכום, 2004). بهذا يمكن استخلاص النتيجة أن البطالة في المجتمع العربي ليست ذاتية، أي أنها لا ترجع إلى "ثقافة البطالة أو ثقافة الفقر" في هذا المجتمع، وإنما هي حتمية الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء الأقلية.

وفي سنة 2002 كان في إسرائيل 16,5% من الأولاد (342,000 ولد) يعيشون ضمن عائلات لا يعمل فيها أحد. النسبة عند اليهود وصلت إلى 13,1% (أي

194,000 ولد) وعند العرب كانت النسبة مضاعفة ووصلت إلى 26% من الأولاد (أي 141,000 ولد) الذين يعيشون في عائلات عاطلة عن العمل (Lam, 2003).

للبطالة أثر كبير على الحياة الاجتماعية داخل الأسرة. الطلاق والتفكك الأسري بشكل عام هي إحدى نتائج البطالة . عندما يعجز الزوج عن إعالة أفراد عائلته بسبب البطالة يصبح بنظر كثير من الزوجات والأبناء والجيران والأقرباء أنسانا "فاشلا". فعندما لا يجد مكان عمل يضمن له ولعائلته قوت يومهم تكثر وتكبر المشاكل العائلية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق. المكانة الاجتماعية للمعيل تتدهور، والتوقعات من أداء الدور تنخفض فيصطب مع ذلك تصور ذاتي منخفض للشخص نفسه وتنخفض قيمته وهيبته الاجتماعية في نظر الآخرين. عدم القدرة على أداء الدور كـرب أسرة، تخلق توترا ومشاكل مع الزوجة والأبناء وتدهور العلاقات الاجتماعية مع الناس في البيئة التي يعيش فيها. كثيرا ما تتراكم الديون لأصحاب البقالات والمحلات التجارية الأخرى، خصوصا ديون البنوك والمعارف، كما وتؤدي البطالة إلى خلق وقت فراغ كبير يؤثر سلبا على المناخ النفسي والاجتماعي داخل الأسرة ويؤدي في كثير من الأحيان إلى الوقوع في دائرة السرقات، الكحول والمخدرات، أو الممنوعات بشكل عام (حسن، 1967).

وكذلك سوء التغذية، التوتر النفسي، والضغط الاجتماعي الذي تخضع له الأسرة بأكملها، تنتج عنها أمراض نفسية وفسولوجية كثيرة. وكثيرا ما يصحب هذه المشاكل السلوك العنيف الذي يدفع الزوجات إلى طلب الطلاق. أحد الأبحاث وجد أن المرأة العربية تعاني قبل اتخاذ قرار الطلاق من اضطهادات نفسيه، جسديه وجنسيه من طرف الأزواج العاطلين عن العمل، الذين يعانون نتيجة ذلك من اضطرابات نفسيه وإدمان على الكحول والمخدرات (بعكس النساء الغربيات

اللواتي يطلّقن في الغالب على خلفيات عاطفيه وسوء علاقات اجتماعية) (Savaya & Cohen, 1998).

مستوى المعيشة المتدني للعاطلين عن العمل ينعكس على المستوى التعليمي، السلوكي والنفسي للأولاد. فالعائلات الفقيرة أو العاطلة عن العمل لا تستطيع أن تسد الحاجات الضرورية للأولاد، فتظهر عندئذ الانحرافات السلوكية والنفسية في شخصياتهم، حيث يتسربون من المدارس ويترلقون في دائرة الممنوعات.

هناك معطيات تُثبت مدى أثر البطالة على التحصيل العلمي لأبناء العاطلين عن العمل، فقد وجد أحد الأبحاث المعتمدة على معطيات مكتب التأمين الوطني، أن 28% من الأولاد لأباء عاطلين عن العمل حصلوا على علامات سلبية مقابل 9% فقط من الأولاد الذي كان يعمل آباؤهم. فالتحصيل العلمي له علاقة وطيدة بدخل المعيل في الأسرة، فكلما كان الدخل جيدا كلما كان التحصيل كذلك (جورجون، 2001).

لم تعرف الأسرة العربية في الماضي ما معنى البطالة، لأنها كانت تعمل بالزراعة والصناعة المحلية التي كانت تستوعب كل القوى العاملة. كل فرد في الأسرة كان يعمل إما في الزراعة أو في المجالات المتوفرة كالحرّف اليدوية والصناعة المحلية البسيطة أو في مجال التجارة الحرة. النظام الاقتصادي الحديث الذي ينتمي إليه المجتمع العربي اليوم لم يعط الزراعة العربية فرصة التطور ودمج القوى العاملة فيها، وإنما فرض واقعا جديدا جعل القوى العاملة في الزراعة عاطلة عن العمل تتجه لسوق العمل الجديد الذي يفرض شروطه الخاصة عليهم. الأسرة لم تعد توفّر للأبناء أماكن عمل كما كانت في السابق لأنها لم تعد تعمل في الزراعة كمجال

عمل للجميع ولم يتبقّ لديها الأراضي الكافية لفلاحة الأرض بسبب مصادرة غالبيتها وتوريثها المتكرر لأبناء العائلة (انظر أيضا: الأسرة وقضية الأراضي).

كانت ولا زالت الأسرة العربية تعتبر الرجل هو المسؤول والمُعيل الأول في الأسرة. رغم أن المرأة بدأت تشارك في سوق العمل إلا أنها لازالت تعتبر معيلاً ثانوياً في الأسرة. معدل بطالة المرأة العربية أقلّ من معدل بطالة الرجل العربي. ازدادت نسبة العاملات اليهوديات عندما ارتفعت نسبة بطالة الرجال لتسد حاجات الأسرة. إلا أن النساء العربيات لم يرتفع معدل اشتراكهن في سوق العمل رغم ارتفاع بطالة الرجال. نسبة النساء العربيات العاملات تصل إلى 17.1% فقط، مقابل 54% من النساء اليهوديات العاملات (ד"ר סיכוי, 2004). أحد الأسباب لذلك هو أن الأسرة العربية تهتم أولاً في وظيفة وعمل الأبناء عن عمل النساء لذلك لا يزال تفضيل تعليم الأبناء عن البنات وإكسابهم مهنة منتشرة عند قطاعات كبيرة من الأسر العربية. المرأة العربية عادة لا تعتبر المعيل الأول والأساسي في الأسرة العربية لذلك لا يعطيها المجتمع أن تستلم هذا الدور. بطالة المرأة لا تُشكّل خطراً لحياة الأسرة العربية لأنها عادة تُعتبر مصدر رزق ثانوي وغير أساسي في حياة الأسرة. فاعلية المرأة العربية في سوق العمل أصبح يزداد شيئاً فشيئاً وأصبحت تتواجد في كثير من مجالات العمل، مثل المرافق العامة ومجال التربية والتعليم. لكن تبقى المرأة غير ملزمة بأن تلعب الدور البديل للرجل في إعالة الأسرة ، وإنما تعتبر عاملاً داعماً ومكملاً له.

عادة ما يُعتبر عمل البنت رصيذاً لمستقبلها إذا كانت مثلاً عزباء أو خاطبة، فهي غالباً تعمل لنفسها فتُنفق على نفسها من ملابس، سيارة، لوازم منزلية... الخ ولا تتدخل الأسرة بدخلها. هذه العائلات مثلاً لا تشترط على البنت الإنفاق عليها،

إلا إذا رغبت هي بذلك دون إكراه. وهناك عائلات خلاف ذلك، إذ تتخذ من عمل البنت مصدر رزق أساسي لها لتنفقه على نفسها. بما أن عمل البنت يُعتبر في كثير من الأسر العربية ثانوياً أو هامشياً فإن عدم عملها لا يواجه عادةً بصدمة أو بدهشة من قبل أفراد الأسرة، مثلما لو كان ذلك عند أحد أبنائها الذكور. طالما أن مكانة المرأة العربية في سوق العمل لا زالت محدودة وغير متساوية مع مكانة الرجل بكل المفاهيم، فإن مفهوم البطالة سوف يُترجم طبقاً لذلك أيضاً.

عواقب البطالة النفسية تكون على الرجل أكبر منها على المرأة لأن التوقعات من الرجل كمسؤول وكمُعيل لعائلته تكون أكبر من التوقعات من المرأة، فلذلك تزداد الضغوط الاجتماعية والنفسية عند الرجال العاطلين عن العمل أكثر من عند النساء خصوصاً وأن المجتمع العربي لا زال يُعدّ مجتمعاً ذكورياً.

الجيل يلعب دوراً هاماً بالنسبة لحجم البطالة. كلما كان جيل العاطل عن العمل متقدماً في السن كلما قلّت فرصه في إيجاد عمل جديد أي كلما قلت إمكانيات إرجاعه إلى سوق العمل. كبار السن يكونون عادةً قرييين من جيل التقاعد وكثيراً منهم يعانون من أمراض تعيق نشاطهم في العمل. وسوق العمل اليوم لا يحتاج إلى خبرة فقط وإنما إلى معرفة ودراية علمية-مهنية نتيجة التقدم التكنولوجي المنتشر في كل مجالات العمل وعادة ما يكون متقدمو السن غير مواكبين للتغيرات في مبنى سوق العمل ولا يملكون التأهيل المهني الذي ينتظره صاحب العمل من موظفيه أو عمّاله (أصطخ، 1995). لا يشارك نحو 37% من الرجال العرب في سن 45-54 عاماً في قوة العمل، مقابل 13% فقط من الرجال اليهود (أي ثلاث أضعاف عند اليهود). في سن 55-64 تصل نسبة الرجال العرب الذين لا يشاركون في القوة العاملة إلى ضعفي نسبة الرجال اليهود من الفئة العمرية نفسها وتقف على 60%

مقابل 30% بين الرجال اليهود (דו"ח סיכום, 2004). هؤلاء العمال هم أرباب عائلات وربما يكونون المعيلين الوحيدين لأسرهم. إذا أصبح هؤلاء العمال عاطلين عن العمل، فإن رجوعهم إلى سوق العمل سوف لا يكون سهلاً. فاليوم يعمل في إسرائيل آلاف العمال الأجانب بأجر أقل وبشروط وظروف أدنى من العامل العربي.

أما بالنسبة لعلاقة مستوى التعليم البطالة، فإن بعض الدراسات تقول، أن لارتفاع مستوى التعليم دور في انخفاض حجم البطالة وبالعكس، أي كلما ازدادت سنوات التعليم كلما انخفض حجم البطالة. إلا أن ذلك لم يلعب دوراً كبيراً في هذا المضمار عند أبناء الأقلية العربية في إسرائيل. فذوو السنوات التعليمية الكثيرة والقليلة يعانون بنفس المستوى من حجم البطالة. التعليم الثانوي عند العرب لم يخفف مثلاً من حجم البطالة عند هذه الفئة من العمال (المصدر السابق). وهناك دليل آخر على ذلك هو مشكلة البطالة المتفشية عند الأكاديميين العرب في شتى الاختصاصات والمستويات، 40% من الأكاديميين العرب يعملون في سلك التربية والتعليم، أي بعيداً عن نطاق تخصصاتهم (חאג יחיא, 2002; אלחאג, 1988; חידר, 2005).

الأسرة وآليات التعامل مع البطالة

استمرار البطالة وازدياد نسبتها، جعل الأسرة العربية تكوّن لها استراتيجيات للتعامل مع هذه المشكلة. الركيزة الأساسية للتكيف مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية هي روح التضامن الاجتماعي الذي يميّز العائلة العربية، رغم ضعفها الوظيفي اليوم.

أساليب وآليات التعامل مع البطالة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- (1) التوفير.
- (2) الاكتفاء الذاتي.
- (3) تخزين المواد الغذائية (المؤونة).
- (4) استغلال كافة المستحقات الحكومية.
- (5) بيع الأراضي والعقارات لسداد الديون ولسد الحاجيات.
- (6) الاعتماد على لجان الزكاة والصدقات.
- (7) العودة إلى فلاحه الأرض.
- (8) خوض التجربة مع التجارة المحلية.
- (9) القروض البنكية وغير البنكية.

وتعامل الأسرة العربية مع البطالة له اتجاهان أساسيان:

الاتجاه الأول هو الضمان المادي: الأسرة هي الإطار الأول الذي يستطيع أن يقوم بدور الكفيل في إعالة أفرادها وتوفير الاحتياجات الأولية لهم. الأسرة العربية في طبعها متكافلة ومتضامنة بحيث أنها تكون قادرة على تخطي الصعوبات وتقديم المساعدة المادية المباشرة للمتضررين فيها. فمثلا هناك الشباب العاطلون عن العمل والذين يرغبون في تأسيس وبناء مستقبل لأنفسهم (كالزواج، البيت، المهنة... الخ)، الأسرة في هذه الحالة تقف إلى جانبهم وتساعدتهم. الأب العاطل عن العمل يجد زوجته وأبنائه يقفون إلى جانبه ويستلمون دور المعيل للأسرة. هناك عائلات لا تمثل لهذا التوجه، لكن الأغلبية لا زالت محافظة على التكافل الاجتماعي بينها.

الاتجاه الثاني هو الدعم النفسي: الأسرة تقدم المعونة النفسية وتبذل الجهود من أجل الحفاظ على التكافل الأسري والعلاقات الجيدة بين أفرادها. شؤون الفرد في الأسرة العربية تهم الجميع وعادة تقف الأسرة إلى جانب المحتاجين منها وتمنحهم

الدفع الاجتماعي الاطمئنان النفسي وتخفف عنهم من عبء المشاكل والأزمات التي يمرون بها.

اليوم يسود الوعي عند العامل العربي بشكل عام حول معرفة الحقوق المتعلقة بالعمل ومخصصات البطالة واستغلالها بالشكل الصحيح. ففي حالة البطالة يتجه العامل العربي إلى "مكاتب العمل" أو "مكتب التأمين الوطني" لتقاضي "تأمين الدخل ومستحقات البطالة"، ويسجلون أنفسهم في مكاتب العمل الحكومية ويتنمون إلى النقابات العمالية التي تقدم لهم المشورة القضائية والتوجيه في البحث عن أماكن عمل جديدة.

وهناك عائلات كثيرة تحاول أن تعمل بشكل جماعي في ورشات صناعية أو محلات تجارية، لكي يضمنوا لأنفسهم أماكن عمل ودخل ميسور. فمثلا الحوانيت والمطاعم على أنواعها هي في الأساس "متاجر أسرية" يعمل فيها أحيانا كل أفراد العائلة. هذا النوع من تحدي البطالة والخوض في تجارب تجارية مختلفة ليست دائما مكللة بالنجاح، أو أنها غير كافية لسد حاجيات الأسرة، إلا أنها تعتبر نوع من أنواع التكافل الاقتصادي والتصدي للبطالة.

وملخص القول هو أن البطالة تعتبر أزمة اقتصادية واجتماعية في آن واحد، والأسرة هي المتضررة الأولى من هذه الأزمة، لأن العاطل عن العمل عادة ما يكون رب أسرة وربما المعيل الوحيد لها. نتيجة البطالة والمكوث في البيت وعدم القدرة على سد احتياجات الأسرة الأساسية تنشب مشاكل بين الزوجين وبين الإباء والأبناء، مما يؤدي إلى توتر في العلاقات وتدهور الاستقرار الاجتماعي والعاطفي فيها، فيزداد العنف، والتوتر النفسي والاجتماعي، حتى أن يصل في بعض الأحيان إلى التفكك الأسري. المجتمع العربي يعاني من البطالة أكثر من المجتمع اليهودي

وذلك بسبب تعلقه بالاقتصاد اليهودي بشكل مباشر ومستمر. الأيدي العاملة العربية تعمل في مجالات عمل غير مضمونة وقليلة الدخل فتكون عرضة للبطالة أكثر من الأيدي العاملة اليهودية. الأسرة تقابل البطالة بتحدٍ وتحاول أن تحافظ على كيانها ومستوى معيشتها، أنها ورغم تكيفها، تتأثر وتضعف لأنها لا تجد المساندة الحقيقية من قبل المؤسسات الحكومية ولا من قبل المجتمع العربي نفسه. الأسرة تقف مكتوفة الأيدي أمام أزمة متكررة منذ قيام الدولة حتى اليوم ولا تملك الاستراتيجيات الكافية للتعامل مع هذه الأزمة. أساليب التعامل مع البطالة لا تحل مشكلة البطالة، وإنما تساعد الأسرة على التكيف للمشكلة فقط. شأن البطالة كشأن الفقر الذي ينهك قوى الأسرة العربية لأن مثل هذه المشاكل والقضايا ليست ناجمة عن خلل في المجتمع نفسه وإنما عن خلل في تعامل الأكثرية مع الأقلية.

الأسرة والفقر

يواجه المجتمع العربي مشاكل اقتصادية كثيرة تتمثل في مشكلة الفقر المستمرة منذ قيام الدولة حتى اليوم. أكثر من نصف العائلات العربية، نصف الأولاد العرب ومعظم المسنين العرب يعيشون اليوم تحت خطّ الفقر. لا توجد حلول فورية أو بعيدة المدى لمواجهة هذه المشكلة والقضاء عليها، لأن الأسباب الحقيقية للفقر في الوسط العربي ترجع إلى اللامساواة الاجتماعية بين مجتمع الأقلية ومجتمع الأكثرية، لذلك كانت نسبة الفقر ولا زالت في الوسط العربي أعلى منها في الوسط اليهودي.

فيما يلي صورة عن مشكلة الفقر في الوسط العربي وتأثيرها على الحياة الأسرية من جهة، وكيفية مواجهة الأسرة لها من جهة أخرى.

لمحة عن الفقر في المجتمع العربي

هناك ثلاث فئات اجتماعية تعاني من مشكلة الفقر عند العرب في إسرائيل وهي العائلات كثيرة الأولاد، الأولاد والمسنون. النتائج تشير إلى أن 50% من العائلات العربية كانت في أواخر الثمانينات تعيش تحت خطّ الفقر، علماً بأن هذه العائلات تساوي 60% من المجتمع العربي، أي أن 60% من أبناء الأقلية العرب كانوا فقراء. إضافة إلى ذلك تشير معطيات البحث إلى أن 70% من الأولاد العرب كانوا يعيشون تحت خط الفقر ويعيشون في ضائقة وظروف اقتصادية خانقة. عائلات المسنين كانت تساوي 8,3% من العائلات العربية و 16% من العائلات العربية الفقيرة، هذا يعني أنّ نسبتهم في دائرة الفقر ضعفا نسبتهم من بين العائلات العربية

عامة (פארס, 1993). حسب معطيات التأمين الوطني فإن 402 ألف طفل عربي كانوا سنة 2004 فقراء هذا العدد يعادل نسبة 60% من الأولاد، وعدد العائلات العربية الفقيرة وصلت في نفس السنة إلى 118 ألف عائلة. حسب التقرير الأخير لسنة 2005 ارتفع عدد سكان الدولة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 1.600.000 نسمة، ونسبة العائلات الفقيرة وصل إلى 400.000 عائلة والتي تساوي 26% من مجمل العائلات في الدولة. عدد العائلات العربية الفقيرة وصل إلى 137.000 عائلة (במוסד לביטוח לאומי, דו"ח ממדי העוני 2004 ו-2005).

الدولة تواجه صعوبات ومشاكل اقتصادية كثيرة جراء النزاع الدائم مع الفلسطينيين. في السنوات الأخيرة أنهكت انتفاضة الأقصى الاقتصاد الإسرائيلي مما أدى إلى تغيير حكومات وإصدار خطط اقتصادية إصلاحية متعاقبة لم تسفر إلا عن معاناة اجتماعية للطبقات الدنيا من المجتمع العربي والإسرائيلي على حد سواء. التقليل في الخدمات الاجتماعية وخصوصا في تلك التي تخص مصدر معيشة العائلات كمخصصات التأمين الوطني، الشيخوخة، مخصصات العائلات أحادية الزوج، تأمين الأطفال... وما إلى ذلك من مستحقات إنسانية مهمة جعلت عائلات كثيرة تنضم إلى دائرة الفقر. في التقرير التي أعدته عضوة الكنيست تمار جوجنسكي في ديسمبر 2000 جاء فيه: أنه أكثر من مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، الثلث الأول منهم هم مسنون الذين يعيشون من مخصصات التأمين الوطني، الثلث الثاني هو من عائلات مع معيل ذي دخل متدنٍ تجعل الأسرة كلها تعيش تحت خط الفقر (عدد هذه العائلات يصل إلى 400,000 عائلة)، والثلث الأخير هم العاطلون عن العمل وعائلات أحادية الأزواج (זו הדרך, 2001/12).

تفشي البطالة عند العرب زادت من حدّة الفقر. من بين 28 بلدة أولى في سلم البطالة في إسرائيل كانت 25 بلدة عربية، أي 3 بلدان يهودية فقط. في معظم العائلات العربية الفقيرة يوجد معيل غير عاطل عن العمل إلا أن دخله المتدني يجعل الأسرة بأكملها تعيش تحت خط الفقر (المصدر السابق). في سنة 1989 وصلت نسبة عائلات العاطلين عن العمل التي تعيش تحت خط الفقر إلى 82% ونسبة العاطلين الفقراء إلى 74% مقابل 55% و 60% عند اليهود حسب الترتيب (פארא, 1993).

الاحتجاجات العارمة للنقابات العمالية وفتات الشعب المختلفة لم تثنِ الدولة عن تنفيذ قراراتها. من جهة تحاول الدولة أن تحافظ على كينونتها "كدولة رفاه" ومن جهة أخرى لا تستطيع أن توفر لمواطنيها المحتاجين كل الخدمات التي تمنعهم من السقوط في دائرة الفقر.

نسبة عائلات المسنين وصلت سنة 1987 إلى 11% من بين العائلات العربية الفقيرة وارتفعت سنة 1989 إلى 17%. أما نسبة عائلات المسنين الفقراء فقد وصلت سنة 1989 إلى 83,3%. بما أن المجتمع العربي لا زال يحافظ على قيم التكافل والتضامن الاجتماعي وخصوصا الاعتناء بالمسنين واحتضانهم داخل الأسرة فإن 40% فقط من المسنين عاشوا سنة 1989 لوحدهم بعيدا عن عائلاتهم مقارنة مع 76% من المسنين اليهود. 75% منهم عاشوا من مخصصات التأمين الوطني مقارنة مع 30% من المسنين اليهود، هذا يعني أن المخصصات التي يقتضيها المسن العربي داخل العائلة التي يعيش فيها لا تكفي لتحسين مستوى المعيشة، لذلك تبقى نسبة المسنين الفقراء العرب أكبر من نسبة الفقراء اليهود (פארא, 1993).

تقريباً 35% من الفقراء في إسرائيل سنة 1983 بقوا فقراء في سنة 1995، وحوالي 11% من غير الفقراء سنة 1983 أصبحوا فقراء في سنة 1995. الفئة الكبيرة هي من بين أصحاب المستوى التعليمي المنخفض ومن بين أبناء العرب. الاحتمالات لاستمرارية الفقر هي عند اليهود أقل بكثير مما هي عند أبناء الأقلية العربية في إسرائيل (שליו وكדן, 2000).

بعض أسباب الفقر

في الخمسينات والستينات قيّد الحكم العسكري تحرك الناس وممارسة حياتهم بشكل حرّ مما جعل الكثيرين منهم غير قادرين على توفير لقمة العيش لأنّائهم. معظم السكان العرب كانوا يعملون في الزراعة ويعتمدون عليها كمصدر رزق أساسي فبمجرد انقطاع المطر كان الفلاحون يعانون من سوء الأحوال الاقتصادية. أبواب العمل في سوق العمل اليهودي كانت مشروطة بتصاريح عمل يحصل عليها البعض من الحاكم العسكري المسؤول عن المنطقة. منذ ذلك الحين والاقتصاد العربي في إسرائيل متعلق ومعتد تماماً الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.

بعد إلغاء الحكم العسكري في عام 1966 بدأ الوضع الاقتصادي العام بالتحسن إلا أنه بقي صعباً وظاهرة الفقر تفتحم العائلات والمسنين. لم يطرأ تطور جدّي وجذري على الاقتصاد العربي المحلي الذي من شأنه أن يحسّن من مستوى المعيشة للعائلات العربية. الزراعة تراجعت والصناعة تكاد تكون معدومة إلى اليوم، وخير دليل على ذلك توجّه معظم الأيدي العاملة العربية (تقريباً 50%) إلى سوق العمل الإسرائيلي. وكما ورد في هذا الكتاب في عدة مواقع فإنّ نسبة البطالة أكثر بضعفين من الوسط اليهودي.

العائلات العربية كانت ولا زالت كثيرة الأولاد والأب يعتبر المعيل الوحيد لأن نسبة النساء العربيات العاملات قليل ولا تتعدى 18% من مجمل قوى العمل النسائية. ما يقارب نصف المجتمع أو يزيد هم تحت جيل 18 سنة، يعني جيل مستهلك وجيل مدرسة وليس جيلا عاملا منتجا.

يعاني العامل العربي من تدنٍ في الدخل لأنه عادة ما يعمل أجيرا في السوق اليهودي مما يزيد احتمال انزلاقه في دائرة الفقر. في إحدى تقارير مؤسسة التأمين الوطني الجديدة ثبت أن العرب أبناء جيل 60 فما فوق هم الأقل دخلا في إسرائيل يليهم اليهود الشرقيون والمهاجرون الجدد من دول أوروبا الشرقية (שמר ורסול, 2003). 62.2% من البيوت العربية موجودة في السلم التحتي للدخل المتدني في البلاد، أكثر البيوت ذات الدخل المتدني تواجدت عند البدو في النقب. مع أن المواطنين العرب يتقاضون من مؤسسة التأمين الوطني ومؤسسة الشؤون الاجتماعية معاشات إضافية ومخصصات تأمين للأولاد والمسنين، إلا أن الدخل لا يكفي لسد احتياجات كل أفراد الأسرة ورفع مستوى معيشتهم (חידר, 2005).

ومن المفروض أن مخصصات التأمين الوطني تُخرج، على الأقل، العائلات أحادية الزوج من دائرة الفقر، لأن عدد أفراد الأسرة يكونون قليلين، إلا أنها تُبقي ثلثين من هذه العائلات خارج نطاق برنامجها بسبب معايير خاصة تمس بالذات بالعائلات العربية. فمثلا لا تحصل عائلات أحادية الزوج على تأمين الدخل إذا كان مسجلا على اسمها أراضي. في حالة أن أرملة عربية تعيش لوحدها مع خمسة أولاد وورثت عن أبيها قطعة أرض لا تستغلها ولا تشكل مصدر رزق لها، فإنه في هذه الحالة لا يحق لها تقاضي مخصصات تأمين الدخل، وبذلك تنضم إلى دائرة الفقر (זו חדר, 2003/12).

من ناحية أخرى هناك كما في كل مجتمع آخر، فئة من القوى العاملة التي لا ترغب بالانضمام إلى سوق العمل، وتُفضل الاعتماد على مخصصات التأمين الوطني ومصادر أخرى، فتزيد من نسبة الفقراء والعاطلين عن العمل.

ضعف الفروع الاقتصادية جميعها (الصناعة، الزراعة والتجارة) وتعلّق الاقتصاد العربي بالاقتصاد اليهودي بشكل عام يجعل مشكلة البطالة والفقر في الوسط العربي دائما في ازدياد.

التعلّق الاقتصادي والفقر

جعل الفقر الأسرة تنهك في توفير الاحتياجات الأساسية لأفرادها ولم يمنحها الفرصة في توفير الازدهار والرفاهية لهم. منذ فترة الانتداب البريطاني حتى نهاية الحكم العسكري الإسرائيلي في سنوات الستين كان معظم الناس يعيشون على الاكتفاء الذاتي وكان الفقر منتشرًا بين العائلات في القرى. السبب الرئيسي لذلك كان سياسة اللامساواة الاجتماعية التي يرجع مصدرها الأساسي إلى سياسة التعلّق الاقتصادي الهادفة إلى التحكّم في البنية الاقتصادية للمجتمع العربي. المجتمع العربي غير قادر على تكوين اقتصاد محلي يملك القدرة على التنافس مع الاقتصاد اليهودي، أو أن يكون مكملًا له. العرب هم الأوائل الذين يتضررون من الكساد الاقتصادي في الدولة لأنهم متواجدين على هامش السوق وفي الأماكن الضعيفة اقتصاديا كالزراعة، التجارة الصغيرة، المطاعم، البناء والخدمات العامة.

القرية لم تُنشئ لها اقتصادا متميزا وخصوصا يحمي سكانها من الفقر وتدني مستوى المعيشة. من المفروض أن يتطور فرع الصناعة بعد أن ضعف فرع الزراعة في القرية وبعد أن تحولت القرية إلى مدينة، ليكون مصدر رزق بديل للاقتصاد التقليدي. بعد

انهيار الزراعة العربية أصبح العمل في السوق اليهودي هو مصدر الرزق الأساسي للأسرة العربية. هذا التحول الاقتصادي جعل الأسرة العربية وكل القوى العاملة متعلقة بالسوق اليهودي وكل ما يمليه عليها من قوانين وشروط كثيرة. بدأت الدولة الاهتمام بتطوير الصناعة العربية بعد سنوات التسعين تقريبا، قبل ذلك لم تطرأ تطورات جذرية وجدية في هذا المجال. رغم التحول في سياسة تصنيع الوسط العربي، لم يزد نصيب السلطات المحلية العربية حتى بداية 2003 عن 3,2% من مجمل الأراضي الصناعية الموجودة قيد المعالجة لدى وزارة الصناعة. وحجم الأراضي الصناعية التي لها أهميته كبرى في تطور هذا المجال لا زالت بعيدة عن حجم الأراضي اليهودية. ففي الجنوب معدل الأراضي الصناعية وصل إلى 1,622 دونما في السلطات المحلية اليهودية بينما في السلطات المحلية العربية (البدوية) كان المعدل 126,5 دونما فقط. في الشمال كان المعدل في السلطات المحلية اليهودية 550 دونما بينما في السلطات المحلية العربية لم يتعد 76,9 دونما (12"ח סיכוי 2003). معظم المصانع والمتاجر في الوسط العربي هي صغيرة الحجم. والعاملون فيها لا يتعدون العشرات من العمال والموظفين. ثم إنّ المناطق الصناعية بدائية وينقصها البنية التحتية اللازمة والاستثمارات والدعم اللوجستي وما إلى ذلك من ضروريات لإنشاء مناطق صناعية. الصناعة العربية لا تعتبر منافسا للصناعة اليهودية بل أكثر متكيفة معه ومتأثرة منه في كل المجالات. المصانع والمتاجر الصغيرة معظمها أسرية، أي يعمل بها أفراد العائلة أنفسهم وبعض الأقارب، لذلك لا توفر أماكن عمل للقوى العاملة المحلية. هذه المشاكل البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العربي تجعله يتعلق بعلقا كبيرا بالاقتصاد اليهودي وبالتالي يكون عرضة للكساد الاقتصادي والفقر أكثر من المجتمع اليهودي.

التعلق أيضا بمؤسسات الرفاه الاجتماعي، كمؤسسة التأمين الوطني ومؤسسة الشؤون الاجتماعية تجعل العرب معرضين لمخاطر الفقر في حال حدوث تغييرات قانونية أو أي تقليص في الميزانيات، كما حدث في سنة 2004، حيث تم تقليص مخصصات التأمين الوطني لكل الفئات الاجتماعية وقُلصت ميزانيات الوزارات الأخرى مثل وزارة المعارف ووزارة الصحة. هذه التغييرات في السياسة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة على مرّ السنين، تأثر تأثيرا مباشرا على مستوى المعيشة للسكان بشكل عام والسكان العرب بشكل خاص، حيث أنها جعلت الكثير من العائلات تعيش تحت خط الفقر.

التعلق الاقتصادي بالقروض البنكية وقروض الإسكان على أنواعها تجعل العرب ينضمون إلى دائرة الفقر أسرع من اليهود. ورد في إحدى الاستطلاعات أن ما يزيد عن 40% من سكان دولة إسرائيل مدينون للبنوك في حساباتهم الجارية، وذلك دليل على الوضع الاقتصادي الصعب التي تمرّ به الدولة في السنوات الأخيرة (يديעות אחרונות, 2004/3/5). وبما أن اقتصاد العرب في إسرائيل أصعب من الاقتصاد اليهودي فان من المتوقع أن يكون التعلق بالبنوك والمؤسسات الاقتصادية الأخرى أكبر حجما من اليهود.

ثمة مؤشر آخر على التعلق الاقتصادي وهو، استبدال العامل العربي بالعامل الأجنبي بخس الأجرة، الذي أصبح يتنافس مع العامل العربي على أماكن العمل. استوردت إسرائيل مئات آلاف العمّال الأجانب (معظمهم من الدول الآسيوية) منذ سنوات التسعين للقرن المنصرم وأصبحوا بمثابة تحدّ للعامل العربي من حيث الأجر وساعات العمل الطويلة. أصبح العامل العربي يقبل بظروف عمل صعبة وأجرة متدنّية خوفا من فقدان مكان العمل (أنظر أيضا: الأسرة والبطالة).

انعكاسات الفقر وأساليب التحدي

انعكاسات الفقر في المجتمع العربي اليوم يمكن تتبعها وملاحظتها في مجالات عديدة مثل مجال التربية والتعليم، المستوى الثقافي، الوعي السياسي، الانحراف والعنف وغيرها من المجالات الأخرى. الفقر أدخل العرب في "دائرة اليأس" نتيجة سياسة شح الموارد وإعاقة التطوير. من أجل إدخالهم في "دائرة الأمل" على الدولة أن تكون مستعدة لتخصيص الميزانيات والموارد اللازمة للحدّ من التمييز ولتحسين البنية التحتية وجهاز التربية والتعليم في القرى والمدن العربية (1997، ١١٨).

في مجال التعليم، حسب ما تنشره تقارير مركز أدفا سنة 2001، يتّضح أن أبناء الفقراء وذوي الدخل المتدني من أبناء العرب هم الأقل تحصيلًا في الدراسة وهم الأقل متابعة للدراسات العليا والتقدم في السلم الاجتماعي. الإمكانيات المادية لا تسمح لهم بتوفير المستلزمات الأساسية في المدارس والمعاهد العليا. كثيرًا منهم من يتسربون أو لا يحصلون على معدلات تسمح لهم بالالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا (انظر: الأسرة والتعليم). أما في المجال الثقافي فإنّ أبناء الفقراء لا تتاح لهم الإمكانيات لممارسة هواياتهم الفنية والثقافية والسير نحو ميولهم ورغباتهم كأبناء الطبقات الميسورة، بالتالي تُحرم هذه الفئة من المجتمع من المشاركة الفعّالة في هذا المجال المهم في المجتمع.

أما بالنسبة للوعي السياسي فإن أبناء الفقراء لا يكونون الوعي الطبقي والوعي السياسي الذي يجعلهم ينتمون لأحزاب سياسية ويؤثرون في المجتمع. بالعكس فإنهم يكونون الفئة المتأثرة التي تخضع لسيطرة وقيادة الفئات الواعية والمتقفة. الفقير هو الأكثر امتثالًا لحمولته وبيئته الأولية حيث يتّضح ذلك بالعصبية والانتماء القوي للدائرة الضيقة التي ينتمي إليها. فيها يرى الشخص المحتاج السند الوحيد له - ولو

تعاطفاً - والإطار البديل لكل هيئات المجتمع الرسمية. من الصعب على الدولة اليوم أن تتوقع من أبناء العائلات العربية الفقيرة أن يبلوروا هوية مواطنة ويقوّوا انتماءهم للدولة. من المفروض على الدولة أن تُشعرهم بأنها كفيلة وقادرة على حل مشاكلهم الاقتصادية وخصوصاً مشكلة الفقر إذا أرادت أن تعزّز فيهم روح المواطنة. فالفقر يؤدي إلى اللامبالاة الاجتماعية وإلى ضعف وإضعاف القيم الاجتماعية والنظام الديمقراطي (Rosenfeld & Tradieu, 2000)

ظواهر العنف والانحراف منتشرة - حسب رأي العالم ألبرت كوهن - في الطبقات الدنيا، أي في أحياء الفقر والجيتوهات في المدن الكبيرة حيث يكون المستوى الاجتماعي-الاقتصادي متردّياً جداً. يمكن استخلاص العبر من الأبحاث التي أثبتت أنّ العلاقة وطيدة بين هذه الأوضاع السيئة ومشكلة الفقر، فالفقر هو من محفزات العنف ضد الأولاد في العائلة (ش, 1997).

في المجتمع اليهودي توجد الجمعيات الأهلية والخيرية التي تحاول أن تساعد الفقراء، فمنها من يقدم المساعدة المالية ومنها من يقدم الوجبات الساخنة ومنها من يرفع شأنها المختلفة... الخ. في المجتمع العربي تتبنى الحركة الإسلامية دوراً أساسياً في مساعدة الفقراء والمحتاجين من منطلق الواجب الديني. فهناك لجنة الزكاة التي تساعد الكثير من العائلات المستورة والأطفال اليتامى. وهناك أيضاً مشروع الحقبة المدرسية والمنح الدراسية التي تقدمها لتلاميذ المدرسة والطلاب الجامعيين في مطلع كل سنة دراسية. حتى الآن لا توجد مؤسسات خيرية بارزة وجاهيرية كبيرة تختص بشؤون الفقراء العرب بشكل مباشر.

السبب لانعدام مثل هذه المؤسسات أو الهيئات الخيرية والأهلية يرجع إلى عوامل كثيرة منها:

- (1) قلة المبادرات الشعبية لإنشاء مثل هذه المؤسسات
- (2) قلة الخبرة في هذا المجال لأنه يحتاج إلى تطوُّع وجهد في تصنيف الفئة الفقيرة وتحديد كمية المساعدة لها.
- (3) عدم تعاون العائلات الفقيرة بشكل علني خوفا من وصمة العار.
- (4) إلقاء المسؤولية على مؤسسات الرفاه الحكومية مثل التأمين الوطني ومكاتب الشؤون الاجتماعية في مساعدة الفقراء.
- (5) قلة الوعي لخطورة الفقر ونتائجه.

هذا النقص يجعل العرب في إسرائيل متعلقين بمؤسسات الدولة حتى في حالة الفقر. العائلة الموسعة لم تعد تساعد الفرد في أزماته الاقتصادية كما كانت تفعل في الماضي، لذلك يتكل الفقير على مؤسسات الدولة فتكون حياته ومستوى معيشته متعلقة بها بشكل كامل. الحل لفكّ هذه الاتكالية المؤسسية هو المبادرة الحثيثة من قبل المجتمع في إنشاء صناديق خيرية تكون قادرة على مساعدة العائلات المحتاجة.

البناء الاجتماعي للأقلية العربية متميّز بالنظام الحمائلي الذي من شأنه أن يحمي الفرد من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية لأنه مبني على أسس التضامن الاجتماعي والتضحية من أجل الفرد والجماعة. إلا أن الحمولة العربية اليوم لا تعتبر نفسها كفيلة في مساعدة ومساندة أفرادها الفقراء لأنها أولاً لا تعتبر نفسها مسؤولة عن السبب وثانياً لا تملك السلطة والقوة التي تجعلها تحمي أعضائها من مثل هذه الأزمات. ضعف الحمولة اليوم جعل العائلة الصغيرة، أي الأسرة النوواة، تبرز وتحتل مكانة مرموقة أكثر في حياة الفرد.

نظام القرابة في العائلة العربية وما يترتب عليه من تضامن اجتماعي قوي منح المحتاجين في الماضي ضمانا اقتصاديا، حد من انتشار الفقر بين الناس (ربيع، 2003). الأزمات الاقتصادية التي مرّ بها العرب في إسرائيل عزّزت وقوّت أواصر القرابة والتضامن الاجتماعي بينهم. فالأقارب كانوا محتاجين إلى بعضهم البعض. فمثلا من الناحية الاقتصادية كان هناك مساعدة مباشرة في الزراعة وفي مواسم الحصاد قبل مكنتها. ومن الناحية الاجتماعية وقف الأقارب جنبا إلى جنب في المناسبات العامة مثل الأفراح والأتراح وزواج الأقارب قوَّى من الأواصر الاجتماعية بين الجميع وجعلهم متماسكين ومتلاحمين في السراء والضراء.

في المجتمع البدوي أيضا، كان مساعدة الآخرين واجب اجتماعي بل شرف واحترام لمن يقدم المساعدة ويكرم المحتاج. العشيرة حافظت على كيانها رغم الظروف القاسية في الصحراء وجعلت "قيم التعاون، التضامن والتضحية" على سلّم أولوياتها وجزءاً مهماً من فلسفة حياتها. لذلك كان الفرد على استعداد بأن يضحي بماله وروحه من أجل الحمولة لأن كيانه مرتبط بها فكان يرى أنه لا حول له ولا قوة بدونها (Kressel, 1992؛ 2004، ربيع، on line، ٥٥٥-٥٥٥).

مشكلة الفقر لم تكن مسألة شخصية- فردية وإنما مشكلة جماعية تهم كل أفراد العائلة والمجتمع المحلي. الجماعة كانت قادرة على حل مشاكل الفرد الاقتصادية الصعبة، مثل حالة الفقر. لا زال الناس يساعدون العائلات الفقيرة المحتاجة بسبب انتماء الجميع لبعضهم البعض وللأسباب التي تم ذكرها آنفا. أما في المدن فتعتبر ظاهرة الفقر مشكلة شخصية تتعلق بالفرد نفسه. الشخص الفقير في المدينة يعتمد اعتمادا كلياً على مؤسسات الدولة والمؤسسات الخيرية. لذلك هناك بعض

التوصيات التي تحت السلطات المسؤولة على تقديم الخدمات الاجتماعية لسكان المدن أكثر من سكان القرى (בן-יצחק, 1981).

الأزمات الاقتصادية متفاوتة من مجال إلى آخر ومن فئة إلى أخرى. اليوم توجد عدة فروع اقتصادية يعمل فيها العامل العربي، مثل الصناعة، البناء، الخدمات العامة وغيرها، ولم يعد يعتمد على الزراعة كمصدر رزق أساسي يشمل معظم فئات المجتمع. واليوم توجد شرائح اجتماعية كثيرة ومتنوعة بسبب التغيرات التي طرأت على المجتمع. فلما كان الناس في الماضي يعملون في نفس المجال الاقتصادي (الزراعة) فإنّ الأزمات التي كانت تواجه هذا المجال كانت تمس الجميع على حد سواء. فمثلاً، إذا أتت سنوات من الحبل وانحسار الأمطار، كان كل العاملين في الزراعة يتأثرون من ذلك، ولم تكن هناك فئات تتأثر أكثر من فئات أخرى. فدور الحمولة والعشيرة كان مهماً وضرورياً من أجل مواجهة الفقر بشكل خاص والكساد الاقتصادي بشكل عام. اليوم يقف الفرد مكتوف الأيدي أمام مثل هذه المشكلات، لأنه يعتمد في حلها على المؤسسات الرسمية، ولا يلتفت إلى المساعدة العائلية كما كان يفعل في الماضي.

الجمعيات الأهلية والخيرية لم تكن حلاً وافياً وشفافاً لمشكلة الفقر في أي مجتمع من المجتمعات، وهي عبارة عن عنصر يخفف من معاناة الفقراء ولو بسدّ الرمق. مشكلة الفقر تبقى مشكلة الدولة والمجتمع. الأسرة هي نواة المجتمع والكفيلة في التغلب على معاناة الفقر وتخطي الأزمات الاقتصادية لأفراد المجتمع، بشرط أن يتوفر التكافل الاجتماعي المبني على تبني قيم التعاون والتضحية. الأسرة العربية لا زالت، في القرى، تحرص على هذه القيم التي تحميها من عواقب الفقر. أما بالنسبة لحل مشكلة الفقر جذرياً فإن الأمر يرجع إلى مؤسسات الدولة الحديثة والسياسات

الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة فيها. بالنسبة للأقلية العربية في إسرائيل فإن مشكلة الفقر هي مشكلة قومية وسياسية في الدرجة الأولى حيث ترجع أسبابها إلى سياسة التمييز بين العرب واليهود في الدولة وعدم مساواة الحقوق بينهم.

الأسرة والانحراف الاجتماعيّ

قضية الانحراف الاجتماعيّ من القضايا الهامة التي يعاني منها المجتمع العربي اليوم. إذ يدلّ تفشي الانحراف بأشكاله وأنواعه على وجود مشاكل كثيرة يعاني منها هذا المجتمع، كتردي الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، والتأثير السلبي لوسائل الإعلام، والخلل في التنشئة الاجتماعية، واللامساواة الاجتماعية وغيرها. الدور المركزي للأسرة يتمحور في توفير الحاجات الأساسية، والتنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، بالإضافة إلى كونها الإطار الاجتماعي الأهم الذي يوفر الطمأنينة النفسية، والدفع الاجتماعي، والدعم المعنوي والفعلي لأفراده عند الأزمات. لكن الأسرة خاضعة لتأثيرات كثيرة تجعلها لا تتقن وظائفها كما يجب، فتصبح سببا في انحراف أفرادها بدل ردعهم عن ذلك.

حالات الانحراف والإجرام في الوسط العربي آخذة بالازدياد، كما سوف تبينه هذه الدراسة. إلى جانب سوء التربية الأسرية والمدرسية، توجد عوامل كثيرة أدت إلى ذلك، والسؤال المطروح هنا: أين تقع مسؤولية الأسرة العربية من الانحراف الاجتماعي؟ وكيف تتعامل معه؟

خصائص الأسرة العربية والانحراف

كانت الأسرة العربية تعيش في مجتمع صغير، وهو مجتمع القرية، حيث ساد التكافل الاجتماعي والضبط الاجتماعي القوي بين الناس. طبيعة المبنى الاجتماعي ميّزت مجتمع القرية بالانصياع وبالطاعة لأولي الأمر من آباء، ومشايخ، ومعلمين، ومختابر، وقادة آخرين. الانحراف عن المعايير والعادات المتبعة كان يتبعها حرمان اجتماعي صارم وقاس، لأن مجتمع القرية المتكافل لم يسمح بتقويض أسسه الاجتماعية والأخلاقية المتينة وتهديدها. كان الانحراف يعتبر عاراً اجتماعياً على كل أفراد العائلة التي ينتسب إليها المنحرف، لذلك حرصت العائلة الموسعة (الحمولة والعشيرة) وكذلك الأسرة النواة على أن تبقى سمعتها نظيفة وهيبتها الاجتماعية محفوظة ولذلك غرست في أبنائها روح التضامن والتكافل الاجتماعي ومارست أشدّ الضوابط الاجتماعية عليهم لكي يضمنوا لها السمعة الحسنة بين العائلات الأخرى (Rosenfeld, 1964؛ גינת, 1976 ; ربيع، 2004).

إلى جانب الأسرة، لعبت المدرسة دوراً مركزياً ومهماً في تنشئة الأطفال على الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية. فقد منحت الأسرة المعلم الصلاحية الكاملة في تربية الأولاد، حسب ما تقتضيه المعايير السائدة في مجتمع القرية. كان بإمكان المعلم استخدام أشد وسائل العقاب مع التلاميذ، مثل الضرب، والحرمان، والتوبيخ والسخرية. فلم تكن هذه الوسائل غريبة على الناس لأن الأهل يستخدمونها وكذلك أبناء المجتمع، وهي مقبولة عليهم باعتبارها ضرورة تربوية. كان المعلم يعاقب التلاميذ أشد العقاب ليس فقط من أجل تعليمهم وإنما أيضاً من أجل ضبطهم وتربيتهم (אלחנאג, המורה הערבי, 1996، ريناوي).

لم تكن هناك مؤثرات خارجية كثيرة تحفز الشذوذ الاجتماعي وتثير روح التمرد الاجتماعي مثل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ولم يكن هناك احتكاك مباشر للشباب مع المجتمع الإسرائيلي، لأن المجتمع العربي عاش تحت الاستعمار قرون عديدة، مقيداً ومنغلقاً لا يفتح بالمجتمعات الخارجية، وبعد قيام دولة إسرائيل عاش ثمانية عشرة سنة تحت الحكم العسكري (1948-1966) الذي قيد حياة الناس في جميع أمورهم الشخصية وغير الشخصية، وحدّ من تحركاتهم وتعرفهم على المجتمع اليهودي والمجتمعات الأخرى. لم تتوفر آنذاك وسائل الاتصال مثل التلفزيون، والتلفون، والسيارات.... وغيرها. فمثلاً آفة شرب الخمر وتعاطي المخدرات وما يترتب عليها من مشاكل شخصية، وعائلية ومجتمعية، لم تكن منتشرة ومألوفة مثلما هو الحال اليوم، لكن بعد التعرف عليها والوصول إليها، ازدادت حالات الانحراف والإدمان والقتل وحالات التفكك الأسري وما إلى ذلك من مآس وويلات.

كانت مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد، وبما أن الانحراف الاجتماعي هو ضد مصلحة الجماعة كان الفرد حريصاً في الحفاظ على كل ما يخص الجماعة التي هي أهم من مصلحته الشخصية. لم يكن هناك خيار آخر سوى الامتثال لما يمليه عليه المجتمع. من خصائص التربية العربية كانت تنشئة الفرد على الطاعة العمياء، والاعتماد على الجماعة وذوي الشأن من حوله، بمعنى آخر أن يُربى الفرد على أن لا حول له ولا قوة خارج نطاق عائلته. تربى على مفاهيم جماعية، فأصبح يدرك أن مصلحته ومستقبله من مصلحة عائلته ومستقبلها وأبناء بلده وأن شخصيته من شخصية عائلته وأبناء بلده. هذا التوجيه نحو الجماعة والاعتماد عليها والتضامن معها والتضحية من أجلها، جعلته يلتزم بأوامر ونواهي من حوله ممن هو أكبر منه

سنًا، فردعه عما يمس بعائلته وأبناء بلدته. كل هذا ضمن للأسرة وللقرية العربية الحفاظ على النظام الاجتماعي.

لم تعد القرية العربية قرية صغيرة، متواضعة المباني والإمكانيات، لقد تغير فيها الكثير من الناحية السكانية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية والاجتماعية. هذا التغير أنشأ معه ظروفًا حياتية جديدة وأضعف النظم الاجتماعية السائدة، فكثرت العوامل المحفزة للانحراف. تغيرت القيم والمعايير الاجتماعية، وتغير المبنى الاجتماعي والظروف الحياتية في شتى مجالات الحياة، مما أدى إلى نشوء ظواهر جديدة لم تكن من قبل، مثل: تعليم المرأة، واستبدال المختار بالرئيس (رئيس مجلس/بلدية)، وترك الزراعة، وتغير في ثقافة المأكل والملبس، وإدخال التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة إلى البيت، والعمل والحياة اليومية. تغيرت ظاهرة الانحراف الاجتماعي من حيث: الشكل، والأسباب، والطبيعة، والحجم، والخطورة، وفقا للتغير الذي حصل في المجتمع العربي بشكل عام.

من أشكال الانحراف الاجتماعي

تكثر اليوم حالات الانحراف والإجرام في الوسط العربي عند بعض الفئات الاجتماعية.

فمثلاً، انحراف الأحداث آخذ بالازدياد والانتشار في الوسط العربي ونابع من أسباب عديدة أهمها: سوء التربية، وعدم اهتمام الأهل والمؤسسات الرسمية بحال أبناء الشبيبة العرب ومستقبلهم. أحد الأبحاث يبين أن العلاقة السيئة بين الزوجين لها الأثر النفسي والاجتماعي الكبير على الأولاد. وهناك ما يسمى اليوم "بالفوضى التربوية" داخل الأسرة والمدرسة العربية وعدم انضباط الأطفال والشباب اجتماعياً

وأخلاقيا. وللوضع الاجتماعي-الاقتصادي السيئ للأسرة العربية دور مهم في ازدياد وتفاقم "ظاهرة الانحراف" عند الأحداث العرب (Kamel Nahhas, 1994، ربيع، 2004).

تراوحت نسبة المنحرفين من الأحداث العرب ما بين السنوات 1980 حتى 1983 ما بين 25% إلى 31.1%. أما نسبتهم بين السنوات 1978 حتى 1990 فكانت أكبر بكثير مما هي عند اليهود. من سنة 1948 حتى سنة 1990 كان لانحراف الأحداث العرب خاصيتان بارزتان: الأولى، نسبة الأحداث الذين فتحت لهم ملفات جنائية كانت 25%-30% من بين مجموع الأحداث في الدولة، وهي نسبة عالية علما بأن نسبة العرب في الدولة لم تتعد 18% من السكان، والخاصية الثانية، أنهم كانوا يميلون إلى مخالقات العنف الجسدية أكثر من الأحداث اليهود الذين كانوا يميلون أكثر إلى العنف ضد الممتلكات (1993, n.p.). هذه المعطيات هي مؤشر للتغيرات السريعة التي حدثت في المجتمع العربي والتي تدخل الشبان العرب في دائرة الانحراف، وهي أيضا مؤشر لمكانة العرب في الدولة كأبناء أقلية يعانون من اللامساواة الاجتماعية في كل المجالات.

إحدى أشكال الانحراف هي "ظاهرة التسرب من المدارس". التسرب من مقاعد الدراسة يعني خرق الإطار الاجتماعي الذي يجب أن يتواجد فيه الطالب حتى جيل السابعة عشرة أو الثامنة عشرة (حتى إنهاء المرحلة الثانوية). نسبة التسرب في المدارس العربية تصل اليوم إلى 30% تقريبا (2003, n.p.). إذا تسرب الطلاب لأي سبب من الأسباب، كان ذلك نتيجة ضغط الأهل أو فشل المدرسة أو الطالب نفسه، فإن احتمال انحراف هؤلاء المتسربين مستقبلا يكون كبيرا جدا. لأنه إذا

سمح الطالب لنفسه أن يخرج من الإطار الاجتماعي، الذي توقع المجتمع منه أن يتواجد فيه حتى جيل معين، فانه من السهل أن يخرق أطرا اجتماعية أخرى سوف ينتمي إليها مستقبلا مثل الأسرة، ومجال العمل، أو الجامعة وغيرها. والطالب العرب في جيل المدرسة يميلون إلى السلوك العنيف أكثر من البنات (Marie- Alsana, Haj Yahia & Greenbaum, 2006).

أحد الاستطلاعات عن حال الشباب العرب الذين عالجتهم وحدات النهوض بالشبيبة تبين أن نصف الشباب لم يتعلم في المدارس، وربعهم لا ينتمي لأية إطار تربوي. معظمهم كان عندهم انحرافات سلوكية مثل تعاطي المخدرات وحالات إجرام أخرى (كاهن-ستربلا-ينسكي وآخرون، 1999). فالتسرب إذا لم يكن انحرافاً بحد ذاته فانه يكون على الأقل مؤشراً لانحراف الأحداث والبالغين مستقبلاً.

للجهاز القضائي علاقة بتحديد حجم الصورة الجنائية عند العرب. في فترة الحكم العسكري مثلاً (1948-1966) اعتبر القانون الجنائي مئات بل وآلاف العرب خارقين للقانون لجرد ممارستهم عملهم في الحقول وفي الأسواق اليهودية. مجرد خروجهم إلى الحقول أو إلى أماكن العمل الأخرى في البلدات اليهودية بدون "تصاريح تنقل" و"تصاريح عمل" كانوا يعتبرون خارقين للقانون وكانت تُفتح لهم أيضاً ملفات جنائية إذا خرقوا أوامر منع التجول. لذلك اعتبرت التقارير والأبحاث التي اعتمدت على هذه الملفات بأن العرب كانوا أكثر انحرافاً من اليهود مما أدى في النهاية إلى اعتبار العرب أقلية معادية للمجتمع الإسرائيلي. الدفاع عن الأرض والتمرد على سياسة التمييز إبان الحكم العسكري كان يعتبر خروجاً على القانون (Hassin, 1986 ; كورن، 1999؛ أممارا، 1997).

لا زال التعامل مع الملفات الجنائية للعرب يختلف عنه مع الملفات اليهودية. ففي سنة 1995 أغلقت 70% من الملفات الجنائية للشباب اليهود مقابل 47% فقط من الملفات للشباب العرب (Mesh & Fishman, 1999).

من الانحرافات الخطيرة الآخذة بالازدياد في المجتمع العربي هي الاعتداءات الجنسية، وخصوصا الاعتداءات على الأطفال. يتبين من معطيات "السوار" أن أغلبية الاعتداءات الجنسية تحدث في أماكن تتواجد فيها الضحية بشكل يومي. 93% من الحالات يكون المعتدي من أفراد العائلة أو شخص معروف للضحية و فقط 7% من الحالات يكون المعتدي غريبا بالنسبة للضحية (السوار، 2001). هذا مؤشر على الشذوذ الجنسي الذي أخذ يتشابه إلى حد كبير مع المجتمعات الغربية. 91% من الضحايا لا يتقدمون بشكوى للشرطة بسبب الظروف الاجتماعية التي ترى بذلك عيبا وعارا على الأسرة وبسبب "... فشل الجهاز القضائي في توفير الحماية وتحصيل الحق للضحية" (المصدر السابق).

الأسرة العربية تتعامل مع مثل هذا النوع من الانحراف الأخلاقي بمعيارين، الأول: قتل المرأة من أجل تطهير شرف العائلة، والثاني: إخفاء الجريمة وتستر العار والفضيحة بين الناس. 73% من الضحايا توجهوا شخصيا لطلب الدعم والمساعدة من "جمعية السوار"، 9% من الحالات كان التوجه من طرف شخص قريب للعائلة أو صديق للضحية (المصدر السابق).

فيما يلي صورة عن الحالات الجنائية في الوسط العربي كما يعرضها "كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي الصادر سنة 2005.

جدول 10: عدد الحالات الجنائية عند اليهود والعرب من 1965-2003

عرب	يهود	
5.760	14.272	1965
4.685	13.498	1970
4.488	16.081	1981
7.543	21.227	1985
7.072	18.167	1990
9.067	22.260	1995
11.506	24.309	2000
11.638	25.871	2002
11.162	23.090	2003

المصدر: لأم"ص, 2005

يلاحظ من الجدول أن الحالات الجنائية في الوسط العربي قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً وسريعاً مع بداية الثمانينات، بعد أن بدأ المجتمع العربي يحتك بالمجتمع اليهودي وتتغير ظروف الحياة والمعيشة في كل المجالات.

جدول 11: نسبة الحالات الجنائية حسب نوع الجناية (2003)

عرب	يهود	
56.1	65.5	ضد أمن الدولة
67.6	69.1	ضد النظام العام
51.1	43.1	ضد حياة إنسان
64.3	56.9	ضد جسم إنسان
50.5	48.7	جنايات جنسية
85.1	72.4	ضد الأخلاق
66.2	70.3	ضد الممتلكات
55.9	60.5	خداع وغش
52.6	38.4	حالات أخرى

المصدر: ل"م" ٥, 2005

يتبين من الجدول أن نسبة الحالات الجنائية عند العرب متقاربة للنسبة عند اليهود بل وتفوقها في بعض الحالات (الاعتداءات الجسدية، والجنسية، والأخلاقية). بغض النظر عن نوع الجريمة، والملاحظ هو أن النسبة في كل الحالات عالية وتدل على مشاكل كثيرة في المجتمع العربي.

جدول 12: نسبة الحالات الجنائية حسب الجنس عند اليهود والعرب (2003)

عرب	يهود	
66.7	65.0	رجال
27.6	36.9	نساء

المصدر: ل"מ"ס, 2005

يستدل من الجدول أعلاه أن النساء العربيات أقل انحرافاً من الرجال العرب. السبب لذلك يرجع إلى مكانة المرأة ودورها في المجتمع بشكل عام والذي يتصف بالانضباط لمعايير المجتمع والتنشئة الصارمة على الامتثال والانصياع للمعايير السائدة أكثر من الرجل، وكذلك لقلّة تعرضها لحالات الانحراف، بسبب محدودية مشاركتها في المجتمع، كما هو الحال عند الرجل. ورغم ذلك نسبة النساء العربيات تكاد تصل إلى نسبة المنحرفات اليهوديات وهذا مؤشر خطير للمجتمع العربي الذي يعتبر نفسه مجتمعا محافظا.

جدول 13: نسبة الحالات الجنائية حسب الجيل عند اليهود والعرب (2003)

عرب	يهود	
36.9	40.4	حتى 19 سنة
48.1	55.6	20-24
61.0	60.1	25-29
69.5	64.3	30-39
76.4	68.0	40-49
75.4	59.6	+50

المصدر: لأم"ص, 2005

يبيّن الجدول أعلاه أن الانحراف يزداد مع ازدياد الجيل. فالنسبة عند العرب بعد جيل الخامسة والعشرين أعلى منها عند اليهود. والسبب يرجع إلى كثرة المشاكل التي يواجهها العرب في مختلف أمور حياتهم وإلى الإحباط واليأس الذي ينتابهم جرّاء هذه المشاكل. لا بدّ من الإشارة إلى أن نسبة الانحراف عند الشباب عالية عند اليهود والعرب على حدّ سواء.

جدول 14: نسبة الحالات الجنائية عند العرب حسب الانتماء الديني (2003)

64.8	المعدل العام عند العرب
65.3	مسلمون
62.7	مسيحيون
60.0	دروز

المصدر: لأم"ص, 2005

يتضح من الجدول أن الحالات الجنائية عند أبناء الديانات والطوائف العربية متقاربة ولا يوجد هناك فرق في نسبة المنحرفين بينهم. المسلمون، المسيحيون والدروز يعيشون نفس الظروف وكلهم أبناء الأقلية العربية التي لها نفس المكانة ونفس المشاكل بغض النظر عن الانتماء الديني لأية طائفة منهم.

جدول 15: نسبة الحالات الجنائية عند العرب واليهود حسب نوع الإدانة (2003)

عرب	يهود	
52.4	38.7	إدانة مالية
24.6	21.3	سجن
64.7	61.4	سجن مع وقف التنفيذ

المصدر: لم"ס, 2005

نسبة الإدانات عند الجناة العرب أعلى منها عند اليهود. إما أن يكون السبب خطورة الجريمة التي يرتكبها العرب بشكل عام، وإما لكون الجريمة تخص أمن الدولة أو حياة مواطنيها.

في أحد الاستطلاعات الذي شمل أربعمئة شخص من المجتمع العربي وأربعمئة شخص من المجتمع اليهودي، تبين أن العرب يمارسون العنف ثلاثة أضعاف ما يمارسه اليهود، 33% من العرب استخدموا السلاح في أماكن سكنهم مقابل 12% في الوسط اليهودي فقط، 20% فقط من العرب لم يتوجهوا إلى الشرطة في حال تعرضهم للعنف بل أخذوا القانون إلى أيديهم وانتقموا من المعتدي، مقابل 20% من الوسط اليهودي. ظهر من الاستطلاع أن حالات كثيرة من أعمال العنف في الوسط العربي ترجع إلى انعدام التقسيم المنتظم للأراضي وحدودها بشكل عام،

ومن الأسباب الشائعة هي الخلافات بين المعارف والجيران لأسباب اجتماعية مختلفة (صحيفة بانوراما، 2005)

إذاً الانحراف بأشكاله منتشر في المجتمع العربي ويفوق الانحراف في المجتمع اليهودي (أنظر: أسباب الانحراف الاجتماعي). ومهما كانت الأسباب فإن الأسرة لها الدور المركزي في انتشار العنف أو عدم انتشاره. إذا أنشأت الأسرة شخصيات متزنة وممتثلة لقيم المجتمع ومعاييره فإنه يكون من الصعب خرق هذه القيم والمعايير إلا في حالات خاصة تكون قهرية للفرد. فمثلاً إذا عمّ الفقر الشديد في بلد ما فإنه ليس بالضرورة أن يتحوّل كل الناس إلى سارقين أو مجرمين، وتكون النسبة التي تنحرف قليلة. فهناك رجال يعانون من الفقر المدقع، ويرون أبناءهم يموتون جوعاً ولا يسرقون، وهناك فئة أخرى لا تتحمل الفقر فتتحول إلى فئة منحرفة. تفسير ذلك يرجع إلى التنشئة الصحيحة، فكلما أنشأت الأسرة شخصيات متماثلة وتلك القيم كان المجتمع محمياً من الانحراف رغم الظروف الصعبة التي يمرّ بها.

الكحول والمخدرات في الوسط العربي

تنتشر ظاهرة تعاطي الكحول والمخدرات في معظم القرى والمدن العربية. وهذه الآفة الاجتماعية لم تكن منتشرة في الماضي، لذلك يمكن اعتبارها "ظاهرة حديثة" تنتشر وتزداد حدة كلما اتجه المجتمع إلى التحضّر.

تراكم المشاكل والأزمات ينتج عنه الإحباط واليأس عند الإنسان ويجعله يدخل عالم الكحول والمخدرات عندما لا يستطيع مواجهة الواقع الصعب الذي يعيشه (Merton, 1968). والعرب في إسرائيل يواجهون مشاكل كثيرة تجعل الكثير منهم، خصوصاً الشباب، يستسلمون إلى الإحباط واليأس ويدخلون دائرة الإدمان على

الكحول والمخدرات. هنالك أسباب عديدة أخرى، مثل: الموضة الاجتماعية (الحدّثة)، وحب التجربة والمغامرة، والتأثر من الآخرين، والابتعاد عن الدين وتعاليمه... وما إلى ذلك من أسباب معروفة تناولتها دراسات عديدة متخصصة في هذا المجال.

جدول 16: معدل متعاطي المواد المنشّطة في السنة الأخيرة (2003) لدى طلاب
مدارس عرب (معدل لكل 1000 طالب)

العدد	ولا مرة	2-1 مرات	3-9 مرات	أكثر من 10 مرات	
2879	864	40	45	51	سجائر
2883	881	48	46	25	نبيد
2890	900	31	42	27	مشروبات ثقيلة
2879	936	22	24	18	مهدئات
1889	945	19	20	16	منشطات
2887	946	14	25	15	حشيش
1879	951	15	22	12	مريخوانا
2871	939	19	26	16	أدولان
2892	948	14	21	17	أبياتيم
2893	951	12	16	21	كوكائين
2880	948	13	21	18	ل.س.د
2882	952	9	25	14	اكستازي
2883	955	9	18	18	كراك
2880	956	9	22	13	PCP

المصدر: عزايזה, ف. وآبو عسبة ح. (2004). الשימוש בחומרים פסיכואקטיביים של תלמידים בבתי ספר בקרב האוכלוסייה הערבית והדרוזית במדינת ישראל. ירושלים: הרשות הלאומית בלחיתה בסמים

أصبح طلاب المدارس في هذه الأيام ضحية للكحول وللمخدرات الآخذة بالانتشار في الوسط العربي. لقد أظهر البحث لعازيزة وأبو عصبية أن الطلاب الذين يجدون الدفء الاجتماعي والتكثّل القوي داخل الأسرة هم أقلّ إقداماً على تعاطي الكحول والمخدرات من الطلاب الذين تسود في بيوتهم الفوضى والانحلال العلاقات بين أفراد الأسرة. كما ويستنتج البحث أن للأهل دوراً مركزياً في انزلاق الأبناء إلى دائرة المخدرات، وكلما كانت العلاقة جيدة مع الأبناء، قلّ احتمال وقوع الأبناء في هذه الدائرة الخطيرة (لعازيزة وأبو عصبية، 2004).

أبناء أسر المدمنين يعانون من مشاكل نفسية واضطرابات في الشخصية، ويصعب عليهم التركيز في المدرسة وتكوين علاقات صداقة مع الآخرين. هؤلاء الأولاد يشعرون بالدونية مع شعور بالنقص والخلل ويكونون عرضة للانحراف وللمخدرات (رينال وحييموب-أيل، 2005).

من النتائج الخطيرة لتعاطي الكحول والمخدرات العنف الذي يؤدي إلى مشاكل اجتماعية ونفسية كثيرة جرّاء وقوع أحد الزوجين في دائرة الإدمان. فقد تبين في أحد الأبحاث التي أجريت في مستشفى مئير كفار سابا على نساء عربيات ويهوديات تعرضن للضرب أن العنف ضد الأولاد والنساء كان أساسه تعاطي ربّ الأسرة من الوسط العربي المخدرات، بينما لم يكن ذلك هو السبب الرئيسي عند من تعرض للعنف في الوسط اليهودي - نساء وأولادهن (Rabin et.al , 1999).

كما وأنّ أسر المدمنين تقع في ضائقة مالية تجعلها من أفقر الأسر في المجتمع، وينتج عن ذلك الطلاق وانحراف الأبناء في جيل مبكر (Cohen & Savaya, 1997). ومن العواقب السيئة التي تلحق بالأسرة ما يُلحق بها المجتمع من وصمة

وعار اجتماعي، حتى إلى ما بعد الفطام تظل الوصمة الاجتماعية تلاحق المدمن وأسرته إلى أمد بعيد (دعبس، 1995؛ سوييف، 1996).

مراكز الفطام في المجتمع العربي تعاني من سوء البنية التحتية لشُحّ الميزانيات، لأنّ السلطات المختصة لا تقدّم الدعم المهني والمعنوي. وجراء الخطة الاقتصادية لسنة 2003 والتي اقتضت تقليصات كبيرة في هذا المجال أثر على وظيفة هذه المراكز المهمة في معالجة مشكلة المخدرات والإدمان. الوظائف الرسمية للمعالجين لكل المجتمع العربي لا تتعدّى 2,5 وظيفة (1995, ٢٦٧١٢). معظم مراكز الفطام في الوسط العربي أغلقت، أو لا تعمل بشكل جيد وكامل. في مدينة اللد والرملة التي يسكنها أكثر من 20% من العرب والذين يواجهون مشاكل كثيرة بالنسبة لتعاطي المخدرات والمتاجرة بها، وصلت الميزانية لكل من مراكز الفطام فيها إلى 900.000 شيقل سنوياً. هذه المبالغ التي يقع قسط منها على عاتق البلديات وقسم على عاتق وزارة الرفاه الاجتماعي، لا تكفي لتغطية النفقات الكبيرة التي تقدمها هذه المراكز للمدمنين وعائلاتهم. ففي مدينة اللد مثلاً ارتفع عدد متعاطي المخدرات والمتاجرين بها من 892 في سنة 1999 إلى 1.030 في سنة 2003 (ورنبرغر وزولفون، 2003)

إلى جانب عملية الفطام في المراكز المختصة يتم التركيز اليوم على الأسرة كعنصر أوّلٍ وأساسي مهم في معالجة المدمنين. مراكز الفطام تعتمد كل الاعتماد على أفراد أسرة المدمنين لأنهم يعتبرون الخلية المناسبة في توفير المناخ النفسي والاجتماعي للمعالجين (دعبس، 1995؛ سوييف، 1996).

الضبط الاجتماعي يلعب دوراً فعالاً في منع تعاطي الكحول والمخدرات. التربية الأسرية الصحيحة لا تتيح للفرد أن يقع في هذه الدائرة الخطيرة. المجتمع القروي لا

زال له تأثيراً إيجابياً على الحد من انتشار الكحول، خصوصاً في القرى المسلمة والدرزية، لأن الشرائع الدينية تحرم الكحول والمخدرات. فأحد الأبحاث يشير إلى أن ظاهرة تعاطي الكحول في القرى العربية أقلّ من المدن وأن النساء المسلمات والدرزيات لا يشربن الكحول في هذه القرى بتاتا. تعاطي الكحول في المدن العربية أكثر منه في القرى، وبين المسيحيين أكبر منه عند المسلمين والدروز، ومتعاطو الكحول هم من الرجال أكثر منهم من النساء (نسبة قليلة جدا من النساء المسلمات والدرزيات يتعاطين الكحول) (Moore & Weiss, 1991).

أسباب الانحراف الاجتماعي

أسباب الانحراف الاجتماعي في المجتمع العربي لا تختلف عن الأسباب المعروفة في أي مجتمع، لكن يضاف إلى ذلك أن المجتمع العربي هو مجتمع أقلية قومية، عرقية وثقافية غير متساوية الحقوق والواجبات مع مجتمع الأكثرية وتعيش ظروفًا خاصة، تجعل طبيعة الانحراف الاجتماعي ذات مستوى آخر وأسباب خاصة به. فمثلاً أسباب الإدمان على الكحول والمخدرات ونتائجها على الأسرة والمجتمع العربي لا تختلف كثيراً عنها في المجتمعات الأخرى، إلا أنه هناك أسباب أخرى لها نتائجها خاصة بالمجتمع العربي منها: مصدر الكبت الاجتماعي والاقتصادي لأبناء الأقلية، وانتشار البطالة والفقر، وقلة الخدمات والرعاية الاجتماعية... الخ (Savaya et. al., 1999). المجتمع العربي وصل إلى مرحلة من التغير الاجتماعي جعلته عرضة لنفس العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الانحراف في المجتمعات الحديثة.

أهم أسباب الانحراف الاجتماعي في المجتمع العربي يمكن تلخيصها كالتالي:

(1) الحياة السياسية في إسرائيل متوترة وغير مستقرة منذ قيام الدولة حتى اليوم وذلك نتيجة الصراع "العربي-الإسرائيلي" والصراع "الفلسطيني-الإسرائيلي" الدائم. ويؤدي التوتر السياسي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي ويخلق جوًّا من العدائية بين الفئات المختلفة في المجتمع يظهر في أشكال عديدة منها "ظاهرة العنف" مثلاً أو التعدي على ممتلكات وأمن الدولة.

(2) الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أبناء الأقلية العربية، كالبطالة والفقر، والضائقة السكنية، والمشاكل الصحية، والبيئة، والتربوية وغيرها والتي تمّ مناقشتها في طيات هذا الكتاب.

(3) اللامساواة الاجتماعية بكل ما يخصّ المواطنين العرب على مستوى المؤسسات والأفراد.

(4) التحديات الحضارية التي يخضع لها العرب في إسرائيل بسبب احتكاكهم المباشر بالمجتمع الإسرائيلي، ومجالات العمل والتعليم، وبكل الدوائر الحكومية المختلفة، فالمواطن العربي باحتكاك مستمر ومباشر مما يجعله يتأثر اجتماعياً وثقافياً بهذا المجتمع، إضافة إلى تأثير وسائل الإعلام الأجنبية التي تمارس الغزو الفكري والحضاري على المجتمعات الشرقية (أنظر أيضاً: الأسرة والتحدي الحضاري).

(5) التوجّه إلى الاستقلالية والحياة الفردية أفقد الناس روح التضامن والتكافل الاجتماعي. الضبط الاجتماعي بين الناس ضعف ولم يعد كما كان في الماضي.

(6) "شيوخ الفوضى التربوية" التي تتمثل بأساليب التربية المختلفة داخل الأسرة وخارجها. عدم التناسق في وسائل ومبادئ التنشئة بين الأسرة والمجتمع يؤدي

إلى بليلة واضطراب في الشخصية وفي الهوية الاجتماعية، وتؤدي بالفرد إلى الانحراف السلوكي والأخلاقي (ربيع، 2004).

(7) اللامعيارية الناتجة عن التغير السريع في المجتمع تجعل الفرد متغيراً في سلوكه، وغافلاً عن المعايير الصحيحة في مجتمعه (انظر: الأسرة والهوية السياسية). وفجائية التغير الاجتماعي وسرعته في كل المجالات يجعل أبناء المجتمع في حيرة وعدم معرفة للمعايير الواجب إتباعها في مواقف وحالات كثيرة مما يخلق عندهم حالات متناقضة تظهر في سلوكهم الانحرافي (اللامعيارى) (ربيع، 2003).

(8) تعاني القرى والمدن العربية من غياب الأطر اللامنهجية للأطفال والشباب. هناك نقص كبير في مثل هذه الخدمات التي من شأنها أن تحتضن هذه الشريحة من المجتمع ليستغلّوا أوقات فراغهم بشكل مفيد.

بالتالي يمكن حصر هذه الأسباب تحت عناوين رئيسية مثل: أسباب اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وتربوية. السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي أشكال الانحراف الشائعة في المجتمع العربي، وكيف تستجيب الأسرة العربية لهذا الانحراف؟

الأسرة وطرق التعامل مع الانحراف الاجتماعي

معنى الانحراف هو عدم امتثال الفرد لقيم ومعايير الجماعة التي ينتمي إليها والتي يعيش معها، أي خرقها وعدم احترامها. بالنسبة للمجتمع العربي لقد أدرك الفرد أن الجماعة لا تخدمه بشكل مباشر، وليست هي المسؤولة عن أسلوب حياته وحالته الشخصية، تمرّد عليها بشتّى الوسائل والطرق. الأسرة والجماعة التي ينتمي إليها الفرد لا تمتلكان دائما الوسائل المناسبة لممارسة الضغط على الفرد ليعدّل من سلوكه الانحرافي، كأن يمارس الحرمان الاجتماعي عليه مثلا. فأصبح يرى عجز الأسرة والجماعة من حوله تعطيه الجرأة على ارتكاب الجرائم. ذلك أن الأسرة والجماعة لا تستطيع دائما أن تساعد الفرد في حل مشكلاته الاقتصادية، والاجتماعية أو النفسية، يظلّ وحيدا يحاول بطرق غير شرعية أن يهرب من مشاكله (Merton, 1968).

يعتبر ضعف "الحياة الجماعية" و"شيوخ" "الحياة الفردية" من المحفزات الأساسية للوقوع في دائرة الكحول والمخدرات. المجتمعات الغربية الحديثة تعاني كثيرا من انتشار هذه الآفة الاجتماعية بعدما استقلّ الفرد عن الجماعة وأخذ يدير شؤون حياته بنفسه غير معتمد على الأسرة والجماعة عند مواجهة المشاكل والأزمات، فكان فريسة لهذه المشاكل والأزمات التي تؤدي به إلى الإدمان والهلاك.

تحاول الروابط والجمعيات الأسرية التي تكوّنت في المجتمعات الحديثة أن تعالج المشاكل التي تواجهها، وأن تجد السبل للتخلص والتغلب عليها. في المجتمعات الحديثة تكونت روابط وجمعيات أسرية حول مشاكل تواجهها تحاول عن طريقها إيجاد السبل للتخلص منها والتغلب عليها. في المجتمع العربي لا توجد روابط أو

جميعيات أسرية كهذه، لذلك تقف الأسرة وحيدة أمام التحديات التي تواجهها، مثل مشاكل الانحراف والإجرام. في المجتمعات الحديثة توجد المؤسسات الداعمة للأسرة، مثل: الكنيسة، والنوادي الأسرية، والجمعيات الأهلية، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الحكومية وغيرها وهي تقف جنباً إلى جنب لمساندة ومساعدة الأسرة في الحن. الحمولة والعشيرة ضعفت وظلّت الأسرة في الميدان وحيدة.

لا زالت الأسرة العربية تشعر بأنها قادرة لوحدها على مواجهة الانحراف وأنها غير معتادة على التوجه إلى جهات رسمية داعمة تنقذها من مشاكلها. وفي أغلب الأحيان تتوجه الأسرة إلى البيئة المحيطة بها، مثل الأقارب، والجيران والأصدقاء لإنقاذها من محنها. هذا هو البديل للحمولة والعشيرة، لكن البيئة المحيطة غير منظّمة وتواجه هي الأخرى مشاكل اجتماعية كثيرة. أصبح الانحراف والإجرام من شأن الشخص نفسه وأفراد أسرته وليس من شأن كل الأقارب وأهل البلدة كما كان في الماضي. لذلك غدت الأسرة العربية بحاجة إلى روابط ومؤسسات رسمية تساعد في حل مشاكلها وأزماتها، لأن الجماعات الأولية تملك القدرة والقوة والإمكانات للتغلب على مشكلات الأسرة الحديثة. المؤسسات والتنظيمات في المجتمع الحديث هي التي تستطيع أن تجد الحلول المناسبة للأسرة لأن لديها القدرات والطاقت والإمكانات المنظمة والقانونية للوقوف أمام طبيعة مشاكل المجتمع الحديث. تبذل الأسرة كل ما في وسعها من أجل مساعدة المنحرف على الخروج من دائرة الانحراف، إما عن طريق الفطام وإما بتعديل السلوك لدى مختصين وأطباء نفسيين.

أهمّ من ذلك، أنه ينقص الأسرة العربية التجربة في التعامل مع الانحراف بشكل جماعي ومؤسسي. فالروابط الاجتماعية كانت على مستوى القرية قوية حيث لم

تكن بحاجة إلى مساعدات من مؤسسات وهيئات رسمية لحل المشاكل. أما اليوم فالأسرة العربية بعيدة عن العمل المؤسسي والبيروقراطي الهادف إلى تحدّي الانحراف والإجرام ومقاومتهم. القادة السياسيون، المثقفون، ورجال التربية لم يعيروا هذا المجال اهتماما كبيرا، ولم يبادر أحد منهم في حل مشاكل الانحراف والإجرام بشكل مدروس ومنظم، والمؤسسة الاجتماعية المألوفة عبارة عن لجان الإصلاح المنتشرة في القرى والمدن العربية، ومعظمها آتية، أي تتكوّن في حال حدوث مشكلة وتنحلّ مباشرة بعد حل المشكلة.

مهما تنوعت أسباب الانحراف والإجرام تظل الأسرة هي الإطار الأهم والأساسي في ضبط الفرد وتوجيهه في المجتمع. اليوم يمكن القول بأن الأسرة العربية تفتقر لوسائل الضبط اللازمة ولا تحظى بمساندة المؤسسات الاجتماعية الأخرى للسيطرة على هذه المشاكل. لذلك على الأسرة العربية في إسرائيل أن تكون دائما فعّالة ونشيطة في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، لأنها بذلك تحافظ على العلاقات الاجتماعية المتينة، وتعيش في تفاهم وقرب اجتماعي ونفسي مع الآخرين، فينشأ الأبناء في بيئة اجتماعية نشطة ومتكافلة فيضبط سلوكهم فيمنعهم من الانحراف والإجرام، أكثر مما لو عاشت وحيدة ومنعزلة عن هذه البيئة (1992, 197). لذلك تعتبر الأسرة هي البيت الدافئ الذي يستطيع أن يحصّن الفرد من الانحراف إذا ما ساعدته البيئة المحلية أو باقي مؤسسات المجتمع الأخرى.

الأسرة والزواج المبكر

لا زالت ظاهرة "الزواج المبكر" منتشرة عند العرب رغم ارتفاع جيل الزواج عند الشباب والفتيات، فهي، إذا حقّ القول، ظاهرة قديمة- حديثة، لأنها كانت سائدة في الماضي وعادت اليوم من جديد لتكون منتشرة في الوسط العربي. المعطيات الإحصائية الرسمية تشير إلى ارتفاع جيل الزواج لكن اليوم يُلاحظ إقدام كبير على الزواج المبكر في الوسط العربي، فيلاحظ اليوم انتشار موضة "الخطوبة الطويلة" التي تبدأ في جيل مبكر دون تسجيل الخاطبين في المحاكم الشرعية أو الدوائر الحكومية بشكل رسمي. ويلاحظ اليوم أن كثيرا من بنات المدارس الإعدادية والثانوية يخطبن وحتى يتزوجن في جيل المدرسة أو ما بعده مباشرة.

يرى التيار المحافظ في المجتمع العربي بالزواج المبكر ظاهرة إيجابية رغم أن التيار الحديث يرى عكس ذلك. الموضوع هو ليس من هو على حق أو صواب، وإنما السؤال عن ماهية العوامل الحقيقية التي تجعل هذه الظاهرة منتشرة عند العرب في إسرائيل رغم اتجاه المجتمع إلى الحداثة؟ وهل نمط وماهية الزواج المبكر تختلف عما كانت عليه في الماضي أم لا؟ وما هو دور وموقف الأسرة من هذا الزواج؟

ارتفاع جيل الزواج

أحد الأبحاث يقول بأن النساء العربيات في إسرائيل في الأوساط التقليدية المحافظة يتزوجن في جيل مبكر أكثر ويُنجبن أكثر أولادا ويملن للتدين أكثر ومستوى ثقافتهن واشتراكنهن في مجالات العمل أقل من النساء في الأوساط الحديثة (חשיבון, 1997). هذا البحث يشير إلى أن الفتيات العربيات اللواتي يتزوجن في جيل مبكر هن تقليديات وغير متحضرات. لكن الجيل وحده ليس معيارا للتخلف أو التحضر. والتعليم وحده ليس معيارا كافيا لأن تكون المرأة مثقفة وحضارية. والتدين ليست ظاهرة أو صفة ملازمة للنساء صغيرات السن.

الأسرة العربية الموسعة (الحمولة والعشيرة) تغيرت وتقلصت الى أن أصبحت أسرة نواة تعطي أفرادها حرية الاختيار والرأي. متطلبات الحياة فرضت على الرجل أن يعطي المرأة حق المشاركة في الحياة اليومية والاقتصادية والاجتماعية. مستوى التعليم والثقافة ارتفع عند النساء والرجال على حدّ سواء والمستوى الاجتماعي-الاقتصادي تحسّن عند كثير من الفئات الاجتماعية. الاحتكاك بالمجتمع اليهودي والتأثر المباشر وغير المباشر من الغزو الفكري والحضاري التي تمارسه المجتمعات العالمية عبر قنوات الاتصال المختلفة، أدّت كلها إلى تأثر الأسرة العربية والفرد العربي بأساليب الحياة الحديثة وتبني أنماط سلوكية جديدة في المجتمع حلّت محل الأنماط السلوكية التقليدية. هذه العوامل وعوامل فكرية وإيديولوجية أخرى أخذت توجه الشباب والفتيات إلى ضرورة رفع سن الزواج (רינאוי, 2003; פלטיק ומחאמיד, 1989).

جدول 17: متوسط جيل الزواج عند العرب في إسرائيل

اليهود	المسلمون	المسيحيون	الدروز	
24.4	24.3	27.5	22.7	1970
25.3	23.7	27.0	21.6	1980
26.5	24.6	27.6	24.4	1990
27.2	25.3	28.4	25.5	2000
27.6	25.9	28.9	25.9	2003

المصدر: ل"מ"ס, 2005

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن جيل الزواج قد ارتفع منذ السبعينات عند كلٍّ من العرب واليهود وعند كل الفئات الدينية. هذا الارتفاع ليس دراماتيكيًا ولا يوحى بتحوّل جذريّ وبنويّ في جيل الزواج، خصوصاً عند المسلمين والمسيحيين. هذا يعني أن العرب يتجهون إلى الزواج في إطار هذه الأجيال (بين 24-26 سنة) والتي تشير إلى الحرص على الزواج في جيل مبكر نسبياً.

ثمة سبب مهم في ارتفاع جيل الزواج هو وعي المجتمع عامة وجماعة الشباب والفتيات خاصة بضرورة التمتع وخوض التجارب في مرحلة المراهقة. الجيل الجديد يرى أن من حقه أن يعيش جيل المراهقة ليهيئ نفسه جيداً لتحمل المسؤوليات المستقبلية مثل الحياة الأسرية ومجال العمل الخ (ميرون وفلدمان، 1997؛ فلاديمير ومخاميد، 1989).

ويعتبر جيل المدرسة عائقاً أساسياً أمام الزواج المبكر باعتبار أن الشاب والفتاة ليسا مستقلين عن أسرهما وأنها ليسا على قدر من مسؤولية بناء بيت الزوجية.

ساد هذا الانطباع وتطوّر مع تطوّر مفاهيم المجتمع في بناء وضمان مستقبل قبل عقد الزواج. الشاب والفتاة توجهها إلى التعليم العالي بعدما سحّت لهما الفرصة واعتبرا نفسيهما متعلقين اقتصاديا بأسرهم فأجّلا عملية الزواج الى ما بعد التعليم باعتبار أن التعليم يقف في سلم أولويات الناس في هذا العصر وأنه من الصعب التوفيق بين التعليم والحياة الزوجية في آن واحد (ريناوي، 2003). تبين أطروحة دكتوراه في الخدمة الاجتماعية أن الجيل الأول من النساء العرييات تزوجن بمعدل 16 سنة، والجيل الثاني بمعدل 19 سنة والجيل الثالث بمعدل 21 سنة (أبو أحمد، 2006).

في الماضي لم تكن الفرص متوفرة أمام المرأة لأن تخوض تجربة التعليم والعمل خارج البيت، لذلك بادرت الأسرة إلى منحها فرصة الزواج المبكر لتضمن لها حياة أسرية مستقلة تحقق ذاتها من خلالها. مع مرور الزمن ارتفع سنّ الزواج عند الأجيال التابعة، لأن المجتمع منح المرأة فرص التعليم والعمل لتحقيق ذاتها خارج نطاق الحياة الأسرية.

أما من الناحية الدينية فموقف الإسلام تجاه الزواج المبكر واضح وصريح، إذ أنه يحث المسلمين على الزواج عند سنّ البلوغ إذا كان باستطاعة الشاب أن يتزوج. والحديث النبوي الشريف يقول: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغضّ للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء" (الشيخ سيد سابق، فقه السنة، ج 2 ص 11). الحديث الشريف يذكر كلمة "استطاعة" بمعنى أن الزواج في سنّ مبكرة ليس إلزاما وإنما مفضلا لمن كانت له القدرة المادية والمعنوية لذلك. متطلبات الحياة العصرية (ضرورة التعليم، توفير مسكن، ضمان المهنة وأشياء أخرى) تصعب على الشاب العربي أن يلتزم بالزواج

المبكر وفق ما ينصح به الحديث الشريف. وكما أنه معروف، فإن الإسلام صالح لكل زمان ومكان ولا يُحمّل الناس ما لا طاقة لهم به. لذلك متطلبات الحياة العصرية لا تسمح لجميع الشباب والفتيات بالإقدام على الزواج المبكر. والحديث الشريف لا يفرض الزواج المبكر فرضاً، لأنه قد تنبأ بأن ظروف المجتمعات وأحوالها سوف تتغير ولا تسمح بذلك في كل الأزمنة والأمكنة.

ظاهرة العنوسة

مقابل الارتفاع التدريجي لسن الزواج، ازدادت "ظاهرة العنوسة" في الوسط العربي. لقد ابتعد المجتمع عن العادات التي تحد من العنوسة، وأخذ يتبع منهجاً حديثاً في التعامل مع الزواج. ففي الماضي كانوا يتزوجون ويُزوّجون العزباء، الأرملة والمطلقة بغض النظر عن سنّها أو عاهتها، أو إن كان عندها أولاد أم لا. هذه العادات لم تعد سارية المفعول إلا في الحالات الشاذة، لذلك أخذت تظهر العنوسة في الوسط العربي بشكل جليّ.

في إحدى الدراسات الحديثة التي قام بها الباحث سليمان خوالدي يتضح أن 56% من الفتيات المشتركات في البحث يخشين من العنوسة وأن الظاهرة منتشرة عند كل الفتيات من كل الفئات الاجتماعية المختلفة (متدينات، متعلمات، عاملات...). ما يقارب 80% يعتقدن أن المجتمع ينظر للعوانس بشفقة و70% يؤمنّ أن العوانس يعانين من عقد نفسية ويصبحن مستعدات لتقبل أي عرض زواج متاح لهن. كثيراً من الفتيات يدخلن عالم العنوسة لأسباب عديدة منها مثلاً، العدول عن تعدد الزوجات والتوجه إلى الزواج من امرأة واحدة (المونوجاميا) فقط، شيوع زواج الأقارب، ارتفاع سن الزواج، ارتفاع المهور وتكاليف العرس،

انتظار فارس الأحلام (غني، مثقف، جميل) إضافة إلى سمعة الفتاة السيئة وانفتاحها على العالم (عمل، سيارة، رحلات، استقلالية)، وتعتقد الأغلبية المشتركة في البحث أن انتشار الفساد الأخلاقي سبب مهم في انتشار العنوسة اليوم لذلك تعتقد 90% منهن أن العودة إلى العفة والفضيلة والقيم الدينية من أفضل الحلول لمعالجة هذه الظاهرة (خوالدي، 2006).

أحد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة ترجع إلى سلوك الرجل حيث أنه أخذ يتحكم في سن الزواج للمرأة. من العادات المتبعة في المجتمع العربي أن يتزوج الشاب فتاة أصغر منه سناً. طالب الزواج هو الرجل وليس المرأة، لذلك لا تستطيع المرأة أن تتحكم في سن الزواج واختيار شريك الحياة مثل الرجل. تدل إحدى الأبحاث أن 91,6% من النساء العربيات تتفق والعبارة "من المحبذ أن يكون جيل الزوجة أصغر من جيل الزوج بينما النسبة عند اليهوديات لا تتعدى 16,2% (1995-2003). هذا يعني أن الفتيات يجب أن يكنّ دائماً أصغر من الرجال بسنة أو أقصى حد أن يكنّ في نفس سنّ الرجل. نتيجة ذلك بدأت تظهر شريحة من العوانس التي أخذت بالتضخم شيئاً فشيئاً مع مرور الوقت.

رغم أن زواج الأقارب لا زال شائعاً في المجتمع العربي إلا أن ذلك لم يمنع ظاهرة "العنوسة". من المفروض أن يقضي زواج الأقارب على هذه الظاهرة أو يحدّ من تضخمها، لأن كل عائلة تكون حريصة على أن تزوّج بناتها ويكون الكل ملزم بالبدل مع الآخرين فيكون تكافؤ فرص بين الجميع. يظهر أن زواج الأقارب لا يحل مشكلة العنوسة لوحده فلا بد أن تكون هناك أسباب أخرى مساهمة في ذلك.

في إحدى قرى الشمال يُؤيد معظم طلاب الحادي عشر ومعظم الخاطبين منهم زواج الأقارب مع أنهم يعلمون ويعون المخاطر الصحية المترتبة على ذلك، مثل

الإجهاض، الولادة المبكرة، تهديد لحياة الأم (دحا، 2000). في أبحاث أجريت على ما يقارب التسعة آلاف عربي كان 44,3% منهم يقع في زواج الأقارب والنسب العليا وُجدت في القرى أكثر من المدن علما بأن زواج أبناء وبنات العم كان الأكثر شيوعا من بين النتائج (Jaber et.al, 1994, 1997).

شيوخ زواج الأقارب لا يعني بالضرورة إجبار الفتاة على الزواج من قريبها. اليوم تُعطى الحرية للفتاة في اختيار شريك حياتها، فمن المتوقع أن ترفض قريبها المتقدم لطلب يدها إذا لم تجده مناسبة لها. الإمكانيات المتبقية لها تكون قليلة وضيئة لأن الغرباء لا يتقدمون لطلب يدها بسبب انحصارهم أيضا في بوتقة زواج الأقارب من عائلاتهم، فتكون الفتاة وبقائهم أهلها "مضطرة" إلى قبول الزواج من الأقارب.

النتيجة الحتمية لازدياد ظاهرة العنوسة، هي قبول الأسرة بزواج بناتها في سن مبكرة خشية أن يلحقن بركب العوانس. لقد أدركت الأسرة العربية والفتاة العربية بالذات أن تأجيلها لطلب الزواج إلى ما بعد مرحلة التعليم أو إلى ما بعد إيجاد مكان عمل مضمون، ربما لا يكون لصالحها، فأخذت توافق على عرض الزواج في جيل مبكر، وبالتحديد جيل المرحلة الثانوية. يُلاحظ اليوم أن كثيرا من الطالبات العربيات في المدارس الثانوية يعقدن القران وينتظرن الزواج حتى إنهاء المرحلة الثانوية، منهن من يتزوجن في هذه المرحلة وتتقدمن لامتحانات التوجيهي (البجروت) بعدما أصبحن زوجات وحتى أمهات.

هذا السلوك يمكن اعتباره "قهريا"، لأن الأسرة، وخصوصا الفتاة، تخشى من فوات الفرصة لابنتها فتقبل أن ترتبط أبنتها بشريك حياة في جيل مبكر، أحيانا بدون رغبة تامة منها لعدم قناعتها التامة بالزواج المبكر. لقد وافقت 72% من النساء العربيات على أن "الفتاة العزباء تخسر أساس حياتها" بينما فقط 30% من

اليهوديات موافقات على ذلك (פוגל-ביז'אוי ובכר, 2003). فلسفة الحياة عند النساء العربيات هي أكثر "جماعية" منها عند النساء اليهوديات. عند النساء اليهوديات توجد أكثر "إدارة ذاتية" لأمر الحياة أما النساء العربيات فيتبعن أكثر "لإدارة الجماعة" (בן-שאול, 2003). الزوجة العربية تعتمد على زوجها في إدارة شؤون حياة الأسرة وتهتم بالمتزل بشكل أساسي، إلى جانب العمل المهني، إذا كانت عاملة. الفتاة العربية تعتمد أيضا على أبيها وإخوتها في إدارة شؤون الحياة قبل الزواج، بعكس الفتاة اليهودية التي تعتمد على نفسها في كل شيء بعد سن البلوغ، لأن الأسرة والمجتمع يمنحها الفرصة لذلك.

أحد الاستطلاعات بخصوص "ظاهرة العنوسة" في المجتمع العربي يشير إلى أن الفتيات تقبل الوسائل غير التقليدية في البحث عن شريك حياة. فالיום توجد جمعيات عديدة عبر وسائل الإعلام وغير وسائل الإعلام التي تعطي الفتيات والشباب الفرصة للبحث عن الزوج/ة المناسب/ة مقابل مبلغ مالي معين. وحسب رأي العاملين الاجتماعيين فإن هذه الطرق الجديدة في المجتمع العربي بدأت تأخذ دورا مهما في مساعدة الفتيات اللاتي لم يحالفهن الحظ في الزواج (صحيفة بانوراما، 2004/4/30). إلا أنه من الضروري هنا الإشارة إلى أن المؤسسات والوسائل العصرية والحديثة في البحث عن شريك الحياة، غير مألوفة للمجتمع العربي الذي يميل إلى التقليدية أكثر منه إلى الحداثة. فهناك المؤيد والرافض لهذه الوسائل والطرق، لذلك فإنها حتى اليوم ليست شائعة وغير شعبية في المجتمع العربي.

40% من النساء العربيات لا يوافقن على الطريقة التقليدية لإيجاد شريك الحياة، أي عن طريق الأهل أو إحدى الأقرباء، وفقط 32% يوافقن جدا بينما 28% لهن موقف وسطي في ذلك. 76% يوافقن أن اختيار شريك الحياة هو مسألة شخصية

للإنسان ولا يحق لأحد التدخل فيها (فوجل-بيز، 2003). 73% من النساء اليوم متزوجات من غير قريب عائلة، بينما 56% من نساء الجيل الثاني و 45% من نساء الجيل الثالث متزوجات من قريب العائلة. في الجيل الثالث كان 86%، مقابل 52% في الجيل الثاني و 13% فقط في الجيل الثالث. وكانت عادة "العطاء" (اتفاق بين الأهل على إعطاء البنت لابن عمها عند الولادة) شائعة في الماضي حيث تزوجن بهذه الطريقة 39% من المشتركات في البحث، بينما اليوم 10% فقط يتزوجن وفق هذه العادة. اليوم توجد حرية في اختيار شريك الحياة وكثير من الحالات يتم فيها التعارف قبل الخطوبة (أبو أحمد، 2006).

هذه المعطيات تدل على أن النساء العربيات لا زلن يتخبطن بين التقليدية والعصرية في مسألة الزواج. مما يدل على مدى تأثرهن بالتغيرات المجتمعية الشاملة التي يمر بها المجتمع العربي.

فرص وإمكانيات الزواج

يوجد اليوم تفاوت كبير في مستوى التعليم لدى الفتيات. الفتاة المتعلمة تكون فرصتها للزواج أكبر من غير المتعلمة. فالتعليم هو عامل مباشر في ارتفاع إمكانيات الزواج لدى الفتاة العربية (حاج يحيى، 2000). لذلك يمكن القول ولو بنوع من التحفظ بأن نسبة العزباوات المتعلمات أقل من نسبة المتعلمات. المجتمع العربي يعاني من سوء الأوضاع الاقتصادية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع. والشباب العربي يحاول أن يضمن مستوى اجتماعي واقتصادي جيد في المستقبل، وذلك عن طريق الزواج من فتاة متعلمة وعاملة. الأسرة تحرص اليوم على تعليم بناتها، ليس

فقط من أجل رفع المستوى الثقافي وضمان مستقبل مادي ومهني جيد لهن، وإنما أيضا من أجل رفع فرص الزواج لديهن.

فرص الزواج محدودة في المجتمع العربي لأن معظم الفئات الاجتماعية لا تسمح، أو بالأحرى لا تتيح الفرصة للفتاة العربية بربط علاقات عاطفية وغرامية قبل الزواج، كما هو مألوف في المجتمع اليهودي والمجتمعات الأجنبية. 30% من النساء العربيات موافقات على السكن المشترك مع الرجل قبل أن يتزوجا لكن 61% يرفضن ذلك ونسبة عالية 66.3% الموافقات على تجربة جنسية قبل الزواج (1995-2003). يستشف من الإحصائيات أن الفتيات العربيات يردن ويرغبن في تغيير الواقع الاجتماعي عن طريق تبني مواقف حديثة تتوافق مع القيم الغربية وليست مع قيم المجتمعات العربية والإسلامية. لكن المجتمع لا يزال يرفض أن تقيم الفتاة العربية علاقات عاطفية وجنسية قبل الزواج ، رغم إبداء رغبتها وميولها في تغيير ذلك (حسب ما تبينه نتائج البحث). الإقدام على الزواج بفتيات في جيل مبكر، يمكن أن يكون بالنسبة للرجل بمثابة ضمان عفة وشرف الفتاة قبل أن تخرج إلى المجتمع ومخاطره الأخلاقية.

المجتمع يغرس في نفوس الشباب والفتيات أهمية وضرورة الحياة الزوجية، على أنها مطلب أساسي ومهم في الحياة ومن الواجب الإقدام عليه وجعله في سلم أولويات كل واحد منهم، من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والنفسي. لذلك يُلاحظ أن الزواج والإنجاب يعتبر مطلب أساسي لكل شاب وفتاة عربية. خير مثال على ذلك انتشار ظاهرة الزواج المبكر وظاهرة الإنجاب المباشر بعد الزواج. فالأزواج الشابة التي يتعسر لديها الإنجاب تحاول بشتى الوسائل والطرق وبكل ثمن أن تتخطى هذه الأزمة وأن تنجب الأطفال.

الزواج هو مسألة أساسية في المجتمع العربي لأن البدائل، كالإنجاب غير الشرعي والعلاقات العاطفية والجنسية غير الشرعية ممنوعة. لقد فضّل أبناء المجتمع العربي "الزواج التعتيس" على عدم الزواج بتاتا مقارنة بنسبة 28% من اليهود الذين يرفضون ذلك. اليهود والعرب على حد سواء يتفقون فيما بينهم أن الإنجاب يجب أن يكون في إطار الحياة الزوجية وأن المتزوجين هم أسعد من غير المتزوجين (جليكمان وأخريش، 2003). هذا البحث يدل على أن المجتمع يرفض العزوبة ولا يرى لها مبررا. المعاشرة الزوجية غير الشرعية مرفوضة ومحرمّة وغير مألوفة لدى المجتمع العربي. لا يبقى أمام الشاب والفتاة إلا الزواج وهو الإطار الاجتماعي المقبول وأن يتعدا عن حياة العزوبة التي لا توفر لهما الإشباع الجنسي ولا الاستقرار النفسي والاجتماعي.

تعدّد الزوجات كان أمرا شائعا في المجتمع العربي وبالأخص ما زال ساري المفعول عند السكان البدو. هذا النوع من الزواج يعني بطريقة غير مباشرة، القضاء على ظاهرة العزوبة. في الماضي لم يعرف المجتمع العربي ظاهرة العزوبة، فكل فتاة وكل امرأة (حتى المطلقات والأرامل) كان لهن نصيب من الزواج. اليوم يمنع القانون الإسرائيلي تعدد الزوجات والمجتمع نفسه أصبح غير قادر وغير قانع من تعدد الزوجات (البولوجاميا). ارتفاع مستوى التعليم والثقافة وازدياد احتياجات الفرد والمجتمع، كذلك تغيّر مكانة المرأة وعبء الحياة الاقتصادية، وغيرها من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، أدت إلى تغيير النظرة إلى مسألة تعدد الزوجات وانحصارها في أحادية الزوجة (المونوجاميا). تعدد الزوجات هي ظاهرة منتشرة في المجتمع البدوي أكثر من سائر المجتمع العربي. انحصار هذه الظاهرة في أحادية الزوجة (المونوجاميا) أصبحت تقلق رجال الدين والمصلحين الاجتماعيين

الذين بدؤوا يرون في ظاهرة العنوسة قضية اجتماعية خطيرة. في الآونة الأخيرة نادت اتجاهات دينية ولا زالت تنادي بتطبيق منهج تعدد الزوجات كما أمر به الإسلام وليس لاعتبارات عرفية ومصالح وأهواء شخصية. حسب رأي رجال الدين، فإن تعدد الزوجات سوف يحل مشكلة العنوسة في الوسط العربي ويمنع الفساد الأخلاقي والاجتماعي في المجتمع.

الجمعيات النسائية وأوساط ثقافية وفكرية معاصرة تعتبر الزواج المبكر ظاهرة من ظواهر "التخلف الاجتماعي" لأنه لا يتماشى مع أساليب الحياة الحديثة ومع مفاهيم حرية المرأة اليوم. الزواج المبكر يعتبر ظاهرة تقليدية تتناسب مع ظروف وأساليب الحياة في المجتمعات التقليدية، لذا فإنها لا تتناسب مع أساليب الحياة في المجتمعات الحديثة والمتحضرة، على هذا الأساس فإنها تُصنّف كظاهرة رجعية من صنع الماضي والثقافات البدائية.

من منظور علم الاجتماع، يمكن أيضا تفسير هذه الظاهرة على أنها نتيجة نابعة من الصدمة الحضارية الناتجة عن الغزو الحضاري والفكري الذي يخضع له المجتمع العربي بشكل مباشر. وربما يريد المجتمع أيضا دمج هذه الظاهرة بأساليب الحياة الحديثة والتعامل معها على أنها ظاهرة جديدة منسجمة مع الواقع الذي يعيشه المجتمع اليوم، رغم رفض بعض الفئات الاجتماعية لها كما أسلفنا.

فلسفة الإنجاب

ثمة مجال مهم لا بد من التطرق إليه ألا وهو حب الإنجاب عند العرب في جيل مبكر. الفكرة الشائعة هي أن الإنجاب في جيل "مبكر" أفضل منه في جيل "متأخر". هذه الفكرة هي عبارة عن مُحفّز للأسرة على زواج أبنائهم وبناتهم في

جيل مبكر. لا زال الاعتقاد سائدا بأن الآباء يستطيعون توفير المستقبل الأفضل لأبنائهم وهم في جيل القوة والشباب وأن الأبناء سوف يكونون لهم سندا في المستقبل، إضافة إلى الاعتقاد بأن الآباء يستطيعون أن يفرحوا بأبنائهم وبناتهم وهم في ريعان الشباب وأن يتابعوا مستقبل حياتهم وحياة أبنائهم وأحفادهم قبل أن يقضوا نحبهم.

يتضح من أحد الأبحاث التي أجريت على نساء متزوجات من مدينة باقة الغربية، أن معظم النساء في عينة البحث (العينة تضمنت 290 امرأة) تزوجن قبل سن الثالثة والعشرين، بدأن الإنجاب مباشرة بعد الزواج واستمررن في الإنجاب حتى جيل الأربعين. 94% منهن يعرفن أنفسهن "بالتدينات أو التقليديات"، 40% متزوجات من أقارب و 62% ربات بيوت ويستعملن بالأساس وسائل "منع الحمل" التقليدية مما يدل أيضا على العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع الاقتصادي وأثرها على "تحديد النسل" عند النساء العربيات (دברה, 2000).

وبحث آخر يشير إلى أن ظاهرة الإنجاب عند العرب في إسرائيل تساوي وتشابه مع دول "العالم الثالث" رغم أن المجتمع العربي قد مر بتغيرات اجتماعية جذرية. يدعي الباحث أن هناك عدم وعي بالنسبة لتنظيم النسل والوسائل الحديثة التي تتعلق به (Azaizah, 1996).

معدل التزايد الطبيعي هو ضعف المعدل الطبيعي عند اليهود (عند اليهود 1.5%). التزايد الطبيعي لا ترجع أسبابه إلى عدم الوعي بالنسبة لوسائل منع الحمل الحديثة وإنما إلى فلسفة المجتمع نحو الإنجاب. فعندما يتم الزواج يتبعه الإنجاب مباشرة، بعكس ما هو متبع في المجتمعات الحديثة. الزواج في المجتمعات الحديثة لا يتبعه الإنجاب بالضرورة. الإنجاب عند العرب يعتبر هدفا في الحياة وهو مصدر

الفرحة والبهجة لدى الزوجين والأقرباء. كثير من الناس، من عندهم إيمان وتوجه ديني، يؤمنون بأن كثرة الإنجاب هي بركة وخير وليست نقمة. الأبحاث تعتبر الإنجاب المبكر والإنجاب الكثير نوعاً من أنواع التخلف الاجتماعي وتعزو السبب إلى قلة الوعي عند المرأة العربية باستخدام وسائل لمنع الحمل. هذه الأبحاث لم تراعى ثقافة الإنجاب، المعتقدات الاجتماعية والدينية المرتبطة بالحياة الزوجية. من ناحية أخرى، إذا كان لدى المجتمع العربي صفات كصفات الدول النامية فهذا دليل على سوء الظروف المعيشية لهذه الأقلية التي لا تحظى بالإمكانيات التي يحظى بها المواطنون اليهود في الدولة. اليمينيون المتطرفون في المجتمع اليهودي يتحدثون عن "الخطر الديموغرافي" أو ما يوصف "بالقنبلة السكانية" من طرف العرب في إسرائيل. إذا كانت الأحوال المعيشية الصعبة محفزة للإنجاب، فعلى الجهات المسؤولة العمل على إصلاح الحال وتفادي "الخطر الديموغرافي".

الدوافع والمحفزات للزواج المبكر

الأسرة العربية تحرص على توفير الراحة لأبنائها وبناتها حتى بعد زواجهم. الزواج في جيل مبكر لا يُقلق الأهل كثيراً لأنهم يكفلون أبناءهم وأحفادهم ويرعونهم ويساعدونهم في كثير من أمور الحياة. الأزواج الشابة تلقى المساعدة، المشورة، التوجيه والرعاية من قبل الأهل بشكل دائم حتى يتأكدوا من قدرتهم على الاستقلال وإدارة شؤون الحياة بأنفسهم. هكذا تحافظ الأسرة العربية على التواصل الاجتماعي فتشعر الأسرة الشابة أنها في رعاية واهتمام متواصل. وهكذا يدرك الشاب والفتاة أن الزواج المبكر لا يشكل بالنسبة لهم مشكلة أو أزمة في بداية حياتهم الزوجية.

الشبيبة العرب من إناث وذكور تعودوا منذ نعومة أظافرهم على التعلق الاجتماعي والاقتصادي بالآباء. في جيل المراهقة لا يكون لهم رؤية مستقبلية واضحة مما يسهل على الأهل إقناعهم بفكرة الزواج. الشخصية المطيعة التي تُربى عليها الفتاة العربية بالذات تجعلها تتقبل رأي أهلها بالزواج. الأهل يتظاهرون أمام الفتاة بأنهم أكثر خبرة منها في أمور الحياة المختلفة وأدرى بأحوال الشباب المتقدم لطلب يدها، مما يجعلها تترك تقرير المصير لهم وتمنحهم كل الثقة في اختيار شريك حياتها. هناك الفتيات اللواتي يرفضن هيمنة الأهل وحرية تقرير المصير الأسري والمهني، إلا أن هذه الفئة سرعان ما تواجه النقد العنيف من قبل الأهل الذين يزعمون أنهم يعطونها حرية تقرير المصير لنفسها. الشخصية المتمردة عند الفتاة العربية غير مرغوب فيها وتعتبر شاذة عن القاعدة الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع.

ظاهرة أخرى لها علاقة بالزواج المبكر هي ظاهرة "زواج البديل". هناك الكثير من العائلات العربيات التي تتخذ زواج البديل طريقة لتزويج الفتيات التي يُعتقد بأنهن يستطعن الزواج فقط بهذه الطريقة وذلك لأسباب عدة متعلقة بالجمال مثلاً، أو بعاهات جسدية، أو عدم التعليم، أو عدم احترام مهنة... وما إلى ذلك من أسباب التي يعتقدون بأنها ربما سوف تقف أمامهن حجر عثرة في عملية الزواج. اللجوء إلى الأبناء كوسيلة، بل كمنقذين من هذا المأزق، هو باعتقادهم الحل الأفضل والأضمن لهم ولهن. في هذه الحالة تعرض إحدى العائلات أحد أبنائها وبناتها على عائلة أخرى تتشابه ظروفها من ناحية المعادلة والرغبة في زواج البديل. إذا أبدت العائلة المتقدم إليها الموافقة تتم عملية الزواج. الشرط الأساسي هو تبادل البنات للأبناء من كلا الطرفين. هذا النوع من الزواج لا يزال شائعاً في الوسط العربي ويعتبر سبباً من أسباب الزواج المبكر (Ginat, 1982; 1964, גינת).

من الشباب والفتيات من لا يرون مستقبلا باهرا بعد الدراسة الأكاديمية، فمنهم من يكتفي بالتعليم الثانوي أو المهني، لأن انتشار بطالة الأكاديميين العرب تحبطهم وتطمس طموحاتهم وتشبههم عن إكمال التعليم في المؤسسات الأكاديمية العليا. وصعوبة القبول للجامعات والكليات الأكاديمية لا تحفزهم على متابعة تعليمهم والتطلع إلى العلم والتعليم. في هذه الحالة تكون بالنسبة لهم خطوة الزواج هي الأهم في الحياة من أجل بناء مستقبل لهم.

ومن الآباء من يريد أن يتزوج أبناؤهم وبناتهم في جيل مبكر كما تزوجوا هم في جيل مبكر، ويعتقدون أن الزواج المبكر يجعل أبناءهم قادرين على إعالة أولادهم والقيام بمسؤولياتهم وهم في جيل الشباب.

تلخيصا لما ورد آنفا، يمكن القول بأن ظاهرة الزواج المبكر تعتبر قضية مهمة لها دورها في الاستقرار الاجتماعي والنفسي لجيل الشباب وتعكس التطورات في المجتمع العربي على المستوى الفكري والديني والثقافي. رغم اختلاف الآراء حول حسنات وسلبيات هذه الظاهرة، فإنها تبقى ظاهرة لها أهميتها القصوى في فهم العمليات الاجتماعية داخل المجتمع العربي الذي ينتقل من مجتمع تقليدي محافظ إلى مجتمع حديث. إذا انتشرت هذه الظاهرة فإن لذلك دلالات على أن المجتمع يمر في أزمة حقيقية يحاول أن يواجهها بمثل هذا السلوك، إذ أن ظاهرة الزواج المبكر ليست منتشرة إلا في المجتمعات التقليدية البسيطة. هذه القضية هي إنعكاس لتأزم الوضع الاجتماعي والحضاري الذي يمر به المجتمع اليوم. الإسلام لا يرغب في الزواج المبكر من منطلق التعبير عن أزمة مجتمعية وإنما مقتنع بأن هذا الزواج صالح في ظروف مجتمعية ملائمة له في كل زمان ومكان. لكن المجتمع العربي يبدو أنه

يتعامل مع هذا الزواج من منطلق الأزمة وليس من منطلقات حضارية وعصرية أخرى.

العودة إلى الزواج المبكر يشير إلى الأزمة التي تعيشها الأسرة العربية اليوم. الظروف المحيطة بالأسرة تجبرها على التحدي وتؤدي إلى نشوء مثل هذه القضايا، كقضية الزواج المبكر. هنالك قيم اجتماعية، مثل "قيمة الشرف"، تحاول الأسرة العربية الحفاظ عليها رغم التغيرات والحداثة التي تمرّ بها. الأسرة لا تعتبر البنت ضحية الظروف وإنما تفهم زواجها المبكر كريح واغتنام للفرص، قبل فوات الأوان. الشباب لا يرون بالحداثة والتغير الاجتماعي وازع ودافع حقيقي لتقديم جيل الزواج عندهم. الأسرة لا تضغط أبناءها في تقبل الزواج في جيل مبكر، لأنها تعتبر البنت هي مصدر "الشرف والعفة" وليس الشاب. الشاب العربي بإمكانه تأخير الزواج ومن حقه اختيار فتاة تقبل الزواج منه في جيل مبكر، فينشأ عن ذلك فارق في الجيل بين الزوجين. نسبة الطلاق آخذة بالازدياد عند الخاطبين والمتزوجين الجدد، ربما يكون الزواج المبكر وفارق الأجيال بين الجنسين أحد أسباب ذلك، كما سوف تبيّنه الدراسة التالية.

الأسرة والطلاق

يعتبر الطلاق إحدى المشاكل المهددة لكيان الأسرة، وأشدّها خطورة على التكافل الاجتماعي عامة والأسري خاصة. تعاني المجتمعات الحديثة اليوم من انتشار ظاهرة الطلاق التي تعبر عن سوء العلاقات الاجتماعية والعاطفية بين الزوجين، وأفراد الأسرة الآخرين. للمجتمع دور مهم في انتشار هذه الآفة الاجتماعية، كشيوع الفقر والبطالة، وضعف التكافل الاجتماعي والضوابط الاجتماعية، والابتعاد عن العقائد الدينية، والإفراط بالحرّيات الشخصية، وشيوع المادية، والحياة الفردية على حساب الحياة الجماعية. للطلاق أسباب أخرى كثيرة ومتعددة تختلف من مجتمع لآخر، أما النتائج فهي متشابهة وأهمها التفكك الأسري وانحيار مقومّاته، ولا شك بأنّ المجتمع العربي يعاني من ازدياد حالات الطلاق، كما سوف تبيّن هذه الدراسة. ما هي أسباب ذلك؟ كيف تتعامل الأسرة العربية مع هذه المعضلة؟ هل أصبحت تهدد البنيان الاجتماعي؟ ما هي الخيارات المطروحة أمام الأسرة للتغلب على هذه المشكلة؟

صورة عن الطلاق في الوسط العربي

كانت القرية العربية حتى سنوات الستينات من القرن العشرين تقليدية-محافظّة، أما وظيفة المرأة فكانت مقتصرة على عمل المنزل وتربية الأولاد إلى جانب المساعدة في الزراعة وقت الحاجة. في تلك الفترة ساد زواج الأقارب وتعدد الزوجات. لم يكن المجتمع معرّضاً لمؤثرات حضارية ومحفزات شخصية تستدعي عملية الطلاق. كانت حالات الطلاق قليلة ونسبتها تقريبا ثابتة، رغم وجود المشاكل الزوجية والعائلية. لم يسمح المجتمع القروي بتنفيذ الطلاق وقبوله من أحد الزوجين إلا في

أسوأ الحالات، وعند استنفاد كل المحاولات والطاقت، وانغلاق كل السبل والإمكانات لإصلاح الوضع بين الزوجين المتخاصمين. زواج الأقارب حدّ من سهولة الإقدام على الطلاق، لأن الزوجين يمثلان عائلة واحدة، فعادة كان الزواج من أولاد وبنات العم، أي القرابة بينهم من الدرجة الأولى، فسمعة العائلة كانت فوق مصلحة الزوجين وتأثير العائلة من طرف الزوج ومن طرف الزوجة كان أحيانا أقوى من القرار الشخصي للزوجين. لم تكن عملية الطلاق مألوفة في القرية، بل كانت شبه محرمة وشبه مستحيلة. لذلك قاوم المجتمع القروي ظاهرة الطلاق واعتبرها من المخاطر والويلات التي يمكن أن تهدد طيب الروابط الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الناس.

حدّت ظاهرة تعدد الزوجات أيضا من الصراع بين الزوجين، فإذا ما اندلعت المشاكل واستعصت الحلول، كانت الطريق الأنسب أن يتزوج الرجل من امرأة أخرى دون أن يطلق زوجته الأولى. مكّن تعدد الزوجات الرجل من الزواج من أكثر من امرأة بدلاً عن البحث عن طرق غير شرعية خارج نطاق العلاقة الزوجية. هذه الظاهرة كانت بمثابة صمام أمان أمام انتشار وتكرار ظاهرة الطلاق في القرية العربية، إلى جانب العادات والتقاليد التي حظرت على الزوجين التفكير في مسألة الطلاق من باب العيب والحفاظ على كرامة العائلة وشرفها. يشير أحد الأبحاث إلى أنّ 28% من العرب يفضلون "الحياة الزوجية التعيسة" على البقاء في العزوبة مما يدل على خطورة الوقوع في الطلاق فيما بعد لعدم تحمل أحد الطرفين العيش في دائرة اليأس (جليكمن وأخريش، 2003).

لكن للتغير الاجتماعي دوره المهم في تغيير المجتمع القروي وطريقة حياته. مع توجه المجتمع العربي نحو الحداثة، أخذت ظاهرة الطلاق في الانتشار شيئاً فشيئاً.

بدأت في الثمانينات ظاهرة الطلاق بالازدياد في المجتمع الإسرائيلي عامة وعند اليهود خاصة ويتبعها ازدياد ملحوظ عند العرب وخصوصا المسلمين منهم حسبما يتبين في الجدول التالي:

جدول 18: معدلات الطلاق (لـ 1000 نسمة) حسب الانتماء الديني

دروز	مسيحيون	مسلمون	يهود	
1.0	(1.0)	0.7	1.2	59-1955
0.6	(0.1)	0.5	1.0	64-1960
0.5	(0)	0.4	0.9	69-1965
0.5	(0.1)	0.5	0.9	74-1970
0.6	(0.1)	0.5	1.1	79-1975
0.7	(0.2)	0.8	1.3	84-1980
0.9	(0.2)	0.8	1.3	89-1985
0.8	(0.1)	0.9	1.5	94-1990
0.6	(0.1)	1.2	1.8	1995
0.7	2.0	1.0	2.0	2000
0.8	0.3	1.1	2.0	2001

المصدر: لم"ס, 2003

وحسب معطيات كتاب الإحصاء السنوي لسنة 2005 فإن عدد حالات الزواج عند اليهود وصلت سنة 2003 إلى 29.649 وعدد حالات الطلاق وصلت إلى 9.506، وعند المسلمين وصلت حالات الزواج إلى 8.006 وعدد حالات الطلاق إلى 1.036 (لم"ס, 2005).

يجب الإشارة إلى أن عملية، أو صيرورة الطلاق في الإسلام أسير من عملية الطلاق في الديانة اليهودية والمسيحية والدرزية، لذلك يُلاحظ من المعطيات أعلاه أن الطلاق لدى المسلمين ارتفع مع مرور السنين أكثر من أبناء المسيحيين والدروز. يمنع القانون في دولة إسرائيل الزواج المدني، مما يعني أن الطلاق يكون عند جميع

الطوائف صعبا لأنه يرجع إلى تطبيق الشرائع الدينية التي تعتبر أصعب بكثير من تطبيق شرائع القانون المدني.

المعدلات الواردة في الجدول أعلاه لا تؤكد تفشي واتساع ظاهرة الزواج عند كل أبناء الديانات المختلفة. لكن هناك صورة مغايرة تظهر وفقا لمعطيات المحكمة الشرعية في الطيبة المثلث (التي تعالج قضايا المسلمين من يافا حتى مدينة أم الفحم، وهي منطقة في أواسط البلاد قريبة من المدن اليهودية الكبرى). ويبيّن الجدول التالي أن نسبة الطلاق أكبر بكثير من التي يعطيها مركز الإحصاء السنوي الإسرائيلي. وحسب رأي العاملين في المحكمة الشرعية والقاضي الشرعي (سنة 2006) فإنّ المشاكل الأسرية وظاهرة الطلاق بالذات قد ازدادت وتفاقمّت في السنوات الأخيرة بشكل كبير بحيث يمكن التحدث عن "أزمة حقيقية" في العلاقات الأسرية عند المسلمين في هذه المنطقة من البلاد.

جدول 19: عدد حالات الطلاق في منطقة المثلث لسنة 2002 وسنة 2003

الحالات/السنة	2002	2003
عدد حالات الطلاق في مرحلة الخطوبة	73	155
عدد حالات الطلاق بعد الزواج:	66	118
منها حالات طلاق مع أولاد	57	94
عدد حالات الإصلاح بين الزوجين*	90	70
المجموع	229	343

* المقصود بحالات الإصلاح هو حل المشكلة بين الزوجين والتراجع عن طلب الطلاق.

المصدر: المحكمة الشرعية في الطيبة المثلث: سجلات الزواج والطلاق لسنة 2002 وسنة 2003

هناك ارتفاع ملحوظ بعدد حالات الطلاق من سنة 2002 إلى سنة 2003 في منطقة المثلث وخصوصا في مرحلة الخطوبة، مما يدل على عدم التفاهم وسوء اختيار شريك/ة الحياة المناسب عند أبناء الجيل الجديد. والأمر لا يقل سوءا بالنسبة لازدياد حالات الطلاق بين المتزوجين الذين لهم أولاد، مما يدل على سوء العلاقات الزوجية. فرغم وجود الأولاد فإن الإقبال على الطلاق قد ازداد زيادة ملحوظة خلال سنة واحدة فقط.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع العربي، رغم أن الطلاق هو الحل المشؤوم لمشاكل الزوجية دينيا ودينويا؟

أسباب الطلاق في المجتمع العربي

هناك أسباب كثيرة وعديدة تؤدي إلى الطلاق في المجتمع العربي، منها: سوء الوضع الاقتصادي للأسرة: تشير الأبحاث إلى أن الطلاق عند ذوي الدخل المتدني يكون ثلاثة أضعاف مما هو عند ذوي المستويات العليا في الدخل. الأسرة التي لا تستطيع أن توفر لأفرادها مستلزمات الحياة الأساسية والعادية فإنها تكون معرضة لمشاكل اجتماعية أكثر من غيرها (Blood, 1969; Horton & Leslie, 1960). يتقاضى العامل العربي أجراً أقل بكثير من العامل اليهودي (חידר, 2005; דו"ח סיכום, 2004). العمال غير المهرة وذوو المهن المنخفضة يكونون عادة أكثر عرضة للطلاق والتفكك الأسري من غيرهم من ذوي المؤهلات المهنية والدخل الجيد. الواقع يشير إلى أن نصف الأيدي العاملة العربية في إسرائيل تعمل بالأجرة وفي مهن ليست بحاجة لكفاءات ومؤهلات مهنية، ومعظمها ذات دخل متدن لا يكفي لسد الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة. من المتوقع إذاً أن تكون هذه الطبقة العاملة مهددة بنشوب المشاكل العائلية التي من شأنها أن تؤدي إلى حدّ الطلاق (Blood, 1969; Horton & Leslie, 1960). الوضع الاقتصادي هو عامل مهم للتوترات والمشاكل الأسرية وداع مهم ومركزي لحدوث الطلاق وأشكال التفكك الأسري الأخرى.

المستوى التعليمي المتدني للزوجين: يتضح من الدراسات أن لذلك علاقة وثيقة بظاهرة الطلاق. جيل الزواج يكون عادة مرتفع عند الطبقة المتعلمة بسبب مراحل التعليم المختلفة فتكون هذه الفئة مستقلة وقادرة على اختيار شريك الحياة المناسب لها أكثر من الفئة غير المتعلمة التي تخضع لتأثير الآخرين والتي تسمح أيضاً بتدخل الآخرين في حل مشكلاتها الشخصية (الجنابي، 1983). رغم تحسّن مستوى التعليم

عند العرب إلا أن هناك شريحة كبيرة من ذوي المستوى التعليمي المتدني التي يمكن أن تكون عرضة لحالات الطلاق. لا يتيح الزواج المبكر للفتاة غالباً أن تلتحق بالدراسة الثانوية أو الأكاديمية مما يجعلهما دون خبرة في حل المشكلات الحياتية المختلفة. من الأهالي من يجبرون أبناءهم وبناتهم على الزواج بسبب مستواهم التعليمي المتدني الذي لا يوفر لديهم الوعي تجاه مستقبل أبنائهم وبناتهم، فينتج عن ذلك مشاكل بين الزوجين، أكثر مما بين الزوجين المتعلمين.

مكانة المرأة العربية: تشارك المرأة العربية اليوم في سوق العمل، والتعليم، والسياسية، والثقافة... الخ. شُرعت القوانين المناهية بحقوقها لمساواتها بالرجل، فأصبحت تقدم هي الأخرى على الطلاق في حال عدم سعادتها الزوجية بينما كان ذلك مقتصرًا في الماضي غالبًا على قرار يتخذه الرجل وحده. الانفتاح على المجتمع جعلها أكثر وعيًا ودراية بحقوقها وواجباتها. تغيرت مكانتها وأصبحت أيضًا تتخذ قرارات بخصوص حياتها الأسرية والمهنية.

عملية التمدن: يمر المجتمع العربي اليوم بمرحلة تمدّن وابتعاد عن أساليب الحياة التقليدية. فقد كبرت القرى بسبب الازدياد الطبيعي السريع وتحول معظمها إلى مدن صغيرة، تختلف فيها الظروف المعيشية والحياة الاجتماعية عنها في القرية. من صفات الحياة المدنية أنه يضعف فيها التضامن الاجتماعي، وتغلب فيها المصالح الشخصية على المصالح الجماعية. الحياة الزوجية وكل ما يتبعها من توقعات، تقسيم عمل وأدوار، وصلاحيات، ونفوذ... الخ، تأخذ في المدينة معانٍ غير التي في القرية حيث تظهر فيها الحياة المادية والحرية الفردية والشخصية ويبرز فيها أيضًا استخدام المؤسسات الرسمية-البيروقراطية والاستعانة بسلطة القانون أكثر من القرية. فمثلاً،

يلجأ الزوجان اليوم إلى تحكيم القانون المدني، أكثر من القانون العرفي، في حل مشاكلهم الزوجية وضمان الحقوق بعد عملية الطلاق.

زواج المصاهرة: يعتبر التباين في الخلفية الاجتماعية للزوجين سببا مهما لحدوث الطلاق، لأن كل واحد منهم نشأ في بيئة مختلفة عن الآخر مما يجعل شخصياتهم مختلفة عن بعضها البعض. هذا الاختلاف يرجع إلى الفروق الطبقية وإلى تفاوت المستوى التعليمي وإلى اختلاف العادات والتقاليد بين الزوجين الذي يجعل التفاهم بينهما صعباً وشائكاً (عمر، 1994). في الماضي كان زواج الأقارب شائعاً وهذا يعني بدوره أن أبناء العم وبنات العم كانوا ينشأون في ظروف اجتماعية وطبقية متشابهة وكانت أنماط التربية الأسرية والعادات والتقاليد واحدة، إذ كان الأقارب يعيشون في حارة واحدة (حمائل، عشائر) فلم تكن هناك فروق اجتماعية واقتصادية كثيرة ولم يكن اغتراب بين الزوجين وكانت الشخصيات متقاربة من ناحية المبنى، والميول، والاتجاهات. كان الأقارب الذين يعيشون في نفس الحارة يشاركون في العملية التربوية بشكل أو بآخر، وسائل الضبط الاجتماعي كانت تمارس من الكبار على الصغار. كما وأن زواج الأقارب ساعد على تماسك الأسرة وحافظ على استمرارية أسلوب الحياة ونمطها. اليوم يميل أبناء الأقلية العربية في إسرائيل إلى زواج المصاهرة والابتعاد شيئاً فشيئاً عن زواج الأقارب. "تغريب النكاح" يعني التقاء شخصيتين متباينتين في الخلفية الاجتماعية والتربوية، التي ربما يكون لها دور في المشاكل والخلافات بين الزوجين.

زواج البدل: لا زال زواج البدل شائعاً عند أبناء الأقلية العربية في إسرائيل. هذا النوع من الزواج يخلق الضغينة والبغضاء بين المشتركين في الزواج، وكثيراً ما ينتج عن ذلك الطلاق.

العنف ضد المرأة: العنف ضد المرأة العربية لم يكن في الماضي دافعا إلى الطلاق كما هو الحال اليوم. العائلة والأقارب كانوا يمنعون المرأة من التوجه إلى القانون وكانوا يعطون الرجل حق التصرف مع المرأة كما شاء (אלבזר, 2005). القانون المدني يحمي المرأة اليوم من جور الرجل ويعطيها الفرصة أن تبتعد عنه وأن تطلب الحماية من المؤسسات الرسمية، فأصبحت اليوم واعية أكثر بالنسبة لحقوقها ومكانتها في المجتمع. وهناك المؤسسات النسائية الكثيرة التي تقدّم المشورة والإرشاد للمرأة في حالة نشوء أزمات ومشاكل في العائلة.

هناك أسباب أخرى كثيرة للطلاق في المجتمع العربي كالإدمان على المخدرات، ونشوز المرأة، والأمراض النفسية، والعقم وغيرها من الأسباب الشخصية التي يتعذر الحديث عنها هنا بإسهاب. كثرة المشاكل وتعددتها في الوسط العربي تهدد استقرار واستمرار الحياة الزوجية. ازدادت حالات الطلاق بازدياد المشاكل الأسرية التي لها علاقة قوية بمشاكل المجتمع عامة. لم تعالج مشاكل الوسط العربي من قبل الحكومات المتعاقبة منذ قيام الدولة حتى اليوم ولم توضع برامج أسرية خاصة بمشاكل الأسرة التي من شأنها أن تحدّ من تفاقم الأوضاع حتى حدوث الطلاق. دخل التغير الاجتماعي وأحدث معه الكثير من التغيرات على كل المستويات، وفي المقابل لم تتغير السياسة تجاه المجتمع العربي فأخذ يواجه التحديات لوحده دون تخطيط استراتيجي لمواجهة المشاكل والصعوبات الناتجة عن هذا التغير. ازدياد ظاهرة الطلاق ناتجة عن هذا التغير وعن كل ما يتبعه من مشاكل اجتماعية واقتصادية لم تعالج في وقتها.

أثر الطلاق على الحياة الأسرية

الطلاق هو فكّ الرباط الشرعي بين الزوجين. هذا الرباط ليس كأيّ رباط بين مؤسسات أو شركات أو دول، إنه الرباط الربّاني بين الزوجين وهو العقد الذي منه تبدأ ومنه تنتهي نواة المجتمع. عندما تكون الأسرة هي نواة المجتمع، فإن انهيارها يعني انهيار البنية الأساسية للمجتمع. هنالك كم هائل من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى نتائج وعواقب الطلاق على جميع أفراد الأسرة في كل المجتمعات. لكن لا زالت الدراسات حول ظاهرة الطلاق في الوسط العربي شحيحة.

إن لعلاقات القرابة في الماضي دور مهم في تغلب الأولاد على الضغوطات الناتجة عن طلاق الوالدين، فالعائلة الكبيرة كانت ترعى الأولاد وتشارك في تربيته وتعليمهم، لأن ذلك كان يعتبر "واجبا اجتماعيا" عليها. كانت المطلقة، والأرملة، والديممة، وذات العاهة تتزوج، لأن تعدد الزوجات كان عادة طبيعية وشائعة، كذلك زواج الأقارب، واختيار الوالدين الزوجة للابن والزوج لل بنت. حياة الأقارب وما تبعها من معايير اجتماعية مكّنت المطلقة من الزواج فساعدتها ذلك على التغلب على الضغوطات النفسية التي تواجهها هي وأولادها. رعاية الأولاد كانت مسألة جماعية، إذ شارك الجميع في التربية والتوجيه وليس الوالدان فقط. ضعفت اليوم هذه العلاقة وبدأ يحل محلها الاستقلالية والتفرد في إدارة الشؤون الشخصية والأسرية. ابتعد الأقارب جغرافيا واجتماعيا عن بعضهم فلم يعودوا يسكنون في حارات متجانسة ولا تربطهم مصالح عائلية ضرورية، مثل توفير لقمة العيش أو الأمن... الخ (ربيع، 2005).

للطلاق عواقب وخيمة على الناحية النفسية والاجتماعية لكل أفراد الأسرة على حد سواء. في المجتمع العربي الرجولي تكون المرأة هي المتضرر الأكبر من عملية الطلاق، لأن فرصتها في الزواج ثانية بعد الطلاق تكون أقل بكثير من فرصة الرجل. الوضع الجديد يعني بالنسبة لها، الوحدة، والعزلة، والفراغ العاطفي، وفقدان المكانة الاجتماعية، والوصمة... الخ. عادة ما توصم المرأة المطلقة بالفشل وتكثر الاتهامات والشائعات ضدها، على أنها السبب في عملية الطلاق، فيزداد التوتر والضغط النفسي عليها، عوضاً عن مساعدتها في التغلب على عواقب الطلاق النفسية والاجتماعية الصعبة.

أحياناً يكون الطلاق هو الحل الأمثل لكل المشاكل المستعصية بين الزوجين. عندما تسوء العلاقة بين الزوجين وتصل إلى طريق مسدودة، وعندما يقع الظلم على أحد الزوجين ويعاني الأطفال من الأجواء الصعبة في البيت، فيكون الطلاق هو الحل الأمثل للخلاص من كل ذلك. الطلاق يمنح الزوجين فرصة أخرى لابتداء حياة جديدة قد تكون أفضل مما سبق.

يشير أحد الأبحاث إلى أن 60% من العرب يؤمنون بأن الطلاق هو الطريق الأفضل لحل المشاكل الزوجية المستعصية. ونفس النسبة عند اليهود والعرب تؤمن بأن الأسرة التي يتحمل مسؤوليتها أحد الوالدين قادرة على أن تربي الأولاد كأبي أسرة ثنائية الزوج (أسرة عادية) (غليكمان وأخري، 2003). القدرة على تربية الأولاد من أحد الزوجين المطلقين أصبحت ممكنة في مجتمع الرفاه الاجتماعي. العائلة أحادية الزوج/ة تستطيع اليوم أن تحصل على مساعدات مادية لسد حاجات الأسرة والأولاد، وتضمن لهم التعليم والخدمات الصحية والترفيهية. لكن هذه الخدمات من طرف الدولة لا تستطيع إصلاح الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة

عن الطلاق لدى أفراد هذه الأسرة، خصوصاً الأطفال منهم. معظم الدراسات والأبحاث تشير إلى أن الأولاد هم الأكثر تضرراً من الطلاق، لأنهم يفقدون أحد الوالدين، على الأغلب يفقدون حنان ورعاية الأب، إذا كانوا دون سن الرشد ويتبعون لحضانة الأم. أبناء المطلقين يعانون من مشاكل في السلوك ومن مشاكل نفسية أكثر من الأولاد لدى عائلات عادية. الطلاق يترك آثاراً عميقة في وجدان الطفل ومشاعره. الأطفال المحرومون من الاستقرار الأسري قبل الطلاق أو الذين يعانون من مشاكل مستمرة ومستديمة بين الأبوين، يفقدون الأمان والمحبة والاستقرار النفسي فيؤثر على سلوكهم وشخصياتهم وتجعلها إما منحرفة أو غير سوية وغير متزنة. هجر أحد الوالدين بيت الأسرة، ينعكس على حياة الأبناء مستقبلاً. فعلم النفس يثبت أن أولاد المطلقين غالباً يسلكون نفس السلوك الذي سلكه الوالدان مع بعضهم البعض ومع أبنائهم، فعادة ما تكون العلاقة قاسية وخالية من عنصر التفاهم والحب والحنان (الجنابي، 1983؛ عمر، 1994).

الأولاد المنحرفون هم من عائلات مفككة لم يتلقوا فيها العناية الكافية وعادة ما ينقصهم الحب والحنان ويلجأون إلى العنف والطرق غير الشرعية لتحقيق ذاتهم أو التنفيس عما يعانون من كبت. عادة ما تكون هؤلاء شخصيات مضطربة غير مكتملة الهوية، وينقصهم الانتماء وآليات التكيف الاجتماعي. ويفضل البعض أن ينشأ الأطفال داخل الأسرة مهما وصلت المشاكل ذروتها بدل أن ينشأوا في أسر مطلقة، لأن الأطفال لا يحصلون على تعويض من أية جهة رسمية لما يفقدونه من رعاية الوالدين الأصليين وحنانهما (المصدر السابق).

إحدى نتائج الطلاق بشكل عام هو خطورة انزلاق الزوجين أو أبنائهم في دائرة المخدرات والإدمان. علم الاجتماع يقول بأن الأشخاص الذين لا يستطيعون

مواجهة الواقع والحياة هم أولئك "المنسحبون" الذين يهربون من مواجهة الواقع وخصوصا المشاكل التي تواجههم، فينسحبون إلى حانات الخمر وتعاطي المخدرات لنسيان همومهم. والطلاق هو مشكلة كبيرة تواجه الأسرة التي ليس بمقدور كل إنسان أن يتحمل وطأها ونتائجها فهناك من يلجأ إلى المخدرات والمسكّرات ليهرب من مواجهة الحقيقة (Merton, 1968). وكما تبين من المعطيات عن "الانحراف الاجتماعي"، فإن نسبة المدمنين في المجتمع العربي آخذة بالازدياد ومن ضمن أسبابها تفاقم وتزايد "ظاهرة الطلاق".

الأسرة العربية تعاني بشكل عام من مشاكل اقتصادية كبيرة، تثقل على الرجل تحمل النفقة على زوجته المطلقة وأولادها وتوفير المسكن الخاص لهم الذي يحتاج أيضا إلى تمويل ونفقة، وكذلك على زوجته الجديدة وأولادها (إذا تزوج ثانية). العبء الاقتصادي المضاعف قد يؤدي إلى تدهور العلاقات الأسرية الجديدة وينتج عن ذلك مشاكل بين الزوجين الجديدين أيضا. كثير من حالات الطلاق يرجع أساسها إلى عوامل اقتصادية صعبة في الأسرة، إما نتيجة البطالة، والفقر أو نحو ذلك. الطلاق يعني للرجل عبئا اقتصاديا جديدا قد يدخله في أزمة اجتماعية ونفسية أكبر من عملية الطلاق نفسها. عادة ما يتزوج الرجل بعد الطلاق فيكون مضطرا لتحمل النفقة على العائلتين، القديمة والجديدة.

هذه أهم النتائج المترتبة على الطلاق، إضافة إلى نتائج أخرى كثيرة، لكنها نادرة في الوسط العربي، مثل انتحار أحد الزوجين قبل الطلاق أو بعده، وقتل أحد الزوجين وأولادهم، والهجرة، وأمراض نفسية خطيرة... وما شابه ذلك.

طرق تعامل الأسرة العربية مع الطلاق

بما أن الأسرة العربية تعيش في علاقات وطيدة مع البيئة التي توجد فيها (القرية أو المدينة)، بمعنى أن الفرد ليس معزولا عن الجماعة التي يعيش معها، فإن التعامل مع قضية الطلاق له خاصيته في مثل هذا المجتمع المتميز بالعلاقات الاجتماعية الوثيقة.

الأسرة العربية تتميز بأنها ليست منفردة عن الأطر الاجتماعية الأخرى، بمعنى أنها موجودة داخل نظام اجتماعي شفاف يجعلها جزءا منه وليس جزءا مفصولا عنه. فالقرية أو المدينة العربية هي إطار اجتماعي متماسك ومتداخل بحيث أن الفرد فيه موجود داخل جماعة أكبر من جماعة الأسرة. رغم ضعف علاقات القرابة، لا زال الأقارب لهم منزلة ومكانة معتبرة في حياة الفرد. علاقات الجيرة، والصداقة، والزمانة، لها أيضا أثر في الحياة الاجتماعية لكل واحد من أبناء القرية أو المدينة. كل هذه العلاقات تتحكم في مدى خطورته أو عدم خطورته بالنسبة للزوجين. لذلك يمكن اعتبار طبيعة العلاقات القوية والمتينة في المجتمع العربي أنها ذات طابع مميز وخاص يجعل نتائج الطلاق تختلف عن نتائج الطلاق في المجتمعات الغربية، هناك يكون الفرد والأسرة غير مرتبطين بنظام القرابة والمجتمع المحلي كما هو الحال في المجتمع العربي.

هذه الميزة الاجتماعية تفرض سلوكا خاصا للتعامل مع مشكلة الطلاق. فعند حدوث الطلاق يعلم الأقارب والجيران وكل أبناء القرية أو المدينة بما جرى، بل ويكونون منذ نشوء الخصومات والمشاكل بين الزوجين على دراية ومعرفة جيدة بما يدور بين الزوجين المتخاصمين، فيكون الطلاق ليس حدثا مفاجئا أو غريبا عليهم. لذلك يكون الإقدام على الطلاق صعبا لأن الزوجين ليسا معزولين عن المجتمع المحلي. عند تفاقم المشاكل بين الزوجين تُبذل الجهود الكثيفة من أجل منع

وقوع الطلاق. المجتمع المحلي يُبدي بذلك اهتمامه بتماسك الأسرة، ويعطي المشورة والمساعدة في حالة الأزمات الزوجية. في كل بلدة عربية توجد فرق إصلاح خيرية لحل أزمات زوجية وأسرية. ومن طبيعة هذه العلاقات أنها تؤدي إلى اتخاذ موقف من عملية الطلاق، فإما أن يميل الرأي العام إلى جانب الرجل ويصدق ويؤيده في موقفه وإما أن يميل إلى جانب المرأة. بمعنى آخر أن المجتمع المحيط بالزوجين يلعب دوراً في تطور عملية الطلاق وفي المرحلة التي تليها. قوة العلاقات الاجتماعية من جهة والاستقلالية الفردية من جهة أخرى، تجعل التعامل مع ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي لها خاصية مميزة، تختلف عن المجتمعات الأخرى التي تتميز بإحدى هاتين الخاصيتين.

من هنا يمكن استخلاص مستويان للتعامل مع ظاهرة الطلاق في الوسط العربي، المستوى الأول، هو الأسرة نفسها والمستوى الثاني، هو البيئة القريية من الأسرة:

المستوى الأول يتعامل مع قضية الطلاق كالتالي:

1) الطلاق يتم في أسوأ الحالات وبعد استقصاء كل الوسائل والسبل في حل المشاكل الزوجية. لذلك يكون الطلاق حلاً مقبولاً عند الطرفين: الزوج والزوجة. الأسرة العربية في إسرائيل، إذا كانت مسلمة، فإنها تسير حسب الشرع الإسلامي في إنهاء العقد الزوجي. لذلك لا ترى الأسرة العربية حرجاً في الطلاق لأنه مقبول شرعاً.

2) الأسرة العربية تعلم أن الطلاق قد يؤدي إلى وصمها أو وصم أحد الطرفين بأنه المذنب والمسبب في الطلاق، لذلك تلجأ الأسرة العربية إلى تثبيت موقفها في البيئة التي تعيش فيها وإقناع من حولها على ضرورة الانفصال كحل نهائي

وناجح. لا يوجد تسرّر أو إخفاء لعملية الطلاق، عادة ما تحرص الأسرة على ترويج موقفها وضمّان مصداقية الطلاق قبل الإقدام عليه. أحيانا يكون أحد الطرفين مظلوماً أو متضرراً من الحملة المعلنة لتبرئة ساحة أحدهما.

(3) عادة ما يلجأ أحد الزوجين إلى إظهار براءته، وعفته، واتهام الآخر بأسباب الطلاق. هذا لا يعتبر حلاً وإنما طريقة تعامل مع الطلاق كعملية مشؤومة ومنبوذة في المجتمع. فيعتبر إحدى الطرفين هو وأهله في ساحة صراع لا بد له من إثبات جدارته أمام الآخرين (المجتمع).

(4) عادة ما يتظاهر الرجل بعدم اكترائه للمشكلة، وباللامبالاة، وبالشجاعة فيقدم على الزواج من امرأة أخرى بأسرع وقت ممكن ليثبت للطرف الآخر (طليقته وأسرتها) بأنه غير مهتم بالطلاق وأن من خسر العملية هي الزوجة وحدها.

(5) في الماضي كانت المرأة المطلقة تغادر بيت زوجها وترجع إلى بيت والدها. اليوم وبعد الوعي للقوانين المدنية المتبعة في إسرائيل، والمجتمعات الحديثة، فإن للمرأة الحق المكوث في بيت زوجها مع الأولاد بعد الطلاق إذا لم يتوفر لها مسكن هي وأولادها، وأن على الرجل الخروج من البيت وليس العكس كما كان يحدث في الماضي.

(6) إذا كان هناك أطفال، أي دون جيل الرشد، فإن الحضانة تكون للمرأة والنفقة تكون على الرجل.

(7) نادراً ما تعدل الأزواج المطلقة عن رأيها وتتزوج مرة أخرى. فبعد وقوع الطلاق نادراً ما تتوفر حلول للمشاكل التي أدت لذلك. المجتمع العربي يعتبر

الطلاق آخر مشوار للحياة الزوجية ولا يجتهد مرة أخرى في إرجاع الزوجين المطلقين إلى بعضهما البعض.

أما المستوى الثاني، وهو البيئة الاجتماعية، فتتعامل مع قضية الطلاق كالتالي:

- (1) الأهل والأقارب يحاولون تقريب وجهات النظر بين الزوجين المتخاصمين ويحاولون قدر استطاعتهم التوفيق بينهما.
- (2) دائما يكون دور لأهل الإصلاح من وجهاء أقارب وغير أقارب ممن لهم كلمة مسموعة وخبرة في حل المشاكل الزوجية.
- (3) الأهل يساعدون ابنتهم المطلقة في رعاية الأولاد.
- (4) لا تترك البيئة الاجتماعية المطلقين إلا وقد اتخذت موقفا من أحدهما وحملته المسؤولية.
- (5) كثير من الناس تتردد أو يتورّع من تزويج بناتهم من المطلقين وكذلك من تزويج أبنائهم من المطلقات مما يُصعب العودة إلى رحاب المجتمع والحياة الاجتماعية العادية.
- (6) عادة لا تستمر الجهود في إرجاع المطلقين بعد عملية الطلاق، باعتبارها الخطوة الأخيرة لهما إلى الأبد.
- (7) لا يتعامل المجتمع المحلي العربي مع أولاد المطلقين بشذوذ أو بطرق مغايرة للأولاد الآخرين.

الأسرة تعاني من صراع شديد يفرضه عليها المجتمع بشكل عام، والتغيرات المحلية بشكل خاص. أصبحت الأسرة العربية أمام خيارات عديدة بين التكيف والانحلال. يمكن اعتبار التغيرات في المجتمع العربي محفزة للانحلال الأسري لأنها تمنح الاستقلالية المادية، والضمانة القانونية، والاستقلالية الاجتماعية التي لها علاقة بتسهيل وقوع الطلاق. يزداد الطلاق والتفكك الأسري في الوسط العربي بازدياد الفقر، والبطالة، وفقدان الهوية، والتقليد الأعمى، والتخبط بالحدثة والتقليدية، التآرجح بين التدين والعلمانية، وبازدياد الفوضى التربوية، وضعف الأواصر الاجتماعية، واللامساواة الاجتماعية. كل هذه الأمور لا تؤدي إلى الاستقرار الأسري وإنما تثير الفتنة الأسرية وتفسح المجال أمام المشاكل والتوترات أن تدخل الساحة الأسرية والزوجية.

تشير ظاهرة ازدياد ظاهرة الطلاق بشكل غير مباشر إلى أن المجتمع العربي أصبح يقترب من المجتمع الحديث الذي تكثر فيه هذه الظاهرة وتنتشر بشكل كبير. الحدثة لها ثمنها وظواهرها الخاصة بها، من ضمنها انتشار ظاهرة الطلاق عند كل الفئات والطبقات الاجتماعية. الثمن عند المجتمع العربي عامة والأسرة العربية خاصة أكبر من أي مجتمع حديث آخر، لأن الأسرة لا تجد المساعدات النفسية والاجتماعية التي تنظمها الدولة ومؤسساتها. لا توجد مؤسسات استشارة أسرية في الوسط العربي، ولا توجد سياسة أسرية واضحة للوزارات الحكومية، خصوصا وزارة الرفاه الاجتماعي منها. الدراسات شحيحة في هذا المجال ولا توجد توصيات ترفع إلى الجهات المختصة وتهتم بالأسر التي وقعت في دائرة الطلاق. المؤسسات الاجتماعية المحلية مثل السلطات المحلية والمؤسسات الدينية، لا تعطي الاهتمام الكافي لمواجهة هذه الظاهرة بشكل موضوعي ومدروس. من هنا يمكن استخلاص

القول بأنّ الأسرة العربية تواجه المشاكل المحيطة بها لوحدها وتدفع ثمن تحدياتها لوحدها، وهو الثمن الباهظ للطلاق.

الأسرة والمرأة

لقد فرض المجتمع العربي على المرأة في الماضي أن تختص في الشؤون المنزلية والتربوية بذلك تكون قد حققت ذاتها داخل الأسرة. اليوم دخلت المرأة مجالات الحياة المختلفة وتلعب فيها دوراً فعالاً إلى جانب الرجل، فانتقل تحقيق الذات إلى ساحة المجتمع.

اليوم تتواجد المرأة في عدّة أطر اجتماعية مختلفة، مثل المدرسة، المصنع، الحزب، السلطات والمؤسسات الرسمية والأهلية وغيرها. هذا التحوّل في مكانة المرأة العربية ومشاركتها في معترك الحياة العام كالرجل أوجد حقائق جديدة غيرت من شكل المجتمع وحولته من مجتمع تقليدي-محافظ إلى مجتمع يميل إلى الحداثة. ففي المجتمعات التقليدية والبدائية عادة ما يكون نشاط المرأة منحصراً في عمل البيت، أما في المجتمعات المتقدمة فإن نشاط المرأة يكون في شتى المجالات. والمجتمع تغير وانتقل إلى مرحلة ما بعد التقليدية فمنح المرأة الفرصة للمشاركة في شتى مرافق المجتمع. هذا التغير والتحول أوجد معه أنماطاً سلوكية وعلاقات اجتماعية جديدة بين الجنسين، غير تقسيم الأدوار والمكانات في الأسرة والمجتمع.

هل يمكن الحديث عن "قضية المرأة" في المجتمع العربي الإسرائيلي وما دلالات ذلك؟ ثم ما هي التغيرات التي طرأت على مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع؟ وكيف أثّرت هذه التغيرات على مبنى العلاقات بين الجنسين وخصوصاً داخل الأسرة؟

تحديد دور المرأة في الماضي والحاضر

لم يقتصر عمل المرأة في السابق على إدارة شؤون البيت اليومية، كالتنظيف وإعداد الطعام... الخ وإنما امتدّ إلى المجال التربوي، الاجتماعي والاقتصادي. ففي المجال التربوي كان المسؤول الأول عن تربية الأولاد هي المرأة علما بأن الأسرة العربية كانت كثيرة الأولاد أكثر مما هو اليوم وهذا كان يحتاج إلى جهد ومتابعه وعناية شديدة من طرفها. أما في المجال الاجتماعي كانت المرأة تختار مع زوجها شركاء حياة لأبنائهم وبناتهم ولم تقف مكتوفة الأيدي وبدون أي اعتبار في هذه المسألة، كذلك كانت تشارك في الحياة الاجتماعية كالمناسبات الخاصة والعامة. وفي المجال الاقتصادي لم يقتصر بناء المستقبل للأولاد على الرجال فقط، المرأة كانت تشترك أيضا في الحقل والعمل اليدوي كالغزل والنسيج، التجارة المحلية... الخ ولم تكن هذه أمور تختص بالرجال فقط. المرأة هي التي كانت تساند الرجل في كل مجالات الحياة ووقت المحن ولم يقف وحيدا في معاركة الحياة، وأن يتغلب على المصاعب والمشقات لوحده. ظاهرة الطلاق لم تكن منتشرة في السنوات الماضية مما يدل على التأزر والتضحية المشتركة للرجل والمرأة من أجل أبنائهم وبناتهم. فالتكافل الاجتماعي كان من صفات الأسرة العربية، والأهداف والمصالح واحدة ومشتركة. بروز الرجل في حياة المجتمع وفي قرارات الأسرة، هو الذي جعل دور المرأة ثانويا، إلا أنه لم يكن هامشيا بل مركزيا إذا تم بالفعل الحديث عن مهام المرأة الواقعية في الماضي.

دخول المرأة اليوم في مجالات الحياة المختلفة جعلها تبتعد شيئا فشيئا عن دورها التقليدي داخل البيت والأسرة، فبدل أن تكون لها مكانة محددة (مساعدة) أصبح

لها عدة مكانات اجتماعية (ذات قرارات) في آن واحد والتي ليس من السهل التوفيق بينها دائما وبشكل جيد. تعدد المكانات الاجتماعية مصحوبة عادة "بالصراع الاجتماعي" والمعروف "بصراع المراكز والأدوار". فكلما انتحل الفرد مكانات اجتماعية كثيرة كلما صعب عليه الوفاء بكل التوقعات الملقاة على كل دور ودور، يقوم به في كل مكانة ومكانة اجتماعية يقف فيها (Merton, 1968). المرأة العربية النشيطة في مجالات الحياة المختلفة، كالتعليم، المهن الحرة، العمل، السياسة وغيرها أصبحت تتحمل أعباء كبيرة وتدخل في ضغوطات كثيرة لأن عليها أن تنسق ما بين البيت والعمل. النساء العربيات العاملات يُبدین مسؤولية كبرى تجاه البيت والأسرة ويعتبرن دورهن في البيت والأسرة هو الأهم من بين الأدوار الأخرى. كثيرا من النساء العربيات لا يخرجن للعمل بسبب الموقف المتحفظ لعائلاتهن تجاه خروج المرأة إلى العمل حيث لا زال يسود في هذه العائلات مبدأ عدم تشغيل المرأة (גנאיים-סלימאן, 2001).

الرجل العصري ذو الرؤية المتحضرة يقف اليوم إلى جانب المرأة ويدرك أن من واجبه أن يساهم ويساعد في الإدارة المنزلية لكي يتسنى لزوجته أن تحقق ذاتها ولكي تساعد في شؤون الحياة المختلفة، وتساهم في بناء المجتمع وتقدمه.

لو كانت المرأة في الماضي تشارك في أمور الحياة المختلفة بقدر ما كانت تساهم داخل الأسرة لربما كان المجتمع اليوم يختلف عما هو عليه من جميع النواحي. لكن حكم الظروف المجتمعية (العادات، الأعراف القيم والثقافة) آنذاك فرضت أن تكون المرأة نشيطة في إطار الأسرة أكثر من باقي الأطر الاجتماعية الأخرى.

يشير أحد الأبحاث بهذا الصدد إلى أن مديرات مدارس من عائلات محافظة، يتميزن بقوة الإرادة، توقعات عالية من أنفسهن، حب التعلم والتقدم والتغيير.

لذلك يُعتبرن فئة مهمة للنضال ضد التحفظ والضغط الاجتماعي في مجتمعاتهن. دور هذه الفئة من النساء القياديات اللواتي يملن غالباً إلى الانفتاح والسلوك الديمقراطي مع أبناء جلدتهن، يعكس ما هو متبع في عائلاتهن، هو مؤشر لتطور وتقدم المجتمع العربي (שפירא והרצ-ל ٢٠٠٦، ٢٠٠٢). المرأة العربية في إسرائيل أصبحت امرأة متعلمة ومثقفة وواعية لأمر المجتمع، فدورها لا يمكن له أن ينحصر في إطار واحد - أي الأسرة - وإنما أصبحت تعي أنها قادرة على المشاركة في السياسة، التعليم، الثقافة، الاقتصاد وغيرها، وأصبحت تشعر بأن المجتمع بحاجة إليها من أجل التقدم والازدهار. بالنسبة للنساء من عائلات محافظة فإن التعليم العالي بالنسبة لهن هو بمثابة نضال وكفاح مستمر ضد موقف الأسرة الصارم تجاه انفتاحهن على المجتمع، مما يؤدي أحياناً إلى عزلتهن واغترابهن داخل بيئتهن العائلية والاجتماعية. السبب في ذلك هو أن التعليم يُعتبر محفزاً لتحسين مكانتهن الاجتماعية ومصيرهن الشخصي عدا عن أنه يُعتبر أداة للاستقلالية وتحقيق الذات (הרצוג ובדר-לארר، 2000). إن التناقض هنا هو، أن الأسرة تسعى إلى تعليم وتثقيف بناتها وفي نفس الوقت لا تعطيهما الفرصة بعد ذلك بأن تقرر مسيرة حياتها ومشاركتهما في المجتمع. النساء اللواتي يمكن اعتبارهن تابعات للجيل القديم، يعتبرن محافظات ولا يوافقن على إعطاء المرأة الحرية في السلوك واتخاذ القرار. هذا الجيل لا زال يفرق بين الأجناس في التربية والمعاملة، لأنه يرفض الخروج عن العادات والتقاليد التي نشأ عليها. العائلات المحافظة تحدد مكان دراسة البنت جغرافياً لكي تكون قريبة من البيت قدر الإمكان، وقلما تعطيهما فرصة العمل بعد إنهاء الدراسة في مكان بعيد عن بلدتها (مثل التعليم في مدارس النقب، إذا كانت هي من شمال البلاد) فتجعلها عاطلة عن العمل.

المرأة بين التقليدية والحداثة

من جرّاء انفتاح قنوات الاتصال بين المجتمع العربي والمجتمعات الأخرى بدأت المرأة العربية تطالب بمزيد من الحقوق، أصبحت تحاول أن تبلور لها رؤية اجتماعية حديثة تمكّنها من الاندماج في المجتمع الحديث. المرأة تطالب اليوم أن تشترك في كل مجالات الحياة بعدما تعرّفت إلى أساليب وأنماط حياتية أخرى. وأن حقوقها العصرية ليست تلك الحقوق التي حدّدها العادات والتقاليد وإنما الحقوق التي وضعها المجتمع الحديث والتي تعترف بالمساواة التامة بين المرأة والرجل دون اعتبار الاختلافات الجنسية بينهما. لكن هناك فرق بين موقف النساء العربيات أنفسهن من قضية الحرية والانفتاحية على المجتمع فمثلاً يختلف موقف النساء العربيات أنفسهن من قضية "المساواة بين الجنسين"، فرأي النساء المسيحيات هو ليبرالي ومنفتح أكثر ولا يختلف عن موقف ورأي النساء اليهوديات بالنسبة لهذا الموضوع، أما فيما يخصّ النساء المسلمات فهن أكثر تحفظاً بالنسبة لهذا الموضوع. مدى احتكاك النساء العربيات بالمجتمع اليهودي والمجتمعات الأخرى يؤثّر على مواقفهن وآرائهن في مثل هذه المواضيع (שחר ומאיר, 1998). إضافة إلى ذلك يمكن اعتبار الدين مهماً بالنسبة لتحديد المواقف وكل ما يخص التحضر والانفتاحية، إذ أن المرأة المسيحية متأثرة من المجتمعات المسيحية الغربية التي منحت المرأة كثيراً من الحريات والتفكير الليبرالي بكل ما يخص "المساواة بين الأجناس" ... الخ. إذاً من المتوقع أن يكون اختلاف في الرؤية والمواقف بين النساء العربيات أنفسهن. الاختلاف في المواقف ليس فقط حسب الانتماء الديني وإنما حسب اختلاف الجيل والمستوى التعليمي والمنطقة السكنية والجغرافية.

المرأة العصرية والرجل العصري يحاولان من خلال التربية الحديثة أن يحققا المساواة بين الجنسين ويسعيان إلى بناء وبلورة شخصيات متكافئة في الأسرة والمجتمع، فتنشأ تدريجياً أجيال وشخصيات تختلف عن تلك التي كانت في الماضي. فالتغيير يبدأ إذاً من التنشئة الأسرية إضافة إلى التنشئة المدرسية التي تحاول أن تحقق هي الأخرى "مساواة الفرص" بين الجنسين.

إلا أنه من المبكر الحديث عن شخصيات حديثة تخطت نظام العادات والتقاليد السائدة واتبعت منهج المجتمع الحديث والمبادئ الحديثة التي تنظر إلى المرأة في المجتمع من منطلق المساواة التامة بين الجنسين. فما زالت المرأة العربية تُنتج شخصيات تكرارياً كالتي كانت وتُحافظ بذلك على مكانة ودور الفتاة والمرأة القائم أكثر مما تمنحها فرصة التغير والتغيير (ربيع، 2003). السبب هو أن الأسرة العربية لا زالت تخضع لعادات وتقاليد تجرّها على الانصياع والامتثال لمبدأ الأبوية والرجوليّة. لا تستطيع الأسرة أن تغيّر اتجاهات ومفاهيم مجتمعية سائدة وراسخة دون مساعدة وعون النظم الاجتماعية الأخرى لأن كل النظم الاجتماعية لها علاقة ببعضها البعض فمن الصعب أن تستقل إحدى النظم عن الأخرى تماماً. فنظام العادات والتقاليد، القيم والمعايير ووسائل الإعلام بشتى أنواعها وأشكالها التي تساهم هي الأخرى في بلورة نوعية لباس المرأة اليوم، والنظام الديني، والنظام التربوي، كلها معا تلعب دوراً مهماً في هذا المجال. فالمجتمع هو عبارة عن نسيج اجتماعي لا يمكن فصل أجزائه عن بعضها البعض ولذلك يتأثر كل جزء، أي كل نظام، بالآخر.

ومن الأمثلة على ذلك هو تغيير ملابس المرأة العربية. الأسرة المحافظة تستطيع في هذه الحالة أن تُلزم المرأة باللباس العربي المحتشم، لكنها بذلك تكبت رغبة المرأة التي ترى الملابس العصرية في المحلات التجارية وفي وسائل الإعلام شيئاً

حضاريا وحديثا. فمن أجل الثبات على هذا النوع من اللباس يجب أن تكون هناك قناعة دينية حضارية تامة عند المرأة لكي تقبل بذلك. وإلاّ فإنها سوف تتجه للباس الحديث، أي للباس الموضة على حساب اللباس الديني المحتشم. إذا لم تقتنع المرأة أو الفتاة بأنّ لباس الموضة الحديث هو نوع من أنواع الغزو الحضاري ونوع من أنواع المخالفات الشرعية، فإنها سوف تفضّل اللباس الحديث على الجلباب المحتشم، والعكس صحيح.

يبين أحد الأبحاث الأخيرة أن المرأة العربية رغم موقفها التقليدي مقارنة بالمرأة اليهودية، إلا أن لديها توجه نحو التجديد والتغيير ولها مواقف وآراء تتنافى تماما مع عادات وتقاليد المجتمع العربي. فيما يلي بعض نتائج هذا البحث الذي ركّز على أربعة مجالات (פוגל-ביז'אוי ובכר, 2003):

المجال الأول: طبيعة العلاقات قبل الزواج: فيما يخص العلاقات الجنسية قبل الزواج فإن رأي الفتيات العربيات أقرب إلى التقليدية، وأما رأي الفتيات اليهوديات فهو أقرب إلى عصر ما بعد الحداثة (postmodern).

المجال الثاني: اختيار شريك الحياة: الفتيات العربيات هن موقف تقليدي أيضا فيما يخص جيل الزواج، طريقة الزواج، الحياة الزوجية، الزواج من نفس الطائفة ومن نفس الطبقة (المكانة) الاجتماعية. لكن هناك منهن من يخالفن الرأي مما يدل على تغير في مواقف المرأة تجاه هذه المواضيع. أما الفتيات اليهوديات فلهن توجه في هذا الموضوع إلى "ما بعد الحداثة".

المجال الثالث: تقسيم الأدوار في العائلة: الفتيات العربيات لهن موقف تقليدي مع تغيير ملحوظ نحو المساواة بين الأجناس في هذا المجال. أما الفتيات اليهوديات فلهن موقف "ما بعد الحداثة".

المجال الرابع: الوظائف الزوجية: لا يوجد فرق بين مواقف الفتيات اليهوديات والفتيات العربيات في هذا المجال، إذ أن إنجاب الأطفال في العائلة يعتبر موضوعاً مركزياً في الحياة الزوجية لدى الفئتين. النتائج تدل على أن المشاركة في العمل والدخل، ولو جزئياً، هو مهم بالنسبة للفتيات العربيات واليهوديات على حد سواء.

الجدول التالي يبيّن ملخّص المواقف بين الفتيات العربيات والفتيات اليهوديات تجاه المواضيع التي ذكرت.

جدول 20: المواقف التقليدية، الحديثة وما "بعد الحديثة"

الموقف المجموعة	مواقف تقليدية	مواقف حديثة	مواقف "ما بعد الحديثة"
طالبات يهوديات	♥	@ # \$ ♥	@ ^ # *
طالبات عربيات	♥ # *	@ ^ \$ ♥	@ ^
طلاب يهود	♥	@ * # \$ ♥	@ ^ # *
طلاب عرب	♥ @ ^ # *	@ ^ \$	@ ^

دليل الرموز: * مواقف حول طبيعة العلاقات قبل الزواج #، اختيار شريك الحياة، ^ مواقف حول تقسيم الأدوار في العائلة \$ وبالنسبة للعمل، مواقف حول الوظائف الزوجية، @ تنظيم المسكن

المصدر: פוגל-ביז'אוי ובכר, 2003

النتائج تشير بشكل عام إلى أن الفتيات العربيات والفتيات اليهوديات على حد سواء يتفقن فيما بينهن على أن الحياة الزوجية، الأمومة والأبوة (الوالدية) وعمل المرأة، هي من أهم المواضيع التي تهمّهن وأنها مواضيع من المفروض أن تكون بديهية وأساسية، بل ومفهومة ضمناً في المجتمع الإسرائيلي. لا يوجد توافق كبير بين موقف الفتيات العربيات وبين موقف الفتيات اليهوديات فيما يخص العلاقات العاطفية والجنسية قبل الزواج أو خارج نطاق الحياة الزوجية. الفتيات العربيات

متأثرات من القيم الاجتماعية ومن التربية الدينية التي تختلف مع القيم الحديثة في هذا المجال.

بما أن الأسرة هي نواة المجتمع، فإنها تتواجد في مركز المجتمع وكل النظم الأخرى تُأثر عليها بشكل كبير فهي اليوم مأسورة للتغيرات التي تحدث من حولها. دليل على ذلك تقبل التغيرات بما يخص الأدوار الاجتماعية وتقسيم العمل داخل الأسرة العربية. هذا يعني أن مكانة المرأة في الأسرة العربية قد تغيرت بسبب التغير الذي حدث في بيئة الأسرة، من أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية-حضارية. مكانة المرأة في الأسرة اليوم ما هو إلا حصيلة التغيرات التي طرأت في بيئتها، فالأسرة متكيفة حسب الزمان والمكان. بكلمات أخرى: الأسرة العربية وحدها لم تحدّد وتغيّر في مكانة المرأة وإنما طبيعة التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى أدت إلى ذلك التغير والتحول.

المرأة وتغيّر مبنى العائلة العربية

الحمولة والعشيرة كانت ولا زالت سائدة في المجتمع العربي. مكانة المرأة ووظيفتها الاجتماعية كانت متعلقة بهذا الشكل الأسري الذي حدّد لها المكانة والوظيفة. مكانتها ووظيفتها كانت محدودة في عمل البيت وتربية الأطفال. لا زالت المرأة كذلك في المجتمع البدوي والقروي المحافظ حتى اليوم، حيث لا زال لهذه العائلة سيطرة ونفوذ على حياة المرأة (חניא, 2005). لكن ضعف الحمولة والعشيرة بشكل عام فصح المجال أمام المرأة أن تلعب دورها في المجتمع. نتيجة التغير الاجتماعي وضعف هذه الأشكال الأسرية الكبيرة، تحولت المرأة إلى شريكة فعالة في شتى أمور الحياة الأسرية والاجتماعية. الأسرة النواة، التي أخذت تسيطر على شكل المجتمع العربي، هي متكيفة بطبيعتها مع التغيرات التي تسير نحو الحداثة وتبتعد

عن الحياة التقليدية-المحافظة. لذلك فسحت المجال أمام المرأة أن تكون عنصرا مشاركا في بناء المجتمع الحديث. الحمولة والعشيرة هي نظام أسري متكيف مع التقليدية وليس مع الحداثة، لذلك أصبحت اليوم غير قادرة على التدخل في حياة الفرد كما كانت في السابق، فهي آخذة اليوم بالتراجع والاضمحلال من حياة الفرد لأنها تصلح أكثر لحياة الجماعة. من هنا أعطت الحمولة والعشيرة الأشكال الأسرية الأخرى فرصة التكيف مع الظروف المجتمعية الجديدة، بينما بقيت هي ثانوية بكل ما يخص الشؤون الشخصية لأفرادها. وبما أن المرأة لم تعد تعيش في ظل نطاق تأثير الحمولة المباشر، فإنها أصبحت تتكيف مع المتغيرات الجديدة وبدأت تعيش في أسر حديثة مكنتها من لعب أدوار جديدة في المجتمع (ربيع، 2003).

رغم أن النظم الاجتماعية لها دورها الفعّال في تحديد مكانة ودور المرأة إلا أن الأسرة تبقى الإطار الأساسي والمركزي الذي يعطي المرأة فرص التغيير. مهما تغير المجتمع، فإن المرأة تبقى في نهاية الأمر مُلزمة بالانصياع إلى معايير الأسرة ذات الطابع الرجولي. فعندما يسمح النظام الاقتصادي، النظام السياسي والنظام التعليمي للمرأة الاندماج في مجالاتها المختلفة، ربما لا تسمح لها الأسرة بذلك، فتبقى المرأة رهينة المعايير الأسرية السائدة والتي تستمد قوتها من سلطة الرجل ومن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع. فلا زالت توجد فئات داخل المجتمع العربي التي يمكن اعتبارها تقليدية-محافظة والتي لا تعطي المرأة فرص المشاركة في مجالات كثيرة. في مثل هذه الأسر تقوم المرأة أكثر بعمل البيت وينحصر دورها في تربية الأولاد ويكون للرجل السيطرة الكاملة على مجريات الأمور، بينما في الأسرة المتكيفة والمتغيرة تحصل المرأة على تكافؤ في الفرص داخل الأسرة وخارجها (חגית יחיאל, 2005; חשיבון, 1997).

محاولات من أجل تحسين مكانة المرأة

لم تصل المرأة اليوم إلى مناصب عليا ومهمة في الاقتصاد والتعليم والسياسة، لأن الحواجز الأسرية، إلى جانب المعوقات السياسية والاجتماعية الأخرى، هي المسؤولة عن ذلك. كثيرا من الأسر العربية تمنع البنات من التعلم، خصوصا من التعليم الجامعي، وتمنع الأسرة المرأة من خوض تجارب اقتصادية شتى وتحفظ في إعطائها حقها في النشاط السياسي. ليست كل الأسر العربية متفقة فيما بينها على نوعية الفرص والحقوق التي يجب أن تُمنح للمرأة من أجل تحسين مكانتها ودورها في الأسرة والمجتمع. الاتجاه المحافظ لا زال متواجدا في الأسرة العربية وهو متفاوت بين الأسرة المدنية والأسرة القروية وبين الأسرة المسيحية والأسرة غير المسيحية وبين الأسرة البدوية والأسرة غير البدوية. لذلك مكانة المرأة العربية متفاوتة طبقا لهذه الاختلافات بين فئات وطبقات المجتمع (ش، 1998؛ أبو بكر). الاتجاه الحديث متفاوت في درجة تقبل تغيير مكانة المرأة وفقا للمتغيرات التي ذكرت للتو. هذان القطبان المتناقضان داخل المجتمع العربي يخلقان نوعا من عدم وضوح الصورة كاملة تجاه مكانة ودور المرأة في الأسرة والمجتمع، كما هو الأمر في المجتمعات الحديثة الأخرى.

عندما منح القانون الإسرائيلي المرأة حقوقها المدنية لم يأخذ بالحسبان موقف الأحكام الدينية، الأعراف الاجتماعية، العادات والتقاليد العربية في هذا المجال. القانون شرّع أحكامه المدنية في الأساس من أجل المرأة اليهودية-الإسرائيلية وليس من أجل المرأة العربية، حيث سنت الدولة قوانين لرفع مكانة المرأة اليهودية-الإسرائيلية في سنوات الخمسين والستين، وليس من أجل رفع مكانة المرأة العربية في إسرائيل. المجتمعان يختلفان كثيرا من ناحية ثقافية، دينية، قومية وعرقية عن بعضهما البعض، وما يصلح لواحد منهما لا يصلح للآخر. في البداية لم يتقبل المجتمع العربي

هذه القوانين لأنها كانت تعارض وتخالف مبادئه الدينية والعرفية. شيئاً فشيئاً أصبح المجتمع العربي يتقبل بعض القوانين المدنية ويستخدمها كبديل للقوانين العرفية القائمة لأنه أصبح تدريجياً يتكيف مع التغيرات التي تحدث من حوله.

بدأت الأسرة العربية تتأثر من القوانين الإسرائيلية في مجالات عديدة، منها:

(1) الميراث: القانون المدني يعطي المرأة الحق في نصف الميراث كالرجل ولا يكون عبارة عن ثلثين للرجل، وثلث واحد فقط للمرأة كما هو في الشرع الإسلامي.
(2) الطلاق: القانون المدني يعطي المرأة حق الطلاق من الرجل في كل وقت وحين، أما في الشرع الإسلامي وحسب الأعراف المتبعة بين الناس فطلاق المرأة من الرجل ويكون في حالات خاصة اضطرارية يحكم عليها المجتمع وليس المرأة لوحدها.

(3) سن الزواج: في القانون المدني يحق للفتاة أن تتزوج عند بلوغها سن السابعة عشرة فقط أما في الشرع الإسلامي وحسب العادات والتقاليد المتعارف عليها يمكن أن تتزوج في جيل مبكر أكثر (حين التأكد من البلوغ).

(4) الوصاية: القانون المدني يعطي المرأة حق الوصاية على الأولاد حتى سن البلوغ، وهو سن الثامنة عشرة، أما في الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد فيحق للأولاد بعد سن الثامنة أن يختاروا لأي الوالدين يفضلون الانضمام.

(5) النفقة: هنا يتفق القانون المدني مع القانون الشرعي والعرفي مبدئياً في حق النفقة على الزوجة وأولادها، إلا أنهما يفترقان في المعايير الكيفية والكمية بهذا الشأن.

6) الحماية: القانون المدني يحمي المرأة من سوء معاملة الرجل لها ومن عدم منحها وإعطائها حقوقها الزوجية كاملة. فاليوم توجد الملاجئ النسائية وغيرها من المؤسسات التي تحمي المرأة من ظلم الرجل. الشرع والعرف لهما طرقهما الخاصة في حل مشاكل المرأة مثل الصلح، التوفيق بين الطرفين، والتزام الرجل بشروط وضعها الشرع أو المجتمع... وغيرها.

7) تعدد الزوجات: يمنع القانون الإسرائيلي تعدد الزوجات مما يعني بالنسبة للمسلمين العرب في إسرائيل مخالفة لما نصت عليه الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تمنع تعدد الزوجات. تعدد الزوجات يُعتبر في المنظور الحديث للمرأة مؤشرا لعدم مساواة الرجل بالمرأة، ويعتبر سببا رئيسيا في إحباط معنويات المرأة، وازدياد حالات العنف ضدها (אלקרינאוי ולב-זייל, 2002). لكن تعدد الزوجات من وجهة نظر الدين الإسلامي وما يتعلق بحقوق المرأة لا يكون السبب في تدهور مكانة المرأة العربية، أو إحباط معنوياتها وممارسة العنف ضدها، وإنما يرجع السبب الرئيسي إلى العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تسيطر على سلوك الرجل في التعامل معها بهذا الشكل. الأسرة العربية تعتبر من ناحية، رهينة للمرأة فبدونها لا يمكن أن تكتمل ولا يمكن أن تستمر، ومن ناحية أخرى، فإن المرأة لا حول لها ولا قوة دون مساندة الأسرة لها إذا أرادت أن ترقى إلى ما تصبو إليه في المجتمع. هذه العلاقة الديالكتيكية بين الطرفين تؤكد التعلق المباشر بين تحسين مكانة المرأة في المجتمع وبين استمرارية الأسرة في مجتمع دينامي متغير. بما أن مكانة المرأة العربية لا زالت تتأرجح بين التقليدية والحداثة، فإن الحديث عن "قضية المرأة" لا زال قائما وحيّا. الأسرة

العربية لها الدور الفعّال في منح المرأة فرص التقدم والتغير، ولكن في نفس الوقت لا بد للتغير أن يأخذ مجراه التاريخي. ربما لم يحن الوقت بعد لتأقلم الأسرة مع التغيرات التي تحدث من حولها، فلا زالت حريصة على المحافظة على الوضع القائم للمرأة ومتحفظة في منحها مزيداً من الفرص. من الصعب توجيه إصبع الاتهام إلى الرجل العربي بالتقليدية تجاه معاملته وموقفه من المرأة، لأن المجتمع هو الذي يمدّه بالشرعية في ذلك. المجتمع لا زال يبحث عن هوية اجتماعية جديدة تحدد مكانة المرأة العصرية. بما أن المجتمع لا يوجد في مرحلة واضحة من التطور فإن كل أشكال التعامل والمواقف تجاه المرأة متقلبة وأحياناً متناقضة. الأسرة لوحدها لا تغير مكانة المرأة، لأنها تحمل في طياتها كل عادات المجتمع وتقاليده، فهي مسؤولة عن تغيير هذه العادات والتقاليد في حالة تغيير مكانة المرأة بشكل كامل وجذري. والأسرة هي نظام اجتماعي يتحفظ ويحفظ لذاته الخصوصية ولا يقبل التغيير السريع والمفاجئ الذي من شأنه أن يؤدي به إلى الانهيار.

الأسرة والقتل على خلفية شرف العائلة

من الظواهر الاجتماعية السلبية في الوسط العربي هو "القتل على خلفية شرف العائلة". "شرف العائلة" يأخذ شكل التقديس عند فئات كثيرة من المجتمع ولا ينحصر في فئة أو طبقة اجتماعية دون الأخرى. العائلة تترجم "شرف العائلة" عن طريق التزام المرأة بالعفاف والأخلاق. لذلك تُلاقى المرأة التي تخرق هذه القيم الاجتماعية المتعلقة بكرامة كل أفراد العائلة عقاب القتل. رغم التطورات والتغيرات التي طرأت على المجتمع العربي، لا زال "القتل على خلفية شرف العائلة" مستمراً وشائعاً، فلا تمرّ سنة إلا وقد وقعت فيها عدة حالات قتل من هذا النوع (انظر إصدارات جمعية السوار).

ما الذي يجعل الأسرة العربية تقتل المرأة على خلفية "تدنيس الشرف"، ولماذا لا تتعامل مع هذه القضية بطرق أخرى غير طريقة القتل؟ هل هناك من تغيرات في مفهوم "شرف العائلة" اليوم؟ كيف تتعامل الأسرة العربية مع هذه القضية بشكل عام؟ هل أصبح "شرف العائلة" يخصّ الأسرة النواة فقط أم أنه لا زال يخصّ الأسرة الموسّعة (الحمولة والعشيرة) أيضاً؟

التنشئة على "شرف العائلة"

الأسرة العربية حريصة في تربيتهما على غرس قيمة "الشرف" عند البنت أكثر منها عند الولد. منذ نعومة أظافرها تتعلم البنت الالتزام بالبيت، وتسمع كثيراً كلمة "عيب" التي تدل على قيمة "الشرف". ويُحظر على البنت القيام بأي سلوك انحرافي مهما كان، فعليها الامتثال للمعايير المتبعة في البيت، المدرسة وفي المجتمع. ليس فقط الانحراف الأخلاقي محظور على البنت وإنما كل انحراف آخر،

لأن انحراف البنت في أي مجال يعتبر مساً بشرفها وشرف عائلتها. التنشئة حريصة على أن تكون البنت ممثلة لقيم ومعايير المجتمع قدر المستطاع، وإلا فإنها سوف تجلب العار لها ولكل العائلة. إذاً يمكن القول بأن "تدنيس شرف العائلة" ليس معناه الانحراف الأخلاقي والجنسي فقط، وإنما هو كل انحراف اجتماعي آخر مهما كان نوعه. من هنا يمكن فهم شرف البنت والعائلة على أنه الامتثال والطاعة التامة لقيم ومعايير المجتمع في كل المجالات والنواحي (خوالدي، 1998).

وجد أحد الأبحاث أن الفتيات العربيات نادراً ما يرتكبن الجرائم، بعكس الشباب، وأنهن يبدن امتثالاً أكثر في الأسرة والمدرسة (Sherer, 1992). هذا يرجع لتربيتهم في البيت على مثل هذا السلوك الذي ما إن أهملته البنت فإن عقابه سوف يكون عليها أكبر وطأة وبأساً من الولد، لأنه سوف يمسّ بسمعتها وسمعة عائلتها، أي بشرفها وبشرف عائلتها.

المرأة العربية تؤمن بأنّ "العذرية" هي من البراهين الأساسية الدالة على مدى (مستوى وأهمية) شرف المرأة، ما يقارب 70% من الفتيات العربيات يؤكدن موافقتهن على أن الحفاظ على "العذرية" هو برهان على مدى اهتمام المرأة بعذريتها، بينما ما يقارب 10% فقط من الفتيات اليهوديات يؤيدن ذلك. تجدر الإشارة هنا إلى أن ما يقارب 20% من الفتيات يرفضن بتاتا هذا الادّعاء ويتخذن موقفاً يتنافى مع القيم والأعراف العربية السائدة (פוגל-ביז'אוי ובכר, 2003). هذه المعطيات تدل على أن الأسرة العربية تغرس في شخصية البنت أهمية شرف العائلة وبالذات "العذرية" كرمز وكإثبات لصيانة هذا الشرف. يتم عبر التنشئة غرس أهمية العذرية في نفوس وفي عقول البنات، وأنه بدون العذرية تفقد العائلة هيبتها ومكانتها الاجتماعية وتدّس سمعتها بين العائلات مما يجلب إليها وصمة "العار"

إلى أمد بعيد، حتى ولو "قتلت" العائلة البنت وأثبتت للمجتمع مدى تمسكها وحرصها على طهارة شرفها. "انتهاك العذرية" لا تعني فقط العلاقة الجنسية، وإنما أيضا السلوك غير الأخلاقي والعلاقات الغرامية "كالحب الأفلاطوني" وعلاقات أخرى محظورة عليها. هذه المعاني للعذرية تقف في سلم أولويات العائلة العربية في عملية التنشئة الجنسية للبنات.

"الشرف" يأخذ مكانة أخلاقية عليا عند العرب فالحلف بالشرف كأن يقول المرء: "بشرفي"، يعني مدى قيمة "الشرف" عندهم ومدى حرصهم عليه. المراد بذلك هو إزالة الشك عند الآخر وتصديق الأقوال أو الأفعال بمجرد الحلف بالشرف وهو أغلى ما عند الرجل العربي. المرء الذي يريد إقناع المستمع بأقواله وأفعاله يحلف بالله العظيم ليزيل الشك عن الآخرين، كذلك الأمر عندما يحلف الرجل "بشرفه" مستخدما ذلك لتدعيم كلامه وإعطائه مصداقية لدى السامعين. الرجل يستخدم الحلف بالشرف أكثر من المرأة باعتبار أن المرأة هي مصدر الشرف نفسه، فيكون عيب عليها أن تحلف بشرفها. شرف المرأة متعلق بكل شيء وكل فعل يمت بالعلاقة الجنسية أو العاطفية غير المشروعة بصلة. فالحلف بالشرف هو إثبات العفة والتزاهة للمرأة. أقرباء المرأة أو الفتاة التي ارتكبت فاحشة جنسية لا يجرؤون عادة على الحلف بشرف المرأة حتى ولو تخلصوا من الجانية بشكل أو بآخر، وذلك لأن وصمة العار تبقى تلاحقهم زمنا طويلا.

الولد يحمل "اسم العائلة" والبنت تحمل "سمعة العائلة". الحفاظ على اسم العائلة لا يتعلق بالتزامات من طرف الولد، فبمجرد أنه ذكر يكون الشرط الأساسي للحفاظ على "اسم العائلة". أما بالنسبة للبنت فبمجرد أنها أنثى لا يكفي أن تحافظ على سمعة العائلة وإنما سلوكها وأخلاقها طيلة حياتها تكون الشرط

الأساسي لنقاء ونزاهة "شرف العائلة". الفرق بين الحالتين هو أن الحالة الأولى منوطة بالشروط الوراثية فقط، أما الحالة الثانية تكون منوطة بالشروط الاجتماعية-التربوية.

الإقدام على قتل المرأة بسبب شذوذها الجنسي وحرقتها قيمة "الشرف" يعبر عن عظمة مسؤوليتها في حمل هذه الأمانة. المجتمع يرى بأنها مسؤولة مباشرة عن سبب قتلها وليس أي شخص آخر. المجتمع لا يذنب نفسه على أنه يكون قد قصر في تنشئتها على القيم التي يريدتها، ولا يبحث عن الرجل كمشارك في الجريمة، وأيضا لا يرجع السبب إلى الفتن والمغريات الكثيرة التي تتحدى الفتاة والمرأة في العصر الحاضر (Mazur, 2005). من الواجب معاقبة المجتمع الذي هيأ لها الظروف أن تنحرف. الرجل والمرأة متواجدان اليوم في مجتمع متغير ومتأثر من حضارات وثقافات غريبة تجعلهم عرضة لانحرافات أخلاقية وجنسية كثيرة. لذلك فإنه من الواجب على المجتمع أن يراعي هذه الظروف وأن يحاسب نفسه أولا قبل أن يحاسب الجناة.

علم العقوبات الحديث يرجع أسباب الإحرام إلى عوامل مجتمعية عديدة ويلقي المسؤولية على المجتمع في خلق الجرم وقلما يرجع السبب للمجرم نفسه. بمعنى أن المجتمع يستحق نسبة الجرمين فيه لأنه هو الذي هيأ الظروف لهم ليكونوا مجرمين. المجتمع العربي يحكم على المرأة بأنها هي المسؤولة الوحيدة عن جريمتها وقلما يتضمن "حكم القتل" الشخص المشترك في الجريمة، وهو الرجل.

"شرف العائلة" بين الدين والعرف الاجتماعي

المجتمع يعتبر شرف المرأة ليس قضية خاصة بها وإنما قضية تشمل كل عائلتها. من البداية تعمل الأسرة على توعية البنت بأن شرفها يعني "شرف العائلة" كلها. في حالة عدم صيانة هذا الشرف يشعر كل أفراد العائلة بالإهانة والخزي أمام الآخرين. النساء العربيات يؤيدن العنف ضد النساء اللاتي لا يحافظن على "شرف العائلة"، وذلك من منطلق أيمانهن العميق بأنهن مصدر الشرف للرجل في المجتمع العربي (Haj-Yahia, 2000). لقد زرعت الأسرة في نفوسهن منذ نعومة أظافرهن بأنهن الوحيدات المحافظات على شرف العائلة، وأن الرجل مغفَى من هذه المسؤولية.

"الشرف" هو عُرف من الأعراف العربية لذلك يكون العقاب الواقع على المرأة أكبر وأشد من العادات الشعبية مثلاً. وجد أحد الأبحاث التي أجريت على 800 طالب وطالبة عربييه ويهودية أن العرب يميلون إلى عقاب من يرتكب جرائم ضد الممتلكات وجرائم عنف أخرى أكثر بكثير ممن يقوم بجرائم على خلفية شرف العائلة (تورنر، 2000). هذا يدل على أن الرجل الذي يقوم بجرائم بحجة الحفاظ على شرف العائلة يكون معافى من العقاب، لأنه بنظرهم أراد أن يطهر "شرف عائلته". بكلمات أخرى: يسمح المجتمع العربي للرجل أن يقترب جريمة قتل بحجة الحفاظ على شرف العائلة ولا يقيم الحد عليه، بينما يعاقبه ويلومه إذا ارتكب جرائم غير ذلك (المصدر السابق).

أما بالنسبة للديانات السماوية فلها موقف مغاير للأعراف الاجتماعية. المجتمع رسخ وبلور قيمة "شرف المرأة" من خلال النصوص والشرائع السماوية. الأديان الثلاثة اليهودية، المسيحية والإسلام تحث على الأخلاق الحميدة والابتعاد عن الفواحش التي تعتبر من الكبائر والموبقات ومن المسببات الرئيسية لانحيار المجتمعات

عبر التاريخ. المرأة تعتبر حسب هذه البيانات مصدر فتنة للرجل، لذلك شرّعت كل الديانات للمرأة لباساً، منهجاً ومسلماً خاصاً في الحياة. لكن في نفس الوقت منحتها مكانة اجتماعية شريفة وعظيمة في الأسرة والمجتمع تليق بجنسها وبنيتها الجسدية. معاملة المجتمع للمرأة أصبحت بعيدة كل البعد عن المنهج الديني الرباني وحل محله نظام العادات والتقاليد الاجتماعية في التعامل مع المرأة على مختلف الأصعدة. فمثلاً أصبح الرجل يقتلها بحجة مساسها بشرف العائلة دون الرجوع إلى الأحكام الشرعية في هذا الباب، أو يعذبها جسدياً ونفسياً، أو يزوّجها بالإكراه، وما إلى ذلك من عقوبات لا تمس الرجل فاعل الجريمة الحقيقي بسوء. من هنا، فإنّ القتل على خلفية "شرف العائلة" لا يتم باسم الدين وإنما باسم الأعراف الاجتماعية لتطهير "شرف العائلة" من الدنس.

الشرعية الإسلامية مثلاً، حدّدت أنواع العقوبات للرجل والمرأة في حال ارتكاب أحدهما جريمة الزنا، وحدّدت قبل قيام الحدّ عليهما شروطاً يجب أن تتوفر عند القاضي أو القضاة. الشرعية الإسلامية تعاقب المرأة والرجل على حد سواء، ولا تعافي أحدهما من الجريمة (زيدان، 1997؛ الزحيلي، 1997). يقول الله تعالى في سورة النور: "وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ (2) الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ (3) وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (4) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (5) (القرآن الكريم: سورة النور، أية 2-5)

الآيات واضحة وصريحة توقع العقاب على المرأة والرجل في حال ارتكابهما جريمة الزنا. ولا يعترف الإسلام بمجرّد شبهات وإنما يقطع الشك باليقين ويطلب أربعة شهداء على الجريمة أو كما يقال "المتهم بريء حتى تثبت إدانته". في العرف الاجتماعي تُقتل المرأة لمجرّد الشبهات والظنون وقبل أن تثبت عليها الجريمة، وإن ثبتت فإنها تُقتل عقاباً لجريمتها ولا يُقتل الرجل بالمثل. الإسلام أوقع على كليهما العقاب بالتساوي إذا ما ثبتت الجريمة عليهما. كما وأمر بأن تنكح الزانية زانياً مثلها والرجل ينكح زانية مثله (أنظر الآيات السابقة)، كنوع من أنواع العقاب النفسي والاجتماعي لهما. التفسير للآيات القرآنية طويل ولا يسع هذه الدراسة الخوض فيه بإسهاب. كل تفاسير القرآن تسترسل في شرح هذه الآيات وتبيّن براءة الإسلام مما يسمى "بالقتل على خلفية شرف العائلة".

لكن المجتمع يتصرف دون الأخذ بهذه المعايير فيتزل العقاب على المرأة وحدها ولا يصل إلى الرجل إلّا في حالات نادرة، والمجتمع لا يتأكد أحياناً أو غالباً من وقوع الجريمة أو من الأسباب التي أدت إلى وقوعها، مخالفاً في ذلك ما أقرته وحددته الشريعة الإسلامية، فأحياناً أو غالباً تقتل المرأة، أو تعاقب وهي بريئة لمجرّد شبهات أو سمعة سيئة ابتدعها المجتمع لغرض ما أنزل الله به من سلطان.

عادة يتم الحكم على المتهم/ة عن طريق أقرب الأقربين (الأخ، الأب، الزوج) وليس عن طريق لجنة قضاة مسلمين معترف بها من الدولة، كيفما تفرضه الشريعة الإسلامية. الدولة ليست إسلامية لذلك لا يقوم الحد الشرعي في هذه الحالة على المرأة وعلى الرجل. العائلة "والأقارب" يسارعون في غسل "شرف العائلة" بأنفسهم عن طريق تنفيذ القانون العربي بأيديهم، بغض النظر عن أحكام الشرع والحكم بالعدل بين الفاعل والمفعول به. الشريعة الإسلامية بريئة من "القتل على

خلفية شرف العائلة" بالشكل الذي يمارسه المجتمع العربي، لأنه ليس مبنياً على أحكام الشريعة الإسلامية.

من الناحية القانونية فإن القانون الإسرائيلي يحمي المرأة ولا يقبل قتلها أو تعنيفها في حالة خرق "شرف العائلة". القانون الإسرائيلي هو قانون علماني يعترف بحرية المرأة الكاملة بالمفهوم العلماني، فمن ضمن هذه الحرية، الممارسة الجنسية مع من تريد إذا كانت بالغة عاقلة فالقرار في مثل هذا التصرف يرجع إليها وحدها ولا يحق لأحد معاقبتها على ذلك. الاعتداء على المرأة نتيجة قيامها بعلاقات جنسية أو عاطفية مع من تريد، يُعتبر خرقاً للقانون، وبما أن عملية القتل هي من أبشع الجنايات بالنسبة للقانون فإنّ مرتكبها يقع عليه أشد أنواع العقاب، وهو السجن المؤبد على الأقل (في دول أخرى الإعدام). إلا أن كثيراً من النساء المعتدى عليهن جنسياً في المجتمع العربي (91%) لا يقدمن شكوى عند الشرطة ضدّ الرجل المعتدي عليهن بسبب عدم ثقتهن بجدارة الجهاز القضائي في هذا المضمار وقدرته على ضبط الفاعل ومعاقبته كما ينبغي، أو لخوفهن من العائلة التي سوف تنتقم منها باعتبارها مجرمة ومذنبة من الدرجة الأولى (السوار، 2001).

هناك فرق بين تطبيق العرف وبين تطبيق شرع الله سبحانه وتعالى. ما يجري عند العرب في إسرائيل هو على الأغلب إتباع العرف دون أية اعتبارات لحكم الشريعة الإسلامية في هذه القضية.

القتل كوسيلة للحفاظ على "شرف العائلة"

تدّيس "شرف العائلة" يعتبر مهدداً ومقوّضاً للمكانة الاجتماعية للعائلة في القرية والمدينة على حد سواء. السمعة والهيبة الاجتماعية عند العائلات العربية بالذات ضرورية من أجل التكافل الاجتماعي مع الآخرين ومن أجل الحفاظ على الهيبة والمكانة الحسنة والتزيهة في المجتمع. هذه السمعة والهيبة تفقد من قيمتها وتؤثر على المكانة الاجتماعية في البلدة وبين العائلات الأخرى بمجرد أن تمارس المرأة علاقات عاطفية مع الرجل خارج الإطار الشرعي المتفق عليه، أو بمجرد أن يعتدي عليها جنسياً أو يُشكك في أهما قد فعلت ذلك. بل يعتبر المساس بشرف العائلة شكل من أشكال الضعف الاجتماعي والأخلاقي حيث أنّ الشرف هو رمز للقوة الاجتماعية للعائلة بين العائلات الأخرى في البلدة (خوالدي، 1998 ، Ginat، 1982).

العائلة العربية تخشى الوصمة التي ربما تصاحبها قرون عديدة وتؤثر على وظائفها الحيوية في المجتمع. كثيراً من فتيات العائلة تتشوّه سمعتهن بسبب ارتكاب إحدى أقربائهن جريمة الزنى ولا يكون لهن مثلاً نصيب في الزواج مثل فتيات من عائلات أخرى (Fedida, 1984; Kressel, 1992). العقاب يشمل جميع الفتيات أحياناً ولو بطريقة غير مباشرة، لأن المجتمع العربي لا زال يفرض على الفرد أن يعيش في بوتقة الحمولة والعشيرة التي تمارس عليه الضبط الاجتماعي وتجعله يجد هويته داخل العائلة وليس خارجها. طبيعة البناء الاجتماعي هذا يجعل المرأة أو الفتاة جزءاً من الكل، فإذا تأثر هذا الجزء فسوف يؤثر على الكل المرتبط به، أي العائلة.

يتناقض المجتمع أحياناً مع نفسه إذ أنه من جهة يتّهم المرأة نفسها بارتكاب الجريمة ومن جهة أخرى يسمح للرجال بالمساس بشرف المرأة، لأنه قلماً يقدم على معاقبتهم عند ارتكاب الجريمة كما يعاقب المرأة. الرجل في مجتمع رجولي يسمح

لنفسه بارتكاب جرائم الشرف لأنه يعلم أن الذي يدفع الثمن غالبا هو الفتاة أو المرأة فقط، أما الرجل فغالبا لا يحاسب على أفعاله، بل يُنظر إليه كضحية (אלבדור, 2005). الرجل يعتبر نفسه صاحب الحكم والقضاء، الذي يحكم على المرأة في حال مساسها بشرف العائلة (خوالدي، 1998).

إحدى الدراسات عن المجتمع الدرزي تبين أن الرجال يؤيدون القتل على خلفية شرف العائلة أكثر من النساء، والشباب يؤيدون ذلك أكثر من البالغين. هذه المواقف لها علاقة بمتغيرات كثيرة مثل: المستوى التعليمي، التصور الذاتي، الإيمان بالقيم والتقاليد، القرب الجغرافي من المجتمع اليهودي، والموقف من عملية القتل (أبوروكو، 1997).

الأسرة العربية لا زالت رغم التغيرات تُنشئ أجيالا جديدة تحرص على معاقبة المرأة التي تمسّ بشرف العائلة (أبوروكو، 1997). أساليب العقاب لم تتغير كثيرا ففي الماضي كان القتل هو الأكثر اتّباعا بصفته يمحو العار عن العائلة التي تُشهر إخلاصها للقيم ونكرانها لمخالفتها، واليوم لا زالت تتبع فئات كثيرة في المجتمع نفس الأسلوب بنفس المعنى و المضمون الاجتماعي، فالشباب يؤيدون القتل على خلفية شرف العائلة مثلما تبين في البحث ومنفذو عملية القتل يكونون من الشباب وليسوا من كبار السن.

هناك أساليب تتبعها العائلة اليوم من أجل تغطية الجريمة وتفادي الوقوع في جريمة القتل، فمثلا تتبع عائلات كثيرة أسلوب تزويج المتهمين (الفتاة والشباب) بالقوة وبالإكراه بهدف تغطية الجريمة وتحميل الفاعلين مسؤولية جريمتهم. لكن في نفس الوقت هناك أسلوب التستر فقط وعدم تزويج الاثنين لبعضهما البعض، فلا يتحمّل الفاعل أية مسؤولية لفعلة فتصبح الفتاة ضحية للعزلة الاجتماعية والحرب

النفسية داخل العائلة وضحية على يد الجاني نفسه الذي هدم لها مستقبلها وحياتها وتركها في عناء وشقاء بين أهلها وبيئتها. اليوم يعتبر التستر أسلوباً شائعاً ومقبولاً عند معظم العائلات العربية التي تشعر بأن "شرفها" قد دّنس. لقد وجدت شلهوب -كبركيان أن 10% من حالات الشرف تنتهي بقتل المرأة إذا لم تتمكن العائلة من ستر الفاحشة. السكوت خشية شيوع الفضيحة بين الناس لا تساعد الضحية على التغلب على الآثار النفسية للجريمة وإنما تزيد من حدتها، لأنها سوف تبقى في قفص الاتهام بين أفراد عائلتها إلى أن يجعل الله لها سبيلاً (Shalhoub-Kevarkian, 1999).

يمكن إجمال أهم العوامل المسببة في المساس "بشرف العائلة" كالتالي:

- 1) ازدياد الاحتكاك والاختلاط بالرجال في أماكن كثيرة، مثل أماكن العمل والتعليم والمؤسسات العامة.
- 2) تأثر الفتاة والمرأة العربية من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بما فيها من أفلام ومسلسلات وبرامج إباحية محفزة للتمرد الاجتماعي.
- 3) ازدياد وعي المرأة بحقوقها في مجتمع ديمقراطي -حديث وسعيها نحو تحقيق ذاتها ورغباتها بشتى الوسائل والسبل.
- 4) انهماك أفراد العائلة في شؤون الحياة المختلفة واستقلال كل واحد منهم، بما في ذلك النساء، مادياً واجتماعياً عن الآخر.
- 5) التربية الأسرية المعتمدة على تفضيل الرجل على المرأة في كل مجالات الحياة.
- 6) استمرار رسوخ القيمة الثابتة القائلة بأن المرأة هي المثلثة والمسؤولة الوحيدة عن "شرف العائلة".

هذه عوامل يمكنها أن تهيئ الظروف لانتهاك شرف العائلة، إلا أن ظاهرة "القتل على خلفية شرف العائلة" آخذة بالتراجع مع مرور الوقت. أحد أسباب ذلك، أن الأسرة العربية أصبحت ترى أن ظروف الحياة قد تغيرت وتتطلب عمل وتعليم المرأة مما يزيد من إمكانية احتمالات احتكاك المرأة بالرجل في شتى مجالات الحياة. الرجل أصبح غير قادر على صد المرأة ومنعها من المشاركة في حياة المجتمع، فأضطر أن يتكيف مع الظروف الجديدة، التي زادت من احتمالات انتهاك شرف العائلة. خروج المرأة من البيت كان في الماضي يعتبر عيبا، لكنه اليوم يعتبر شيئا طبيعيا بل ضروريا لحياة الأسرة والمجتمع. النظرة نحو خروج المرأة إلى المجتمع تغير ومفهوم العيب والعار تغير معه أيضا.

الوضع الجديد الذي فرضه المجتمع على الرجل جعله يتراجع عن طرق العقاب التقليدية، وهي "عملية القتل". أصبح يستخدم طرقا أخرى في التعامل مع هذه القضية، من هذه الطرق المتبعة اليوم مثلا:

- 1) تزويج الجانية والجاني بالإكراه حتى ولو كان الجاني (في بعض الأحيان) متزوجا.
- 2) طلاق المرأة إذا كانت متزوجة وسلبها كل الحقوق التي تستحقها كمطلقة عقابا لها.
- 3) ستر وإخفاء الفاحشة خشية انتشارها ومساسها بشرف العائلة.
- 4) العنف الجسدي ضدها والحرمان الاجتماعي، وسلبها كل الحقوق الاجتماعية داخل البيت وخارجه.

استخدام طرق بديلة للقتل يعتبر نوعاً من التكييف الاجتماعي في هذه القضية. انتهاك شرف العائلة أصبح يفسّر على أنّه مشكلة خاصة بأهل الجانية فقط، فلا يشعر الأقارب بالذنب لأن الروابط والعلاقات الاجتماعية بينهم أصبحت غير مباشرة وضعيفة، فلا يكون هناك إحساس بالمسؤولية كما كان في الماضي. شرف العائلة أصبح محصوراً أكثر وأكثر على أهل الجانية فقط وليس على كل أفراد الحمولة والعشيرة. ثم أنّ كثيراً من الحالات كحالات الصداقة والعلاقات العاطفية الحالية من المعاشرة الجنسية، أصبحت لا تفسّر على أنّها مساس بشرف العائلة، كثير من الشباب والفتيات يرتبطون اليوم بعلاقات عاطفية قبل عقد الزواج ويكون هذا الأمر معروفاً للأهل والناس فلا يفسّر على أنّه انتهاك لشرف الفتاة أو لشرف العائلة (חמאג יחיא - אבו חמד, 2006). لذلك هناك تحيّز في تفسير شرف العائلة عند أبناء الأقلية العربية، فالتفسير متفاوت بين كل منطقة جغرافية وأخرى (شمال، جنوب، مدن مختلطة)، بين الطبقات الاجتماعية، بين أبناء الديانات والطوائف الأخرى، مما يجعل التعامل مع هذه القضية مختلفاً وغير موحد.

"شرف العائلة" والأطفال

الشذوذ الجنسي للأطفال وخصوصاً البنات منهم لا يُعتبر مساً أو خرقاً بشرف العائلة، لأن الأطفال يُعتبرون دائماً ضحايا الاعتداءات الجنسية وليسوا مرتكبين متعمدين لها. موقف الأسرة والمجتمع يكون تجاههم ليس عدائياً. المشكلة الحقيقية هي في عدم معاقبة مرتكب الجريمة (الرجل) مع الأطفال إذا كان بالغاً عقلاً، والحال هو نفس الحال عند انتهاكه لشرف المرأة.

موقف الأسرة من الضحايا الجنسية في جيل الطفولة يكون أكثر إصلاحياً وعلاجياً منه عقابياً. ينظر الأسرة والمجتمع إلى أنّ الأطفال دائماً بريئين ولا

يتحملون مسؤولية أفعالهم (جنوح الأحداث) لذلك لا تنطبق عليهم قوانين البالغين. سقوط البنات الصغار في دائرة الممارسة الجنسية، أي استغلالهن من قبل الكبار، يرجع إلى قلة بل إلى عدم متابعتهم وحسن رعايتهم من قبل الأهل، لذا تتحمل الأسرة المسؤولية في مثل هذه الحالات. أغلبية الاعتداءات الجنسية على الأطفال والقاصرين تكون من قبل الجماعة المحيطة بهم، مثل: الأب، الأم، الأخوة، الأخوات أو الجيران، الأقرباء والأصدقاء (חניא, 1998؛ السوار، خريف 2001).

في التقرير نصف السنوي لجمعية السوار النسائية ضد الاعتداءات الجنسية (من شهر 2001/1 حتى شهر 2001/7) يتبين أن 48% من المتوجهات للجمعية في هذه الفترة تعرضن للاعتداءات الجنسية وهن قاصرات لم تتجاوز أعمارهن 18 سنة، ومعظم الاعتداءات الجنسية (93%) ترتكب من أحد أفراد العائلة أو شخص معروف للضحية (السوار، خريف 2001). وإحصائيات من سنة 2004 تبين أن 318 فتاة وامرأة عربية قد توجهن للجمعية بسبب تعرضهن لاعتداءات جنسية، 80% من الحالات كانت من أحد أفراد العائلة وفقط 1% من إنسان غريب، لقد تبين أن 58% من الحالات كانت في بيت الضحية (المصدر السابق، 2004).

إذا كان أقرب الأقربين هم الجناة الذين انتهكوا شرف القاصرين والصغار والعائلة أجمع، فكيف لهم فضح أنفسهم والإساءة لسمعتهم؟ لذلك تأتي الشكاوى على هؤلاء من قبل الضحايا الصغار الأبرياء، الذين يتوجهون لمراكز الشرطة والجمعيات المحلية.

الأطفال هم الأكثر عرضة للاعتداءات الجنسية وهم الفئة الاجتماعية الوحيدة التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها. الأطفال المعتدى عليهم يدخلون في أزمات

نفسية خطيرة قد تصاحبهم مدى الحياة وخصوصا إذا كان المعتدي عليهم من أبناء العائلة أو الأقرباء.

الأطفال لا يُحملون مسؤولية "شرف العائلة" لذلك لا يُعاقبون عليها مثلما تُعاقب عليها فتاة أو امرأة بالغة وواعية. المعتدي ربما يكون من نفس العائلة أو قريبا إليها، فتكبر الفضيحة والجريمة في عيون الناس. التستر على الجريمة يعني التستر على جريمة العائلة نفسها. من هنا يبدأ التناقض في التربية ، وخصوصا تربية البنات، حيث تُربى البنت منذ نعومة أظافرها على حمل "شرف العائلة" وفي نفس الوقت ينتهك الأب أو أحد أفراد العائلة والأقارب هذا الشرف، فيُصبح معنى "الشرف" عند البنت غير حقيقي وغير واقعي، مما يجعلها، ربما، في المستقبل غير مسؤولة عن "شرف عائلتها" التي دنّسه أقرب الأقربين إليها وجعله حقيرا في نفسها.

هذه تناقضات بين التربية "لشرف العائلة" وبين تدنيته من العائلة نفسها له أسباب ترجع إلى كل المؤثرات البيئية كوسائل الإعلام، التأثير من الإباحية والشذوذ الجنسي لدى المجتمعات الغربية، الابتعاد عن شرائع الدين الحنيف والتربية الدينية، انعدام التربية الجنسية في البيت والمدرسة، وغيرها من الأسباب الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي لها علاقة بالتربية الأخلاقية.

ديناميكية اتخاذ القرار واستراتيجيات المقاومة

لقد كان لشيخ العائلة ولرب الأسرة دور هام ومركزي في اتخاذ القرار بما يخص عملية "القتل". الانصياع لأوامر الشيخ أو الأب كان شبه مقدّس، فلا جدال ولا تراجع عن قرارهم إذا اتخذت (לאיזה, 1995). الأبناء كانوا بمثابة المنفّذين لأوامر الكبار. اليوم ضعفت الروابط الاجتماعية والعرفية بين الأبناء والشيوخ، وحتى

بينهم وبين الآباء، وأصبحوا في كثير من الأحيان مستقلين في اتخاذ القرار، حتى فيما يتعلق بشرف العائلة. اليوم يحظى المسن العربي باحترام كبير من قبل الأبناء والأحفاد ولا زالت هيئته الاجتماعية موجودة، فيجد المساعدة والعناية منهم في شتى المجالات (Weihl et.al., 1986). لكن تأثيره المباشر في شؤون حياة الأسرة والمجتمع لم يعد كما كان في الماضي. أصبح الشيخ أو المسن في موقع شفقة واحترام من قبل الجيل الجديد، لأنه لا حول له ولا قوة في ضوء التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يعتبر فيها مغتربا وضعيفا، لأنها نزعت منه الهبة والقوة الاجتماعية في العائلة والمجتمع، وأودعتها للشباب.

ضعف الشيخ أو المسن هو دليل على ضعف العائلة الموسعة وسلطة الكبير ، أي انحصار "شرف العائلة" في كثير من القرى والمدن العربية شيئا فشيئا على الأسرة النواة، فلم يعد يخص كل العائلة والأقرباء. فمثلا، لا يستطيع شيخ العائلة الكبير أن يفرض على أحد الشباب بقتل أمه أو أخته أو إحدى قريباته. حتى في المناطق المحافضة، كالقرى الصغيرة والمجتمع البدوي، فقد الشيخ من صلاحياته في أمور عائلية كثيرة (خوالدي، 1998).

الحركات النسائية وسائر الفئات الاجتماعية التي تعتبر نفسها متحضرة ومتحررة من القيود التقليدية-المحافظة ترى بالقتل على خلفية شرف العائلة ظاهرة من ظواهر التخلف الاجتماعي الذي لا يليق بالمجتمعات الحديثة المتحضرة. إلا أن هذه الحركات والفئات الاجتماعية تجهل أحيانا بأن القتل على خلفية شرف العائلة هو عبارة عن نظام اجتماعي وليس شكلا من أشكال الانحراف الاجتماعي. علم الاجتماع يعتبر "عملية القتل" في حالات ومجتمعات معينة نوعا من أنواع النظام الاجتماعي وليس نوعا من أنواع الانحراف. مثال على ذلك الساموراي في الصين،

حيث يقتل الرجل نفسه أمام الناس عند فشله في تنفيذ مهمة معينة، لأن هذا في نظرهم المعيار الصحيح للإخلاص للجماعة.

المجتمع العربي لم يجد حتى اليوم بدائل مرضية للحفاظ على هذا النظام الاجتماعي فهو يحاول أن يُغيّر من أساليب عقابه كما ذكر في النقاط الأخيرة آنفاً. من أجل التغيير الشامل لا بد للمجتمع أن يمرّ بتغييرات جذرية تجعله يستبدل المعايير التقليدية بمعايير جديدة تليق بمستواه الحضاري. إذا كان القتل على خلفية شرف العائلة هو تخلفاً اجتماعياً فماذا مع السلوكيات والأفعال الاجتماعية الأخرى كزواج الأقارب، تفضيل الولد على البنت، الزواج المبكر، العصبية القبلية وغيرها من أشكال الفعل الاجتماعي الكثيرة والشائعة في المجتمع؟ المقصود هنا أن المجتمع العربي لم يصل إلى اليوم إلى مرحلة من التغيير الثقافي التي تجعله يمتنع تماماً عن "قتل المرأة على خلفية شرف العائلة"، لذلك ليس من المعقول اعتبار كل سلوكيات المجتمع العربي تخلفاً اجتماعياً. العنف ضد المرأة لا يعود لكون المجتمع رجولياً، لأن هناك عوامل أخرى كثيرة مسؤولة عن ذلك (Chana, 2005). هذا من وجهة نظر علم الاجتماع. من وجهة نظر الدين الإسلامي، لا يجوز قتل المرأة بأي طريقة وبأي حجة، هناك أساليب عقاب للمرأة والرجل على حد سواء ولا يجوز لأحد تنفيذ الحكم إلا قضاة مؤهلون ومتمرسون فقط ولا يجوز إيقاع الحكم إلا بعد أدلة وإثباتات قاطعة وضحتها علم العقوبات في الإسلام (زيدان، 1997؛ الزحيلي، 1997). إذا ما تمت المقارنة بين وجهة نظر علم الاجتماع ووجهة نظر الإسلام، فإن الإسلام هو الأكثر عقلانية، لأنه يعتمد على الموضوعية والعدالة التامة في هذه القضية ولا يرضى بقتل أي شخص كان بحجة أن هذا نوع من أنواع "النظام الاجتماعي". الإسلام جمع بين النظام الاجتماعي والانحراف الاجتماعي، من جهة

يراعي ظروف وحالات الجناة وحال المجتمع، ومن جهة أخرى يعاقب الجناة في حال خروجهما عن هذا النظام. بذلك تتحقق العدالة الاجتماعية وضمان الاستقرار في المجتمع.

ملخص القول هو، أن "القتل على خلفية شرف العائلة" لا زال متبعاً في أوساط كثيرة عند العرب في إسرائيل، حتى بين أوساط المتعلمين والمثقفين منهم، لأن الأسرة لم تنجح حتى اليوم في تغيير التربية للقيم "كقيمة شرف العائلة" وملاءمتها للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمع. لا زالت الأسرة تتعامل مع "شرف العائلة" على أنه شأن المرأة وحدها ولا زالت تفضّل الولد على البنت وتحملها مسؤولية هذا "الشرف" لوحدها. من الأسباب الحقيقية لتراجع "القتل على خلفية شرف العائلة" اليوم هو التغيرات التي حلت على مبنى ووظيفة العائلة الموسعة، حيث أضعفت هذه التغيرات العلاقة بين الأقارب وبين الناس، مما جعل "شرف العائلة" ينحصر في نطاق الأسرة النواة تقريباً. ظروف الحياة تغيرت وجعلت الأسرة والمجتمع يفتشون عن بدائل لمعاقبة المرأة. هذه القضية تبقى رهينة التربية الأسرية، فإذا تغير نمط التربية للقيم فإن ظاهرة "القتل على خلفية شرف العائلة" سوف تتلاشى وتضعف أكثر وأكثر حتى أن تندثر بتاتا من تراث الأقلية العربية في إسرائيل.

الأسرة والأوضاع الصحية والبيئية

صحة الأسرة هي من القضايا الأساسية التي تهم كل المجتمعات على الإطلاق وبدون ضمان صحة أفراد الأسرة يضعف الإنتاج القومي وتضطرب كل وظائف المجتمع. صحة الأسرة تعكس صحة المجتمع ككل وتُعطي صورة حقيقية لمدى التقدم والازدهار المادي والمعنوي للمجتمعات، فكما هو معروف فإن تدهور الأوضاع الصحية يُعرقّل تطور ويُضعف وظائف المجتمع ويجعله غير قادر على العمل والإنجاز لتحقيق أهدافه.

سوف تقف الدراسة عند القضايا الصحية والبيئية الملحة في الوسط العربي ومناقشة علاقتها بالأسرة. السؤال المطروح هنا هو: هل تضعف الأسرة أمام المشاكل الصحية والبيئية أم أنها قادرة على التحمل والتحدّي، وما هو دورها في الحفاظ على صحة العائلة والمجتمع؟

لمحة عامة عن الأوضاع الصحية والبيئية

معظم الأبحاث الصحية أثبتت أنّ الأمراض التي كانت شائعة في السنوات الأولى من قيام الدولة والمسبب الأول والرئيس للوفيات بين السكان العرب، كانت الأمراض المتعلقة بسوء التغذية ونظافة البيئة حيث أدت إلى انتشار الأمراض المعدية مثل التهابات الأمعاء، الكبد، المسالك البولية، الرئة، العيون، والجلد والتي كانت مسؤولة عن ارتفاع نسبة الوفيات عند الأطفال بالذات (Reiss, 1988; Davis & Czaczkes, 1970; Harlap & Prywes, 1977; Dagan & Sofer, 1983; Lavon & Tulchinsky, 1985; Yekutieli, 1979; Milton & Reshef, 1978; Palti & Strozzi, 1982).

لقد باشرت الدولة في حملات تطعيم في القرى والمدن العربية للسيطرة على هذه الأمراض والأوبئة ففتحت مراكز تطعيم للأم والطفل وبادرت في تقديم التطعيم لطلاب المدارس وعملت على توعية الأسرة (, (Neserat (Rabia), 1988; Reiss 1990;

حتى بعد تحسن الخدمات الصحية في الوسط العربي في سنوات السبعين، بقي معدل الوفيات من الأمراض المعدية كالتهابات الرئة والأمعاء أعلى بكثير عند المسلمين والدروز (1977, Gofin & Abramson; 1990, (Neserat (Rabia)).

كما ورد أنفا، عانت الأسرة العربية في السنوات الأولى لقيام الدولة من الأوضاع الصحية المتردية وقلة الموارد الطبية المتاحة لها. معدل الوفيات وخصوصا وفيات الرضع والأطفال كانت عالية والأمراض المعدية كانت منتشرة بسبب الأوضاع البيئية الصعبة التي عاشتها القرى والمدن العربية إضافة إلى قلة التوعية وقلة برامج الوقاية والعلاج آنذاك. الوضع الصحي كان يعكس مستوى المعيشة للناس، فكان المجتمع العربي يعيش أسوأ الظروف الاجتماعية-الاقتصادية في الدولة حيث أن الفقر لم يكن ظاهرة استثنائية والبطالة والأوضاع السكنية والاجتماعية الأخرى كانت سيئة للغاية (1990, (Rabia), Neserat; 1988, (Reiss)).

كثير من البيوت العربية عانت ولا تزال تعاني من المشاكل المترتبة على شبكات المياه في البلدة. فكثير من البيوت لا تصلها المياه بسهولة بسبب وضعها الجغرافي في البلدة ومعظم البيوت العربية تعاني من كمية الكلور العالية في الأنابيب ومن سوء جودة مياه الشرب بسبب قدم شبكة المياه التي لم تغيرها وتستبدلها السلطات المحلية والسلطات المختصة منذ أن نشأت، فينتج عن ذلك مخاطر صحية كثيرة. الأنابيب الحديدية القديمة أُستبدلت في البلدان اليهودية بأنابيب بلاستيكية أو أسمنتية، خشية

تكوين الصدأ والترسبات الأخرى التي تشكل خطراً على حياة المواطنين. في سنة 1985 وجدت وزارة الصحة مياه ملوثة في 11 بلدة عربية من العينة التي اختارتها (Reiss, 1988).

وجد كشك وجريس في الإحصائيات التي جمعها عن الظروف المعيشية في البيوت العربية سنة 1971، أن 72% فقط من البيوت العربية يتواجد فيها المراحيض، 54,1% فيها الحمام، و 26,9% فيها ماء ساخن بينما في البيوت اليهودية كانت النسبة بالترتيب 97%، 94,1% و 85,2%. ووجد أنه كلما كان مستوى التعليم لصاحب البيت أعلى كلما ارتفعت نسبة تواجد هذه الأساسيات في البيت (كشك وجريس، 1977).

أقيمت بجانب القرى غير المعترف بها محطات للكهرباء، مناطق عسكرية، مزابل قطرية، مجمعات للمجاري، مصانع كيماوية.. الخ. فمثلاً في قرية وادي النعيم جنوبي بئر السبع الذي يقطنها ما يقارب 4000 نسمة من أبناء عشيرة العزازمة هي قرية غير معترف بها تقع إلى جانب أكبر محطة لتطهير المواد الصناعية السامة. اتضح من الأبحاث والتحقيقات هناك بأن سكان القرية يعانون من مشاكل صحية كثيرة، مثل أمراض التنفس، العيون، الجلد، السرطان الخ، خصوصاً عند الأولاد منهم. على بُعد 500 متر من القرية هناك محطة قوة للكهرباء تخرج منها إشعاعات قوية خطيرة للصحة. لا يُسمح للسكان ببناء شبكة محار ولا يوجد خدمة لإبعاد النفايات البيئية والزراعية من القرية مما يزيد من المخاطر الصحية. سنة 2002 هُدم هناك 13 بيتاً غير مرخص. تشير المعطيات أيضاً أن 60% من سكان القرية عاطلون عن العمل وهذه المعطيات تنعكس على باقي القرى البدوية الأخرى في النقب (בוסתר לשלום, 2003).

الوضع البيئي العام في الوسط العربي يشير إلى مدى خطورة الوضع الصحي هناك. كثير من القرى والمدن شوارعها غير معبّدة، معظم البيوت غير موصولة بشبكة المجاري، هناك مجمعات للنفايات في أماكن كثيرة في كل بلدة وبلدة، وتكثر في الأحياء السكنية الورشات الصناعية الصغيرة المضرّة للبيئة والصحة، مثل الكراجات، المناجر، مغاسل السيارات، المحادد... وغيرها من الورش الصناعية الأخرى. "جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية" تشير في تقاريرها المعتمدة على أبحاث واستطلاعات بأنّ المجتمع العربي يعاني من مشاكل بيئية صعبة (The Galilee Society, on-line).

يمكن التمييز بين نوعين من أنواع المسؤولية البيئية في القرى والمدن العربية: النوع الأول يرجع إلى السلطات الحكومية وسياسة الدولة عامة تجاه عملية التطوير، والنوع الثاني يرجع إلى مسؤولية السلطة المحلية نفسها والسكان أنفسهم في محافظتهم على البيئة المحلية. فمثلاً، السلطة المحلية العربية لا تبادر بجدية وإصرار في إغلاق الورش الصناعية (كراجات... وغيرها) داخل البلدة وبنقلها إلى المنطقة الصناعية أو خارج البلدة، وحتى أنها لا تعاقب أصحابها وفق ما يقتضيه القانون، وذلك إما لاعتبارات عائلية أو شخصية (وعادة لأغراض انتخابية) (ربيع، 2003). هذه الأوضاع ترجع إلى إهمال المؤسسات الرسمية للتخطيط والتطوير في الوسط العربي. لكن المشكلة متعلقة أيضاً بسلوك الناس وبالإمكانيات المتوفرة لضمان المحافظة على البيئة لديهم. لا تستطيع السلطة المحلية أن تزيد وعي الناس وتحثهم على المحافظة على البيئة وفي نفس الوقت تكون عاجزة لأسباب ما عن القيام بدورها في هذا المجال. المسؤول الأول عن صيانة وتطوير البيئة المحلية هو المجالس والبلديات، لذلك يوجد اليوم قسم خاص في كل سلطة محلية بعنوان "قسم البيئة أو دائرة البيئة". هذه الأقسام نادراً ما تقوم بمبادرات لتوعية الناس في مجال البيئة

لأنهما نفسها غير قادرة على القيام بدورها كما يجب. العجز المتواصل في الميزانيات وسوء الإدارة المحلية للميزانيات والمشاريع أدت ولا زالت تؤدي إلى توسيع الفجوة بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي (1999, 1999).

السلطات المحلية العربية تغرق في الديون وتعاني من نقص شديد في المساعدات والمشاريع التطويرية وغير التطويرية، فمثلا كان معدل الدخل العادي (من الدولة ومن السلطة المحلية لتمويل الخدمات المحلية وإدارة شؤون البلدة) بين السنوات 1990-1999 للسلطات المحلية العربية 2402 شيقل جديد للفرد بينما المعدل العام للدولة كان 3807 شاقلا ومدن التطوير خاصة (التي تتشابه ظروفها المعيشية مع القرى العربية) 4176 شاقلا (סבירסקי ואחרים, 2002).

في سنوات التسعين حصلت كل القرى والمدن اليهودية على فائض في التمويل بينما القرى والمدن العربية عانت من عجز في التمويل، فمثلا وصل فائض التمويل للمستوطنات في الضفة الغربية وفي هضبة الجولان إلى 2,3 مليار شاقلا جديدا، وفي مدن التطوير اليهودية إلى نفس المبلغ (2,3 مليار شاقلا جديد)، أما في السلطات المحلية العربية فوصل العجز إلى 9,2 مليار شاقلا جديد (المصدر السابق). لقد كان أيضا فائض في النفقات على الخدمات في السلطات المحلية اليهودية حيث وصل الفائض في مستوطنات الضفة الغربية وهضبة الجولان إلى 1,6 مليار شاقلا وفي مدن التطوير اليهودية 8,1 مليارات بينما كان عجز النفقات في السلطات المحلية العربية 8 مليارات شاقلا جديد (المصدر السابق). إضافة لذلك تعاني السلطات المحلية العربية من سوء الإدارة المالية، وقلة جمع الضرائب من المواطنين فتغرقها في الديون وتعرقل عليها عملها في تطوير البلدة والحصول على مساعدات وتمويل من قبل الوزارات المختصة. كما وأن "المبدأ البطرسي"، أي المحسوبيات

الشخصية والحمائية، تأتي على حساب المصلحة العامة في البلدة. بذلك تكون المشاكل التي تواجه القرية العربية كثيرة ومتعددة وتجعلها غير قادرة على القيام بواجباتها تجاه مواطنيها على الوجه الصحيح.

ولا شك أن دعم السلطات الحكومية الأخرى للسلطات المحلية العربية غير كاف للسيطرة على مشاكل البلدة الاجتماعية والبيئية. مثال على ذلك قضية المخدرات التي لا تستطيع السلطة المحلية حلها لوحدها دون مساعدة أجهزة الأمن الداخلي ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي، كذلك الأمر في مجال البيئة فإنها بحاجة لمساعدة الأجهزة المختصة للقيام بواجبها كما يجب. السلطة المحلية لا تعاقب المواطن الذي يخرق قوانين البيئة المحلية، فهي بحاجة إلى أجهزة تساعد في هذا العمل. لذلك تسيل مياه المجاري في الشوارع وتكثر القمامة على حافات الطرقات، ويتم استخدام الأرصفة والشوارع لمآرب اقتصادية وتجارية أو شخصية، دون معاقبة المتجاوزين.

يعاني المجتمع العربي من مجمعات النفايات الكبرى (القطرية) التي تتواجد بالقرب من القرى والمدن والتي تشكل مخاطر صحية كبيرة. في الآونة الأخيرة تشكلت لجان تطوعية للاحتجاج على هذه المجمعات وتقوم هذه المبادرات الأهلية المنظمة بمتابعة المشكلة قضائياً حيث تنجح إلى المحاكم وتقوم بمظاهرات جماهيرية حاشدة، كما حدث ويحدث في مدن عربية كثيرة.

تكثر الكسارات في منطقة الجليل والمتركة بالقرب من القرى والمدن العربية. حسب مراقب الدولة لسنة 1998 وصلت مساحة الكسارات إلى 46000 دونم والكسارات غير المرخصة إلى 25%. عدا عن التلوث البيئي الناتج عن هذه

الكسارات، فإنّ المشاكل الصحية باتت واضحة خصوصا في جهاز التنفس عند الأطفال مثل الأزمة وأمراض القصبات الهوائية.

أخذ الناس يعون للمخاطر المترتبة عن الهوائيات الخلوية المعروفة بأنّها تسبب أمراضا خبيثة. هناك أيضا المبادرات الجماهيرية التطوعية في كثير من القرى والمدن العربية، إلا أن هذه الاحتجاجات تكون عند الضرورة ولا يترتب عليها تكوين لجان أو جمعيات تطوعية وجماهيرية تواكب المشاكل البيئية والصحية في القرى والمدن العربية بشكل منظم ومستمر. الجمعيات العاملة في مجال البيئة والصحة لا تتجاوز 1-2% من مجموع الجمعيات واللجان في الوسط العربي (لطفي، on-line).

تفاقم المشاكل البيئية في القرى والمدن العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بسوء تطوير البنية التحتية. كل القرى والمدن العربية تعاني من عدم تطور البنية التحتية. هذه الظروف جعلت الأسرة العربية تهمّل البيئة المحيطة بها، بسبب استيائها من الأوضاع المتردّية، وتركيزها على نظافة البيت فقط. من الملاحظ أن الأسرة العربية تبذل جهدا كبيرا في نظافة البيت وفنائه، ولا يكون لديها اهتمام بنظافة البيئة المحلية في البلدة. بالعكس تكثّر القمامة على الشوارع والساحات العامة ولا يقدم أحد على إزالتها.

والمجتمع العربي بأكمله لم يستطع الوقوف أمام تنفيذ شق شارع رقم 6 "عابر إسرائيل"، الذي اخترق قسما كبيرا من الأراضي العربية، والذي يعتبر من أكبر ملوثات البيئة ومصدر الضوضاء. ولم يستطع السكان العرب تغيير أماكن سكنهم بسبب مصانع أو مزابل أو كسارات أو محطات كهرباء وما شابه ذلك من مشاريع غير صحية قريبة للسكنى. القرار يرجع في مثل هذه الحالات إلى المؤسسات الرسمية في تغيير الواقع، وكما هو معروف فإنّ العرب في إسرائيل غير ممثلين في الوزارات

مما يقلل من تأثيرهم في اتخاذ قرارات بشؤون الصحة والبيئة أو تغيير سياسات في هذا المجال.

الأسرة العربية محاطة إذا بمشاكل بيئية كثيرة منها العضوية وغير العضوية والتي تؤثر سلباً على صحة أفرادها وأفراد المجتمع بأسره. والبيئة لا يمكن فصلها عن صحة المجتمع فهناك ارتباط وثيق بين الاثنين.

والقرى والمدن العربية لا زالت تعاني من مشكلة تصريف المياه بسبب نقص الأراضي لتجميع مياه المجاري وبسبب سوء التخطيط وقلة الميزانيات لهذا الغرض. مشروع المجاري يُعتبر من المواضيع المركزية في الدعاية الانتخابية في كثير من القرى والمدن العربية، لما لها من أهمية في حياة وصحة المواطنين ولأنها شبه معدومة هناك. في الناصرة، التي تعتبر عاصمة الشمال لعراق تاريخها وقديسيتها ومكانتها السياحية العالمية، كان حتى سنة 1977 فقط جزء قد تم إنجائه، أما باقي ضواحي البلدة فكانت تصرف مياه المجاري في آبار جوفية (١٦٦٦، 1978). في أم الفحم التي تعتبر أكبر مدينة عربية في منطقة المثلث كانت فقط 10% من بيوتها متصلة بشبكة المجاري (Reiss, 1988). في الجليل ومنطقة المثلث تفتقر 33% من القرى والمدن العربية إلى شبكات المجاري وحوالي 56% من البيوت غير متصلة بالمجاري. القرى والمدن المتصلة بشبكة المجاري لا تستخدمها أو تسيء استخدامها بحيث يمكن اعتبارها غير مربوطة بتاتا بالمجاري. وقد وجد البحث أن في 9-32% من هذه القرى والمدن العربية تتواجد مواسير مياه قديمة بحاجة إلى ترميم وتجديد لأنها تحتوي على درجة عالية من الصدأ والتلوث الجرثومي. البيوت العربية هي المستهلكة الأساسية للمياه مما يؤدي إلى مخاطر صحية كثيرة (The Galilee Society, on-line).

تفريغ آبار المجاري في البيوت يكون على حساب صاحب البيت وهناك آبار قد تشبعت تربتها من المياه والترسبات فلم تعد تمتص المياه بسرعة مما جعل الكثير من الناس يسكب المياه الملوثة إلى الشوارع لأنه لا بديل لذلك بالنسبة له. تصريف مياه الآبار يتم عن طريق صهاريج خاصة بحيث يتم عادة تفريغها في المناطق المجاورة للبلدة وفي الحقول مما يسبب التلوث وانتشار البعوض والمكروبات وانتشار الروائح الكريهة. وآبار المجاري تشكل خطرا مباشرا لتلوث المياه الجوفية الصالحة للشرب.

في القرى البدوية غير المعترف بها لا توجد شبكات مجاري وتصريف للمياه وعادة ما تكون حظائر الماعز والدواب الأخرى بجوار المسكن مما يؤدي إلى ظروف بيئية صعبة لجميع أفراد الأسرة. إضافة إلى ذلك هناك تزداد المخاطر الناجمة عن تواجد الزواحف، مثل الأفاعي والعقارب السامة، في البيئة الصحراوية. والأسرة العربية كثيرة الأولاد تسكن في بيت صغير يجعل انتشار الأمراض بين أفرادها سريعا. الأوضاع الاقتصادية الصعبة للأسرة العربية لم تساعد الأهل على توفير مستوى صحي جيد، وكانت الأسرة منهمكة أساسا في توفير لقمة العيش. إضافة إلى ذلك كان نقص الخدمات الصحية من طرف الجهات المسؤولة سببا مباشرا في انتشار الأمراض المعدية والفتاكة.

معدل وفيات الأطفال العرب اليوم أعلى بثلاثة أضعاف من وفيات الأطفال اليهود. في سنة 2004 كان معدل وفيات الأطفال اليهود 1000/3.17 لكل طفل حي وكان عند العرب 1000/8.87 طفل حي، في المجتمع البدوي كان المعدل أعلى بكثير ووصل إلى 1000/15.0 لكل طفل حي (مשרד הבריאות, דו"ח תמותת תינוקות 2004; The Galilee Society, on-line).

هذا بالنسبة لفئة الأطفال، أما بالنسبة للوضع العام فالأمراض الشائعة عند العرب في إسرائيل اليوم والمسبب الأساسي للوفاة عندهم هو ما يسمّى "بأمراض العصر الحديث"، مثل أمراض القلب، السكري، الأمراض الخبيثة، الجلطة الدماغية، أمراض السمّة الزائدة، إضافة إلى الأمراض الوراثية المتعلقة بزواج الأقارب. فحسب تقرير وزارة الصحة من سنة 2005 يتضح أن هذه الأمراض هي سبب الوفاة الرئيسي عند العرب كما عند اليهود. إلا أن الخدمات الصحية والوعي الصحي عند اليهود أفضل بكثير منه عند العرب (משרד הבריאות: פרסום 226, 7/2005).

الرجال يعانون من أمراض القلب أكثر من النساء والرجال يصابون بالأمراض الخبيثة في البروستاتا والمسالك البولية، أما النساء فتكثر عندهن الإصابة بسرطان الثدي والرحم. المرأة العربية تصاب بمرض السكري أكثر بكثير من الرجل، وتعاني من السمّة الزائدة أكثر من الرجل وأكثر من النساء اليهوديات. قليلا ما تمارس النساء العربيات الرياضة، ربما لقلة الوعي وقلة الإمكانيات المتوفرة على نطاق القرية (المصدر السابق).

هناك علاقة بين ارتفاع نسبة الوفيات والتغيرات التي طرأت على نظام العمل وخصوصا كون العرب أصبحوا بروليتاريا في سوق العمل اليهودي. فالتغيرات في سوق العمل وانتقال الأيدي العاملة العربية من الزراعة إلى فروع اقتصاديه أخرى كعمال أحيرين جعلتهم يتعرضون لأمراض وإصابات عمل بالإضافة إلى تغيير أسلوب حياتهم أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات عندهم (Makhoul, 1982).

يتعذر على هذه الدراسة الخوض في تفاصيل الأمراض والإحصائيات المترتبة عليها لكي لا تبتعد عن الهدف الرئيسي، لذلك تكتفي بهذا الحد من المعلومات عن الوضع الصحي العام.

زواج الأقارب والأمراض الوراثية

تتفق الأبحاث العلمية فيما بينها أن زواج الأقارب ينجم عنه أمراض وراثية كثيرة. في المجتمع العربي لا زالت ظاهرة زواج الأقارب شائعة والأبحاث تثبت شيوع الأمراض الوراثية لدى هذه العائلات (Jaber et.al, 1994؛ כבהה, 1998). ووجدت أحد الأبحاث أن زواج الأقارب عند العرب في إسرائيل وصل إلى 44,3% في سنة 1994. النسبة كانت في القرى أكبر منها في المدن. ثم إن الزواج من بنات العم كان الأكثر شيوعاً بين زواج الأقارب، وهذا النوع من الزواج يدعى "زواج أقارب من الدرجة الأولى" (Jaber et.a., 1994).

حسب تقرير وزارة الصحة من سنة 2004، فإن السبب الرئيسي لوفاة الأطفال الرضع العرب يرجع إلى عاهات خلقية ناتجة عن زواج الأقارب. في سنة 2003 كانت عند العرب 6,34% حالات وفاة للأطفال الرضع بسبب هذه العاهات الخلقية. نسبة الوفيات الرضع من العاهات الخلقية لدى الأطفال العرب أكثر من 9,1 مقارنة مع اليهود (משרד הבריאות, 2004).

الأمراض التي لها علاقة بزواج الأقارب تتضح في الجدول التالي:

جدول 21: العاهات الخلقية عند العرب واليهود سنة 2000 (عدد الحالات والمعدل لكل 1000 مولود حي)

اليهود		العرب		مكان العاهة المولودة في الجسم
المعدل لكل 1000 ولادة	عدد الحالات	المعدل لكل 1000 ولادة	عدد الحالات	
11,72	1,078	10,71	442	جهاز القلب والأوعية الدموية
6,26	576	5,45	225	الجهاز التناسلي، الكلى والمسالك البولية
2,37	218	3,97	165	جهاز العضلات والهيكل العظمي
1,11	102	1,87	77	الوجه والرأس
0,49	45	1,21	50	الجهاز العصبي
0,65	60	0,90	37	تشوهات خلقية جينية أخرى (منها المنغولية)
0,53	49	0,90	37	الجهاز الهضمي
0,12	11	0,27	11	العيون
0,13	12	0,19	8	الجهاز التنفسي
23.39	2.151	25.47	1.051	المجموع

المصدر: משרד הבריאות: מצב בריאות האוכלוסייה הערבית בישראל 2004.

ירושלים: המרכז הלאומי לבקרת מחלות

جدول آخر يوضح حجم وخطورة زواج الأقارب من الناحية الصحية.

جدول 22: أسباب وفاة الرضع العرب في مستشفى نهرية حسب زواج الأقارب وغير الأقارب

السبب	عدد الحالات	زواج أقارب	ليس زواج أقارب
عاهات مولودة	20	%65	%35
خداجة	46	%60	%40
تلوثات	28	%61	%40
معاناة من الولادة	11	%52	%48
غير معروف	23	%61	%39

المصدر: كبةه ن. (1998). "نيسواي كروبس كنورس سيكون لتحللوا" بتون:
خالد ابو-عسبة (عورء). يلدس وبني نعر عربس بيسراة. يروشليم

كشف أءء الاستطلاءء أن معدل الإعاقاء من نوع (ADL) والئي ءخضع لرعاية شخصيه ، كءلك المشاكل النفسية، ءءلف العقلي، العمى البصري هو ضعفاء إلى ءلاءة أضعاف في المءمع العربي مقارئة بالمءمع اليهودي. مقابل ذلك الإعاقاء في ءءليم، النطق والسلوك في المءمع اليهودي أكبر من المءمع العربي (ناون واءرهم، 1998).

يضع من المعطيات في الجدولين أعلاه أن لزواج الأقارب دور كبير في انتشار الأمراض الوراثية ووفاء الأطفال الرضع عند العرب. هذه الحالات الكثيرة والنسب الكبيرة ناتجة عن أسباب اجتماعية-ءقافية أكثر منها صحية. لا زالت الأسرة العربية تعطي زواج الأقارب قيمة عالية، رغم وعي الكثير لمخاطرها الصحية على الأءيال

القادمة. يُستدل من المعطيات أنّ الأمراض الوراثية عند اليهود أقل بكثير من العرب لأن زواج الأقارب هناك قليل، ويتضح أنّ هذه الأمراض عند الأطفال العرب تتفاوت بتفاوت نسبة زواج الأقارب. إذاً يمكن القول بأن الأمراض الوراثية في المجتمع العربي ترجع أسبابها الحقيقية إلى القيم الاجتماعية السائدة بين الناس والتي تلزم الكثير بالزواج من الأقارب. مكافحة الأمراض الوراثية يعني بشكل غير مباشر، إلغاء القيم الاجتماعية السائدة.

عدم انحصار هذه الظاهرة له علاقة بمدى تأثير الأكاديميين العرب في النظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم. الأطباء العرب مثلاً، لا يملكون القدرة أو السلطة في تغيير المفاهيم المتعلقة بزواج الأقارب فهناك القيم والمفاهيم السائدة بين العائلات التي لا تسمح للأكاديميين التأثير فيها. الأكاديميون العرب بشكل عام والأطباء بشكل خاص لا يبادرون بما فيه الكفاية ليكونوا وكلاء تغيير النظم التقليدية السائدة في مجتمعاتهم، العائلة تعتبرهم أكثر مصدر هيبة من أن يكونوا مصادر قوى ووكلاء تغيير فيها. السبب في ذلك هو عدم استعداد النظم التقليدية (الأسرة الممتدة والحمولة) تقبل معايير وقيم حديثة تغيّر في فلسفتها ووظيفتها (ربيع، 2004).

أما بالنسبة للصحة النفسية فيشير أحد الأبحاث في هذا المجال إلى أن الأشخاص الذين ينحدر أصلهم إلى "عائلات متعددة الزوجات" (بولوجاميا)، يعانون من تصوّر ذاتي وتقييم ذاتي منخفض أكثر من الأشخاص الذين أصلهم من "عائلات أحادية الزوجات" (مونوجاميا) (Al-Krenawi, et.al., 2002). هذه النتائج تشير أيضاً إلى أن عادات وتقاليد المجتمع لها دور مهم في انتشار الأمراض الوراثية. لكن إذا كان تعدد الزوجات شيء طبيعي في المجتمع، فسوف لا ينتج عنه مشاكل

نفسية، لأن هذا الشكل الأسري سوف لا يكون شاذًا ولا يؤثر في نفوس الأطفال وشخصياتهم سلبيا، كما هو الحال اليوم. الأسرة العربية في إسرائيل هي أحادية الزوج وتعدد الزوجات هو أمر غير قانوني وغير مألوف اجتماعيا أيضا. من هنا يتكون عند الأطفال من عائلات متعددة الزوجات تصور ذاتي متدني ومشاكل شخصية أخرى.

في المجتمع العربي ينقص الأطباء النفسيون والمتخصصون لذلك تنعدم المساعدة وتقديم الدعم والعلاج لهؤلاء المحتاجين وغيرهم ممن يعانون من مشاكل نفسية وسلوكية. هذا النقص يرجع في الأساس إلى سياسة التمييز التي لا تخصص وظائف وميزانيات كافية للوسط العربي. المؤسسات المختصة لا تعطي هي أيضا الإرشاد والتوعية الكافية للناس ولا تبادر في بناء مشاريع وخطط علاجية مناسبة لمثل هذه الفئات المحتاجة (The Galilee Society, on-line).

هناك مثلا نقص كبير في الخدمات النفسية والاجتماعية للأطفال وخصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة منهم في المدارس العربية، فمثلا 36.2% من المدارس العربية فيها استشارة تربوية، بينما 78.7% في المدارس اليهودية، والاستشارة النفسية 40% في المدارس العربية بينما في المدارس اليهودية تصل إلى 83.2%. فحسب معطيات مراقب الدولة سنة 1997 حصلت المدارس العربية فقط على 35% من ساعات الاستشارة التي كانت مخصصة لها (المصدر السابق).

نقص الخدمات في مجال الاستشارة التربوية والنفسية يؤدي إلى ازدياد حدة العنف، الانتحار والأمراض الاجتماعية والنفسية المختلفة. المجتمع العربي يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة (فقر، بطالة، ضائقة سكنية، مشاكل صحية...) تجعل فئات كثيرة متضررة تدخل في دائرة الأمراض النفسية (المصدر السابق).

الخدمات الصحية في الوسط العربي

تدريجياً تم فتح عيادات صحية في القرية العربية من قبل وزارة الصحة وصناديق المرضى المختلفة (صندوق المرضى العام، صندوق المرضى مكابي، صندوق المرضى ميئوحيديت وصندوق المرضى ليثوميت) التي بمجملها لا تكفي لسد حاجات أبناء الأقلية العربية كيفما في المجتمع اليهودي حيث توجد عيادة صحية أولية واحدة لكل 8.600 مواطن بينما عند العرب عيادة صحية أولية واحدة لكل 11.800 مواطن، وفي المدن اليهودية عيادة صحية مهنية لكل 15.500 مواطن توجد بينما عيادة صحية واحدة من هذا النوع لكل 29.500 مواطن عربي (דו"ח סיכוי 2004).

جدول 23: نسبة المنتسبين لصناديق المرضى في القرى والمدن العربية 31.12.05

صندوق المرضى العام	صندوق المرضى ليثوميت	صندوق المرضى مكابي	صندوق المرضى ميئوحيديت	
74.2	10.3	6.7	8.8	مدن
85.6	7.5	1.9	5.0	قرى صغيرة

المصدر: بندלק، ز. (يوني 2006). חברות בקופות חולים 2004-2005.

ירושלים: המוסד לביטוח לאומי

جدول 24: نسبة المنتسبين لصناديق المرضى في بعض القرى والمدن العربية

31.12.2005

صندوق المرضى ميثوحيديت	صندوق المرضى مكابي	صندوق المرضى ليثوميت	صندوق المرضى العام	
12.3	15.0	12.9	59.8	الناصره
11.9	18.9	5.5	63.7	شفاعمرو
0.4	8.5	12.8	77.9	كفر ياسيف
7.1	0.6	0.2	92.1	عين ماهل
13.1	4.2	0.1	82.7	أم الفحم
3.9	7.4	3.1	85.6	الطيبة
0.6	9.6	0.6	89.3	جلجولية
2.0	17.7	2.3	78.1	قلنسوة
0.2	0.3	10.5	89.0	كفر قاسم
0.6	0.7	0.5	98.2	تل السبع
0.1	0.8	13.7	85.4	حورة

المصدر: المصدر السابق

الأغلبية الساحقة من المنتسبين لصناديق المرضى متواجدة في صندوق المرضى العام، وهو الأول الذي بدأ يقدم خدماته للعرب منذ قيام الدولة. صندوق المرضى العام تابع لنقابة العمال العامة وإلى حزب العمل الذين يعتبران نشيطين في الوسط العربي. الصناديق الأخرى هي مستقلة ولا توجد لها شعبية كبيرة بين المواطنين العرب كما لصندوق المرضى العام التي تتبع له معظم مستشفيات البلاد. شعبية

هذه الصناديق منوطة بنوعية وكيفية الخدمات التي تقدّمها للمريض. بشكل عام هناك نقص في العيادات والمختبرات المختصة في كل الوسط العربي، فحتى اليوم لم تفتح هذه الصناديق مستشفى واحدا للوسط العربي.

سنة 1993 بادرت وزارة الصحة بفتح وتجهيز مراكز لرعاية الطفل في القرى والمدن العربية من أجل سد الفجوة بينها وبين القرى والمدن اليهودية. حتى سنة 2002 تم بناء 68 "مركزا لرعاية الأم والطفل"، من ضمنها ثلاثة في قرى بدوية غير معترف بها. لقد أُقرّت في سنة 2001 ميزانية بمقدار 2044 مليون شيقل لفتح "عيادات لصحة العائلة" في القرى والمدن العربية ومبلغ 891 ألف شيقل (أقلّ بحوالي 26% من ميزانية 2000) لنفس الغرض للقرى البدوية. 265 ألف شيقل خُصّصت لدورات تأهيل الممرضات البدويات في مستشفى برزلي. لقد خُصّصت كذلك ميزانية بقدر 5،14 مليون شيقل لمكافحة العاهات المولودة عند الأطفال الرضع في كثير من القرى والمدن العربية مثل: حوره وتل السبع في النقب، وفي أبو غوش، الطيبة، قلنسوة، باقة الغربية، الناصرة وضواحيها. ومبلغ بمقدار 820 ألف شيقل خُصّص لمشروع تدخل بموضوع وفات الأطفال الرضع (סבירסקי ואחרים, 2001).

الميزانية لسد الفجوات عند أبناء الأقليات والتي تعتبر المصدر الأساسي لبناء وفتح "عيادات طبية" وصل سنة 2001 إلى 8 مليون شيقل — ما يقارب 9% أقلّ من الميزانية لسنة 2000. حسب ادعاء وزارة الصحة فإنّ انخفاض الميزانية يرجع إلى سياسة التقليل العامة التي مسّت بكل ميزانيات الدولة (المصدر السابق).

هذه البرامج لسد الفجوات بين العرب أنفسهم وبين المجتمع اليهودي لا تكفي لسد كل احتياجات المجتمع العربي الصحية، إذ هناك نواقص كثيرة في مجال الصحة

العامة والخاصة التي تحتاج إلى ميزانيات كبرى وبرامج بعيدة المدى من أجل التغلب على المشاكل المتراكمة في هذا المجال منذ قيام الدولة حتى اليوم. التزايد السكاني في الوسط العربي كبير ويحتاج إلى خدمات صحية تواكبه وتستجيب للمشكلات الخاصة المتعلقة بالأمراض الوراثية والأمراض الأخرى. التأمين الصحي للعرب لا يختلف عنه عند اليهود ونسبة المنتسبين لصناديق المرضى مشابهة للتي في المجتمع اليهودي، إلا أن الخدمات التي تقدم للمؤمن العربي أقل بكثير من التي تقدم للمؤمن اليهودي (Neserat (Rabia), 1990; Reiss, 1988).

تنقص المجتمع العربي الخدمة الصحية الليلية أو الطارئة، فهي ليست مطبقة في كل الأماكن وكثير من المؤمنين لا يعلمون بوجودها. نتيجة ازدياد الحاجة في ساعات الليل وفي نهاية الأسبوع (عندما تكون العيادات المحلية مغلقة) بدأت تظهر في القرى والمدن العربية ظاهرة افتتاح مراكز طبية خصوصية تعمل على مدار الساعة، تقدم الخدمة في حالات الطوارئ (عادة بحوزتها سيارة إسعاف). المريض يدفع الخدمة في هذه المراكز على حسابه الخاص ولا يحق له استرجاع المبلغ من صندوق المرضى الذي ينتسب إليه.

الوعي الصحي عند العائلة العربية

الوقاية ناتجة عن لتوعية للأمراض والمخاطر الصحية التي من شأنها أن تنتشر في المجتمع. المسؤول الأول عن نشر التوعية الصحية بين المواطنين، هو المؤسسات الرسمية باعتبارها المسؤولة عن صحة المجتمع وسلامته. وزارة الصحة، ثم صناديق المرضى على اختلافها وكذلك المؤسسات التربوية على اختلافها أيضاً، تتحمل مسؤولية نشر الوعي الصحي بين المواطنين وعند كل الأجيال. لقد تحسّن الوعي

الصحي في الوسط العربي بعدما فتحت العيادات الطبية في القرى العربية وبعدها فتحت مراكز رعاية الأم والطفل وبعدها ارتفع مستوى التعليم والثقافة عند فئات كثيرة في المجتمع. يمكن القول بأن التوعية في المجتمع العربي لا زالت غير منتظمة وغير منتظمة وغير كافية.

فمثلاً، لا زالت نسبة المدخنين العرب أعلى منها عند اليهود، حيث وصلت نسبة المدخنين العرب حسب تقرير وزارة الصحة لعام 2003-2004 إلى 45.1% مقابل 28.5% فقط عند اليهود، نسبة المدخنين العرب في الصف السادس، الثامن والعاشر وصلت سنة 2002 إلى 14.2% بينما وصلت عند الطلاب اليهود إلى 3.1% فقط (مשרד הבריאות, 2005). نسبة التدخين لها علاقة بالتوعية المبكرة عند الأجيال الشابة بالذات وردعهم عن هذه الآفة الخطيرة، فهنا يكون دور الأسرة في الأساس ثم المؤسسات التربوية والمراكز الصحية المتواجدة في محيط الأولاد والشباب. أما تدخين الكبار يمكن الحد منه إذا كانت هناك توعية صحية، نفسية، واجتماعية مكثفة وهادفة من قبل الجهات المختصة.

هناك تحسّن في التوعية لدى الفتيات العربيات بما يخص الإنجاب وضرورة متابعة الفحوصات الطبية أثناء الحمل. الجيل المثالي لإنجاب الطفل الأول هو 23، 29% حسب رأي الفتيات العربيات و 26، 6% حسب رأي الفتيات اليهوديات والجيل المثالي لإنجاب الطفل الأخير هو 32، 86% عند العربيات و 37، 13% عند اليهوديات (פוגל-ביז'אוי ובכר, 2003). يتبين من هذا البحث أنه لا يوجد فرق شاسع بين كلتا الفئتين. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البحث قد أجري على طالبات كلية لأعداد المعلمين، أي فتيات ونساء صغيرات السن ومثقفات، وليس على كل النساء العربيات من كل الفئات الاجتماعية. ولو أجري هذا البحث على عيّنة ممثلة

للمجتمع كله وكانت النتائج ربما غير هذه. الرجل العربي يقرر في العائلة أكثر من المرأة وله حق القرار في عدد الأولاد والجيل الذي ينبغي أن لا تنجب فيه المرأة. القرار إذاً ليس قرار المرأة لوحدها وإنما يصحبه قرار الرجل أيضاً.

اليوم تبادر صناديق الصحة بين الفينة والأخرى في تقديم المشورة وإعطاء النصائح للأسرة عن طريق ندوات تقيمها في مراكزها المنتشرة في القرى والمدن العربية وتتلقى الأمهات الإرشاد بعد الولادة ورعاية الطفل. لكن في منطقة النقب تمارس "جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية" دورها في توعية الأسرة عن طريق الحضانات، المدارس وعن طريق برامج خاصة للقرى غير المعترف بها بالذات (The Galilee society, on-line).

حسب معطيات قد جمعها "المركز الطبي نبيه تسيونه" من قبل "دائرة تسجيل السرطان الطبية" التابعة لخدمات الصحة الشاملة في وزارة الصحة الإسرائيلية، تبين أن حالات الإصابة بسرطان الأمعاء عند النساء العربيات أكبر ب 20% من النساء اليهوديات. لقد أرجع المركز السبب لقلّة وعي وقلّة توجه النساء العربيات لإجراء فحوصات مبكرة حول هذا المرض (Arabynet.com, on-line). الإصابة بسرطان الثدي عند النساء العربيات ارتفع من سنة 1980 حتى سنة 2000 إلى 140% (أي من 100.000/16.1 امرأة للسنوات 1980-1982 ارتفعت إلى 100.000/28.8 في السنوات 1998-2000) مقابل 37% (أي من 100.000/69.6 امرأة إلى 100.000/95.4) عند النساء اليهوديات (משרד הבריאות, 2005). النساء العربيات والدرزيات لا يقدمن كثيراً على فحوصات الكشف المبكر لسرطان الثدي، لأنهن لا يشعرن بالارتياح من هذا الفحص (عيب)، كما ويعتقدن أن لا جدوى من هذه الفحوصات بسبب عدم وجود العلاج لمثل هذا المرض، ويعتقدن كذلك أن هذا

الفحص ربما يكون مضرًا للصحة إضافة إلى خوفهن من الآلام لبعض الفحوصات مثل CBE (Azaiza & Cohen, 2006).

وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن 33.3% من النساء اليهوديات يمارسن الرياضة مقابل 5.6% من النساء العربيات ذوات 12.5 سنوات تعليم، والنتيجة لا تتغير رغم ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي، إذ أن 30.9% من اليهوديات الأكاديميات يفعلن ذلك مقابل 8.6% فقط من الأكاديميات العربيات (مשרד הבריאות, 2005). هذه المعطيات الرسمية تشير إلى قلة الوعي الصحي عند النساء العربيات في هذا المجال.

وجد أحد الاستطلاعات أن العرب أقل إقدامًا على الفحوصات المتعلقة بسرطان الأمعاء الغليظة، والمعروف عنها أنها من الأمراض المنتشرة في صفوف العرب واليهود على حد سواء والتي تعتبر من الأمراض العصرية. 45% من اليهود الذي تخللهم الاستطلاع تقدموا لهذا الفحص ولو مرة واحدة في حياتهم، بينما النسبة عند العرب كانت 21% فقط. الاستطلاع يشير إلى أهمية دور طبيب العائلة في توعية المريض وكذلك دور صناديق المرضى للتعرف على عوارض المرض المبكرة لإنقاذ حياة المصابين (لازايזה وكوهن, 2006).

أما بالنسبة للمخدرات فقد أجري استطلاع في الوسط العربي حول حملة التوعية التي جرت في 37 قرية ومدينة عربية، بين شهر مارس وشهر أبريل 2002 بعنوان "إما الحياة وإما المخدرات"، وتبين أن ما يقارب الربع من المستطلعين قالوا بأن المخدرات منتشرة في بلادهم. النصف تقريبًا قالوا أن المخدرات لم تتراجع في الأشهر الأخيرة، وأكثر من النصف قالوا أنهم لم يعلموا ولم يسمعوا عن حملة التوعية (סמית, 2006). يستدل من ذلك أن التوعية الصحية في الوسط العربي إما

أن تكون غير منظمة وفعالة أو أن الناس لا يهتمون بحملات كهذه لقلّة الوعي الصحي والتربية الصحية لديهم.

هناك تغير في موقف العرب تجاه عدد الأولاد في الأسرة. تراجع عدد الأولاد في الأسرة العربية إلى معدل خمسة أفراد في الأسرة بعد أن كان أكثر من ثمانية أفراد في سنوات سابقة (لحم"ص, 2005).

المرافق الطبية المتواجدة في أماكن السكنى إضافة إلى دور وسائل الإعلام على اختلافها ساهمت جميعها في تحسين الوعي الصحي عند قطاعات كبيرة من المجتمع العربي. هنا يدخل أيضا ارتفاع مستوى التعليم والثقافة العامة عند العرب في إسرائيل التي تجعلهم يهتمون بأحوالهم الصحية. رغم هذا الوعي تبقى الحاجة ملحة لتحسين قنوات التوعية وتكثيفها، لأن صحة المجتمع العربي والعائلة العربية خاصة، لا زالت، حسب المعطيات والنتائج المنشورة، أسوأ بكثير منها في المجتمع اليهودي.

صحة المسن العربي

صحة المسن العربي تنعكس بنسبة تواجدهم في المجتمع وبتقييمهم لصحتهم. نسبة المسنين العرب أقل بكثير من نسبة المسنين اليهود وهذا يرجع إلى نسبة الوفيات العالية من بينهم. تبلغ نسبة المسنين العرب 8,3% بينما عند اليهود فتبلغ 11,5%. 49% من الرجال اليهود أبناء جيل 65 فما فوق قيّموا وضعهم الصحي بأنه "جيد إلى جيد جدا" بينما فقط 31% من الرجال العرب قيّموا صحتهم بأنها "جيدة". أما بالنسبة للنساء اليهوديات في نفس الجيل كانت النسبة 35% للنساء العربيات 29% فقط. السبب في ذلك يرجع إلى نوعية ومستوى الخدمات الصحية

المقدمة لهذا الجليل إضافة إلى الوعي المبكر لزيارة الطبيب. ينقص المسن العربي أيضا مختصون في "علم الشيخوخة" (The Galilee Society, on-line).

نسبة المصابين بمرض السكري عند الرجال العرب بجيل 55-64 وصلت سنة 2001 إلى 23% بينما عند الرجال اليهود إلى 15.3% فقط، وعند النساء العربيات في نفس الجيل إلى 36.7% مقابل 13.3% عند النساء اليهوديات فقط. الأمراض الخبيثة منتشرة أيضا لدى المسنين العرب وتكاد تصل إلى النسبة عند المسنين اليهود. أمراض القلب منتشرة أكثر عند الرجال العرب من جيل 56 فما فوق وتفوق نسبة النساء التي تنتشر عندها الأمراض الخبيثة وأمراض السكري أكثر. وتشير المعطيات إلى أن النساء العربيات يتصفن بالسمنة أكثر من النساء اليهوديات (משרת הבריאות: פרסום 226, 7/2005)

في سنة 2001 وصل عدد المسنين العرب إلى 38.500 ، العدد المتوقع لعام 2020 هو 92.100 مسن، أي زيادة بمعدل 2.5 أضعاف. وكما تبين من الدراسة أن الأمراض المزمنة آخذة بالازدياد كلما ارتفع الجيل. جيل المسنين العرب أقل بكثير من أجيال المسنين اليهود، بمعنى أنهم بحاجة إلى عناية طبية واجتماعية أكثر. المسنون العرب الذين يعيشون لوحدهم والذين هم بحاجة إلى مساعدة ورعاية، هم أكثر بضعفين من المسنين اليهود. 30% من المسنين العرب (39% نساء و 20% رجال) مقابل 14% من المسنين اليهود (17% نساء و 11% رجال) بحاجة إلى مساعدة في الحياة اليومية وفي قضاء الحاجات الأساسية مثل، الملابس، النظافة، الأكل، المشي، القيام من السرير الخ (Azaiza & Brodsky, 2003). أمراض الشيخوخة عند العرب لا تختلف عن الأمراض في المجتمع اليهودي، إلا أن الخدمات الصحية تنقص المسن العربي أكثر من المسن اليهودي الذي يتمتع بكل الخدمات اللازمة له. قلة

الخدمات الصحية العامة في الوسط العربي لمي خير دليل على نقص وقلة الخدمات الخاصة بالمسنين العرب. جيل الشيخوخة بالذات بحاجة إلى رعاية طبية وخدمة مكثفة ومتخصصة من قبل صناديق المرضى ومؤسسات التأمين الوطني. المسنون العرب لا يحصلون على كل هذه الخدمات وبالشكل اللازم. الأسرة العربية تعيش ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة ولا تستطيع أن تسدّ مكان المؤسسات الرسمية في إعطاء المسن حقه في الرعاية والخدمة اللازمة.

الظاهرة الآخذة بالازدياد اليوم هي، افتتاح بيوت للمسنين ومراكز يومية يقضي فيها أبناء هذا الجيل أوقات فراغهم. كمجتمع تقليدي كان رأي المجتمع العربي من بيوت المسنين سلبي، لكن في ظل التغيرات التي حصلت في المجتمع ازداد استخدام مثل هذه المؤسسات من أجل المسن. في بحث أجري على 60 قريبا لمسنين يعيشون في بيت المسنين في دبوريه، تبين أن 88% منهم كان له موقف سلبي تجاه بيوت المسنين قبل دخول قريتهم إليه، بعد ستة أشهر من مكوث المسن في بيت المسنين تغيرّ الموقف إلى إيجابي وكانوا 83% راضين من العناية الصحية والخدمات الأخرى في المؤسسة. 90% قالوا أنهم يزورون قريتهم في المؤسسة مرة على الأقل في الأسبوع وأنهم بالإضافة إلى 75% قالوا أنهم يريدون أن يشاركوا في أي تغيير إيجابي له علاقة بقريتهم (סולמאן ועזאזיה, 2005)

الوضع الصحي للمسن العربي يبقى متعلقًا بالخدمات التي تقدمها صناديق المرضى ومؤسسات التأمين الوطني، يصعب على الأسرة العربية الوقوف أمام هذا التحدي الذي يدعى "جيل الشيخوخة" وما يترتب عليه من رعاية في كل المجالات. هنا تضعف الأسرة ولو أنها تحاول في كثير من الحالات الصمود أمام هذا التحدي. ضعفت مكانة المسن في المجتمع والأسرة والقيم السائدة تجاهه، ولم تعد

كما كانت عليه من قوة وثبات، مما أدى في كثير من العائلات إلى اعتبار المسن
عالة اجتماعية واقتصادية عليها وليس فخرا ووقارا لها.

ورد في هذه الدراسة أن الأسرة العربية تعاني من مشاكل صحية وبيئية كثيرة
وفي نقص في الخدمات الصحية اللازمة. الدولة ومؤسساتها هي المسؤولة إلى حد
كبير عن نقص الخدمات اللازمة وتردي الأوضاع الصحية والبيئية في الوسط
العربي، والتي تعتبر جزءاً من سياسة التمييز المستمرة منذ قيام الدولة حتى اليوم، ومن
ناحية أخرى تتحمل الأسرة مسؤولية التواطؤ مع المشكلات الصحية والبيئية التي
تعود عليها بالضرر، خصوصاً وأن بعض القيم الاجتماعية السائدة غير مرنة وغير
قابلة للتغيير من أجل التغلب على أمراض شائعة ونسبة وفيات عالية، مثل زواج
الأقارب. الأسرة العربية تعيش صراعاً حاداً في مواجهة التغيير الاجتماعي، وتخضع
إلى سياسة صحية غير عادلة من قبل مؤسسات الدولة وصناديق المرضى المختلفة.
الوضع الصحي العام لعرب إسرائيل يخطر جميع أفراد العائلة بكل أجيالها وأجناسها،
وهذا التهديد شأنه أن يؤدي إلى تضعُّع وهوان الأسرة العربية بشكل عام والمجتمع
العربي بشكل خاص.

الأسرة العربية تقف أمام المشاكل البيئية المحلية موقفاً سلبيًا. بما أن الأسرة العربية
كانت أسرة زراعية ذات وعي بيئي متميز بسبب قربها من الطبيعة والحياة البسيطة
إلا أنها تفتقر اليوم إلى هذا الوعي. تفتقر الأسرة العربية إلى الوعي البيئي ولهذا
عوامل عديدة تجعلها غير مبالية تجاه هذه القضية، منها، عملية التحضر التي جعلتها
تعتمد على المؤسسات الحديثة فيما يخص البيئة وصيانتها. الأسرة تتوقع من
السلطات المسؤولة أن تحافظ لها على البيئة فتتحنى جانباً بما يخص هذا المجال كما
هو الحال في المجتمعات المتحضرة. هذا ما نشاهده على سبيل المثال في حالة إضراب

السلطات المحلية في المدن الكبرى، فتتراكم النفايات على أطراف الشوارع وتنتشر الروائح الكريهة ويتشكل خطر الأوبئة والأمراض المعدية. في هذه الحالات لا يبادر الفرد أو الأسرة إلى أية حلول وإنما يتنحى جانبا إلى أن تقوم السلطات المسؤولة بدورها. وثمة عامل آخر هو التغير السريع الذي مرّ به المجتمع العربي والذي اصطحب معه "ظاهرة اللامعيارية" في المجتمع، بحيث أن المجتمع أصبح يتبع أكثر من معيار في حالة واحدة. النتيجة هي ظهور أشكال مختلفة لحالة أو موقف واحد. هنالك أناس يحاولون الحفاظ على البيئة المحلية من منطلق الوعي والمسؤولية وإدراكهم ضعف السلطة المحلية بالقيام بالواجب، وهنالك أناس على العكس من هؤلاء تماما فهم لا يبدون مسؤولية أو أية مبادرة ذاتية من أجل البيئة المحلية. هنا يتضح أن المجتمع يتأرجح بين معايير مختلفة في قضية أو ظروف حالة واحدة.

أما بالنسبة لموقف الأسرة من الأوضاع الصحية، فهي تبقى أسيرة للسياسة العامة التي تمارسها الدولة تجاه الأقلية العربية وسياسة صناديق المرضى المختلفة تجاه المؤمنین فيها. في نفس الوقت تبقى أسيرة للعادات والتقاليد وقلة الوعي الصحي. الأسرة لا تملك استراتيجيات عملية لمواجهة الأمراض الحضرية، مثل، أمراض القلب، السكري والسرطان. لا شك في أن الصحة تؤثر على سلامة الأسرة وانتاجية أفرادها، والصحة مسؤولة عن توفير مستوى معيشي جيد ورفاه للأسرة والمجتمع جمعاء. لا بد من برامج توعية للأسرة ومن تغيير السياسة الصحية الرسمية في الوسط العربي.

الأسرة والتعليم

مع قيام دولة إسرائيل انهار جهاز التربية والتعليم العربي الذي كان يعمل أبان الانتداب البريطاني. ومنذ ذلك الحين حل محله جهاز جديد تشكل وفقا لأيدولوجية وسياسة الدولة الحديثة. كل ما يخص التعليم من معلمين، ومناهج، ومدارس، وقوانين... الخ أصبحت خاضعة لسياسة الحكم العسكري الذي تدخل بشؤون التعليم العربي في مختلف المجالات (ألحنا، 1996؛ بنيمن ومناصور، 1992). والأوضاع الاقتصادية كانت آنذاك صعبة للغاية، وكان الفقر منتشرًا في القرى والمدن العربية، مما جعل الناس يهتمون بلقمة العيش قبل الاهتمام بالتعليم. وقد فرضت الدولة على العرب رسوم تعليم باهظة، مثل ضريبة الرأس "مس גלגול"، عرقلت تعليم كثير من الأولاد العرب (المصدر السابق). أما من الناحية الاجتماعية فكان المجتمع تقليديا-محافظا مما أدى إلى تعليم البنات حتى الصفوف الدنيا من المرحلة الابتدائية. والأوضاع السياسية لم تسمح بنشوء نخبة سياسية عربية من قادة سياسيين يطالبون ويسعون إلى تحسين التعليم العربي. ومن الناحية الثقافية لم يكن هناك طبقة مثقفين وأكاديميين يشاركون في العملية التعليمية وتخطيط المناهج الدراسية وتوعية الناس لضرورة التعليم ورفع المستوى الثقافي في المجتمع.

بدأ التعليم بالتحسن في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، بعدما انتهى الحكم العسكري سنة 1966. كثير من الباحثين العرب واليهود يدعي بأن جهاز التربية والتعليم العربي هو من أكثر النظم الرسمية تطورا في الوسط العربي. لكن هل يقاس تطور التعليم بشكل كمي أو كيفي؟ هل ازدياد المدارس والمؤسسات التعليمية تعني تطور جهاز التعليم؟ الحقيقة هي أن تطور جهاز التعليم يقاس بشكل كيفي، أي حسب ما ينتجه ذلك الجهاز من شخصيات مبدعة، وعلمية، ومنتجة، وقيادية،

ذات هوية قومية واضحة ... إلخ ولا يقاس حسب عدد الخريجين منه أو عدد المدارس والمؤسسات التي يشملها.

رغم هذا التحسن "المزعوم" لا يزال يعاني التعليم العربي من مشاكل كثيرة يصعب حصرها في هذه الدراسة. لذلك سوف يكون الاهتمام هنا بعلاقة الأسرة العربية بالتعليم بشكل عام وفحص مدى تكيفها وعدم تكيفها مع قضايا التعليم بشكل خاص.

مراحل تطور جهاز التعليم

لا بد من وقفة تاريخية موجزة توضح تطور جهاز التعليم العربي من أجل التعرف على الأسباب التاريخية للمشاكل التي يواجهها التعليم العربي اليوم ويعاني منها.

مر التعليم العربي في البلاد بمراحل عصيبة منذ الفترة العثمانية حتى اليوم والتي لم تشجع ولم تمنح الناس فرص التعليم. في الفترة العثمانية كانت المدارس ضعيفة وهزيلة كما كانت الإمبراطورية كذلك، لم يكن بمقدورها ولا على سلم أولوياتها تطوير التعليم في فلسطين وتحقيق الرقي والتقدم الحضاري. ولم تتح فرص التعليم لكل فئات الشعب، فمن كان يعيش قريبا من المدن كان يحظى بمستوى تعليم أفضل ممن كان يعيش في القرى. معظم السكان العرب، أي ما يقارب 70% منهم، كانوا يعيشون في القرى ويعملون في الزراعة. كان التعليم باللغة التركية، بعكس المدارس اليهودية والمدارس المسيحية التي حظيت باستقلالية، باعتبارها تابعة "لأهل الذمة"، فكانت منظمة ولها منهجية واضحة وكانت لديها الحرية أن تدرّس باللغة

التي تريدها. لذلك كان معظم المثقفين والأدباء والسياسيين العرب في فترة ما قبل قيام الدولة من المسيحيين (מחנכים, 1996).

عند استبدال الحكم التركي بالاستعمار البريطاني على فلسطين بدأت حكومة الانتداب بإدخال تغييرات على جهاز التربية والتعليم تتناسب وسياساتها الاستعمارية. بادئ ذي بدء أخذ الانتداب البريطاني بإبدال المدارس الحكومية التركية بمدارس حكومية إنجليزية. فقد استمرت المدارس المسيحية واليهودية وقويت إبان الانتداب البريطاني وإلى جانبها أقيمت مدارس الأوقاف الإسلامية التي خدمت سكان القرى في الأساس لأن حكومة الانتداب لم توفر فرص التعليم لكل فئات الشعب. وهكذا نشأت أربعة أنواع مدارس: (1) حكومية إنجليزية (عادة في المدن وضواحيها)، (2) مسيحية (بإدارة محلية وإدارة أجنبية)، (3) يهودية (في الموشاف والكيوتس) (4) ومدارس أوقاف إسلامية (عادة في القرى). هذا التغير من حال إلى آخر لم يخدم تطور جهاز التعليم لأنه لم يحقق الاستمرارية وإنما ألغى ما قبله وأنشأ جهازاً جديداً مكانه. هذا التغير لم يطرأ على المدارس المسيحية واليهودية وإنما اقتصر على المدارس الرسمية، الحكومية، التي من المفروض أن تخدم معظم، بل كل أبناء الشعب الفلسطيني. كانت مدارس الانتداب ترفض ما يقارب نصف الطلاب المتقدمين للدراسة، مما ساعد على انتشار الأمية والجهل بين الناس (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، on-line).

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين أقيمت دولة إسرائيل التي غيرت هي أيضاً بدورها كل سياسة التربية والتعليم ونهجها عند العرب. فالمدارس الحكومية البريطانية أغلقت واستبدلت بمدارس حكومية إسرائيلية. أما المدارس المسيحية فاستمرت قائمة، والمدارس اليهودية أصبحت تحت رعاية الدولة، أما مدارس

الأوقاف الإسلامية فقد أغلقت بسبب إغلاق الحدود مع الضفة الغربية ومنعت الدولة مؤسسات الأوقاف في القدس من ممارسة أية نشاطات داخل الخط الأخضر.

بذلك يكون جهاز التربية والتعليم الذي خدم أغلبية أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتحديد المسلمين، قد مرّ بمراحل وسياسات مختلفة منعت وصعّبت تطوره وتقدمه، بعكس المدارس المسيحية واليهودية التي ازدادت حرية وتقدما ودعمًا وازدهارا كلما تغيّر نظام الحكم في الدولة. الأكثرية العربية المسلمة لم تحظ بجهاز تربية وتعليم يحقق لها التطور والتقدم، لذلك كانت نسبة الأمية وعدم اهتمام الناس بالتعليم كبيرة جدا حيث وصلت إلى 70% في فترة الانتداب البريطاني. وسياسات التجهيل عبر الأزمنة والعصور طمست اهتمام العائلة العربية المسلمة بالتعليم وجعلتها تركز على توفير لقمة العيش لأبنائها بدل تعليمهم، لأن الحاجات الأساسية للحياة كانت على سلم أولوياتها في مجتمع القرية.

مع قيام دولة إسرائيل بدأ يتبلور جهاز تربية وتعليم عربي جديد رغم المعوّقات التي أحاطت به منذ نشأته. كانت الأوضاع الاقتصادية صعبة والمجتمع تقليدي-محافظ ولم تكن هناك أحزاب عربية أو سلطات محلية أو وعي سياسي، ولم تكن تتواجد آنذاك فئة مثقفة تساهم في بناء هذا الجهاز وقيادته.

في سنة 1948 كانت فقط 45 مدرسة ابتدائية لكل الوسط العربي 45 مدرسة ابتدائية فقط تعلم فيها 9.991 طالب وطالبة (ص"م، 2004)، وفي سنة 1951 كانت مدرسة ثانوية واحدة في شمال البلاد تدعى "الكوليج العربي". النقص في المعلمين وخصوصا المؤهلين منهم أدى إلى تعيين معلمين يهود شرقيين في المدارس العربية، فوصلت نسبتهم إلى ما يقارب 20% من مجمل المعلمين في المدارس العربية. أما المعلمون العرب فكانوا يخضعون لسيطرة السلطات ومراقبتها الشديدة

وخصوصا جهاز الحكم العسكري بغية صدهم عن النشاط والتأثير السياسي باعتبارهم الفئة المثقفة والمؤثرة في المجتمع. أما المناهج المدرسية فكانت تترجم عن اللغة العبرية إلى اللغة العربية ولم يطرأ عليها تغيير إلا بعد 23 سنة، بعد توصيات لجنة يديلين ولجنة بيلد (لجان من أجل إصلاح التعليم العربي) التي تلتها مباشرة في أوائل السبعينات (אלחנאן, 1996).

جدول 25: عدد المدارس في الوسط العربي من سنة 1948/49 حتى سنة 2004/2005

/2004 2005	/2003 2004	/1999 2000	/1989 1990	1979 / 1980	/1969 1970	/1959 1960	/1948 1949	
454	442	401	330	312	219	139	45	مدارس ابتدائية
138	132	106	69	43	4	-----	-----	مدارس إعدادية
103	105	74	80	51	18	5	1	مدارس ثانوية عامة
23	22	4	43	31	16	----	----	مدارس صناعية/ تكنولوجية
----	-----	-----	2	2	1	1	-----	مدارس زراعية

المصدر: لم"ס, 2005

جدول 26: عدد الطلاب في المدارس العربية من سنة 1948/49 حتى سنة

2004/05

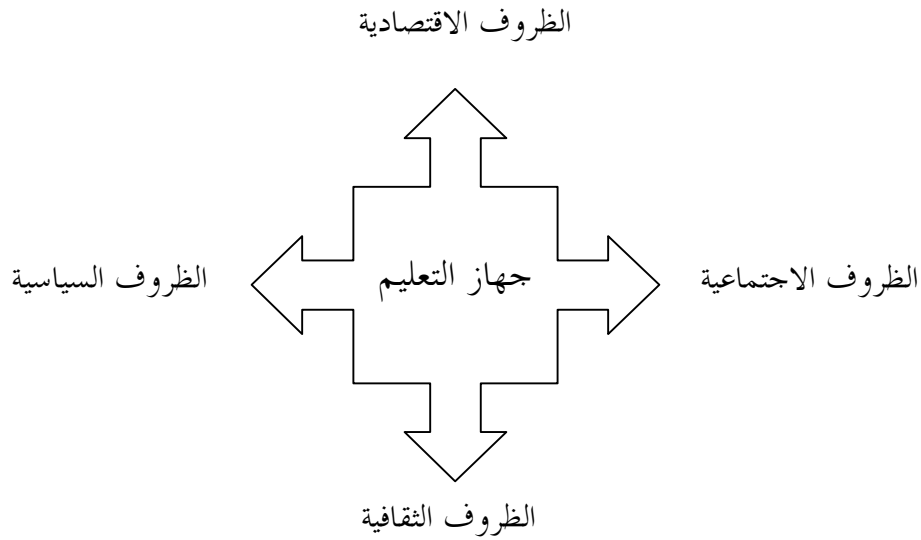
2004/05	2003/04	1999/00	1979/80	1969/70	1959/60	1948/49	
84.000	83.305	55.480	17.344	14.211	7.274	1.124	رياض أطفال
209.594	206.518	179.446	121.101	85.094	36.652	9.991	مدارس ابتدائية
2.323	2.177	2.194	884	355	77	----	مدارس التعليم الخاص
67.927	63.414	47.844	14.803	2.457	-----	----	مدارس إعدادية
64.873	60.471	49.543	22.473	8.050	1.956	14	مدارس ثانوية

المصدر: لم"ص، 2005.

أوقف الحكم العسكري حتى منتصف الستينيات حركة التطوير في الوسط العربي. والظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية كانت متخلفة وكذلك جهاز التربية والتعليم. تطوّر عدد المدارس والطلاب كان سريعاً لكن ظروف المدارس والتعليم بشكل عام عانى من تخلف كبير في شتى المجالات، حيث

لم تتوفر خدمات اجتماعية في المدارس، لم تتواجد مدارس للتعليم الخاص، الروضات كانت شبه معدومة. ومعظم المعلمين كانوا غير مؤهلين، والمناهج كانت مترجمة عن العبرية... وغيرها من المشاكل التي واجهت جهاز التعليم العربي آنذاك وأثرت فيما بعد على تطوره وتقدمه.

النموذج التالي يبين مكانة جهاز التربية والتعليم من النظم الأخرى التي تؤثر عليه وعلى تطوره:



البيئة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية التي كانت محيطة بجهاز التربية والتعليم كانت في حالة متردية ومتخلفة بحيث يمكن من خلالها استنتاج سوء وتردّد جهاز التعليم العربي خلال العشرين سنة الأولى من قيام دولة إسرائيل. فبيئة جهاز التربية والتعليم تعكس مدى تطور أو تخلف هذا الجهاز، إذ لا يمكن له أن يكون متطورا ما دام موجودا في بيئة غير متطورة لا تساعد على التقدم والنهوض. المجتمع العربي كان تقليديا؛ يعيش ظروفًا اقتصادية صعبة، يرضخ تحت نظام الحكم

العسكري، ينقصه المثقون والحركة الثقافية. في ظل هذه الظروف كان من الصعب على جهاز التعليم أن ينهض ويلبي حاجات المجتمع.

الأسرة العربية واجهت مصاعب كثيرة في تعليم أبنائها أثناء فترة الحكم العسكري. كانت المدارس قليلة ولم تتواجد في كل قرية مما عرقل ذهاب البنات خاصة إلى المدارس، لعدم سماح كثير من الآباء لهن بالذهاب إلى المدارس البعيدة عن مكان السكنى. وبالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرّ بها المجتمع العربي فرضت الدولة رسوم تعليم باهظة، تدعى "ضريبة الرأس" (מס גלגולת) على كل أفراد الأسرة الذين تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة فما فوق. وكذلك لم تتوفر الكتب الدراسية والمناهج الملائمة لثقافة المجتمع واحتياجاته، إضافة إلى نقص المعلمين المؤهلين وفرض التعليم المختلط حتى في الصفوف العليا، وأخيرا العراقيل المقصودة للطلاب الراغبين في الانتساب إلى المعاهد العليا والجامعات. كل هذه العوامل جعلت الأسرة العربية تقف أمام تحدٍّ لم يسبق له مثيل في تاريخ التعليم العربي (אלחנאג, 1996; מרעלי, 1975; אממרח, 1993).

في الماضي كانت الأسرة العربية تدرّب أبنائها على اكتساب مهنة. وكانت مهنة الفلاح هي الشائعة إضافة إلى مهن أخرى مثل: الحدادة، والنجارة، والبناء، والتجارة، والحرف اليدوية البسيطة. كانت الأسرة مدرسة مهنية بالنسبة للأبناء والبنات. أما اليوم فتوجد المدارس والمعاهد المهنية التي تقوم بهذا الدور لأن المهن أصبحت بحاجة إلى دراسة نظرية وعملية واسعة ومكثفة.

ظلت نظرة المجتمع العربي تجاه التعليم المهني سلبية لأن العمل اليدوي يعتبر أقل شأنًا من العمل العقلي. لهذا السبب لم يتجه سابقا إلى هذه المدارس والمعاهد إلا الطلاب الضعفاء الذين لم يستحقوا إكمال التعليم في المدارس النظرية. فهناك من العائلات التي فضّلت إخراج أبنائها إلى مجال العمل بدل أن يتعلموا في المدارس المهنية خوفا من وصمة الضعف والفشل، لأن التعليم فيها كان يُعتبر فقط للطلاب الضعفاء والفاشلين في التعليم (אלחנאן, 1996).

كما بدأ اتجاه الأسرة العربية نحو التعليم المهني بالتحسن، كذلك بدأ موقف الأسرة نحو التعليم الخاص بالتحسن أيضا. كثير من العائلات العربية كانت تحجل من إظهار أطفالها المعاقين، أو ذوي الاحتياجات الخاصة على المجتمع فكانت تحاول أن تبعدهم عن مؤسسات التعليم الخاص للحفاظ على مكانتها وهيبتها. لقد عانى المجتمع العربي من نقص المدارس والمؤسسات لذوي الاحتياجات الخاصة لسببين رئيسيين: الأول: لأن الأسرة العربية لم تتعاون في هذا المجال ، والثاني: لأن المدارس والمؤسسات كانت شبه معدومة ولم يكن هناك مختصون عرب في هذا المجال (אלחנאן, 1996). يعتبر التعليم الخاص متخلفا مقارنة بالوسط اليهودي. اليوم يصل عدد المدارس للتربية الخاصة إلى 47 مدرسة فقط، منها 36 ابتدائية يتعلم فيها 1.946 طالبا وطالبة (חידר, 2005) كما أُفتتحت تخصصات للتربية الخاصة في كل الكليات لإعداد المعلمين العرب.

الميزانيات وكل ما يتعلق بإصلاحات وتطوير جهاز التعليم العربي والمنهج الدراسية يعتبر حسب كل الأبحاث والتقارير التي أجريت في هذا المجال متخلفة بالنسبة إلى حاجات المجتمع ومقارنة مع جهاز التعليم اليهودي. تنقص المدارس

العربية الخدمات الاجتماعية والمادية التي بدونها لا يستطيع المنهاج الحديث أن يفي بأهدافه المنشودة على أحسن وجه. كثير من التقارير والأبحاث حذر من النقص في: الغرف التعليمية، المستشارين التربويين والنفسيين، المختبرات والقاعات الرياضية، المكتبات، الحواسيب، الممرضات... وغيرها (خيدر، 2005؛ ملخام، 1996؛ سبرسكي، 2002؛ أبو عصبه، 2004؛ لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2000).

كان جهاز التربية والتعليم العربي دائما في صراع مستمر مع التغيرات التي طرأت عليه، خصوصا السياسية منها. لم يستطع أن يتكيف مع ما فرض عليه من قوانين ومبادئ وسياسات بل خضع لها وعجز عبر مئات السنين من تقديم الخدمات التربوية والتعليمية لأبناء الشعب الفلسطيني كما يجب. تطور المجتمع كان بطيئا، والتغير الاجتماعي لم يكن سريعا لأن مستوى التعليم كان متدنيا عبر هذه الفترة الطويلة التي مرّ بها أسيرا للنظم السياسية المختلفة. كبت التعليم انعكس في الماضي ولا زال ينعكس سلبا على كل مجالات الحياة في المجتمع، لأن علم الاجتماع يؤمن اليوم بأن التعليم هو محرك المجتمعات إلى التقدم والازدهار.

تتابع القيادة التربوية والسياسية قضية التعليم العربي وتعتبرها من أهم القضايا على الإطلاق. أعضاء الكنيست العرب يناشدون دائما لتحسين المدارس والمرافق التعليمية، وكل المؤسسات التربوية الأخرى، "لجنة متابعة التعليم العربي" المنبثقة عن "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية" وغير ذلك من شخصيات وهيئات أهلية أخرى تحاول ممارسة الضغط على الوزارات الحكومية من أجل تغيير سياستها التربوية تجاه الوسط العربي. هذا ولا زال جهاز التعليم "يحتضر" لأنه لا يتلاءم من الناحية الكيفية والكمية مع احتياجات المجتمع العربي (أبو عصبه، 2006؛ أبو عصبه، 2004).

لقد كان تلخيص "تقرير جمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية" لسنة 2002-2003 كالتالي: "رغم ارتفاع معدل الأولاد العرب من 3-4 سنوات في الحضانات، ورغم ارتفاع معدل المتقدمين لامتحانات التوجيهي (البجروت) والحاصلين عليها، لا زال التعليم العربي يعاني من تخلف حقيقي مقارنة بالتعليم اليهودي. واضح أن هناك فجوات في تخصيص ساعات التعليم، وتأهيل المعلمين ومستواهم العلمي. المجتمع العربي يعاني من أزمة مستمرة في كل مجالات الحياة لأكثر من خمسين سنة، وفي استطاعة التعليم أن يساهم في تقدمه وتطوره. الدولة لها دور مركزي بذلك وعليها أن توفر الموارد لتحقيق هذه المهمة" (ד"ר סיכוי 2002-2003).

يمكن القول بأن مشاكل التعليم العربي استمرت بعد الستينيات وأن مصدرها الأساسي يرجع إلى السياسة المحففة تجاه المجتمع العربي. فعلى سبيل المثال، مشكلة المناهج الدراسية التي لا تستجيب إلى حاجات المجتمع العربي منذ قيام الدولة وحتى اليوم، ترجع أساساً لأهداف سياسية تربوية وقومية وليس لأسباب أخرى كقلة الموارد أو الكوادر المختصة في هذا المجال. يوجد اليوم نخبة من رجال التربية وذوي الاختصاص والعلم، الذين يستطيعون صياغة مناهج دراسية لكل المستويات وفي كل المجالات بحيث تتلاءم مع ثقافة وواقع المجتمع العربي، ولا ينقص المدرسة العربية المعلمون والمعلمات الذين يستطيعون تطبيق هذه المناهج.

مثال آخر هو النقص الكبير في دور حضانة يومية لجيل الغض (0-3 سنوات) في القرى والمدن العربية. نسبة هذه المساكن للعرب هي 2% فقط (36 مسكن للعرب فقط مقابل 1700 مسكن لليهود) مع أن العرب يكوّنون 19% من سكان الدولة ومع أن 23% من الأطفال في جيل 0-4 سنوات. لقد أثبتت الدراسات أن لمثل هذه الحضانات حسنات وفوائد كثيرة من أهمها أنها تُؤهل أبناء الجيل الغض للاندماج

السريع والناجح في المدارس مستقبلاً وتُكسبهم مهارات تجعلهم ينجحون في مسار حياتهم المستقبلية بسبب التأهيل والرعاية المبكرة، كما وتتيح للأهالي المشاركة في مجال العمل بدل البقاء في البيت. ونتيجة عدم تواجد هذه المساكن تترلق هذه الفئة مستقبلاً إلى ضائقة ومحنة اجتماعية واقتصادية كبيرة (דו"ח סיכוי 2002-2003).

كذلك شُحّ الميزانيات في جهاز التربية والتعليم مصدره سياسي وليس اقتصادي، كما كان سابقاً، لأن كل الميزانيات التي أُقرّت للتعليم العربي منذ قيام الدولة وحتى اليوم غير كافية لتحسينه، وإصلاحه وتطويره، وإنما هدفها السياسي هو الحفاظ على الوضع القائم، المسمى "بسياسة إطفاء الحرائق" (אלחאג, 1996; מרכז אדוה, 2003, דו"ח סיכוי 2003; אבו עסבה, 2005).

نتيجة هذه السياسة نقص ما يزيد عن 2500 غرفة تعليمية في المدارس، والصفوف مكتظة بالطلاب، والمناخ التعليمي فيها غير ملائم للعملية التعليمية والتربوية. حسب توقعات "لجنة متابعة قضايا التعليم العربي" فإنّ نصف البلديات العربية كانت غير متأكدة من افتتاح العام الدراسي الجديد (2005/2004) بسبب النقص الحاد في الغرف التعليمية والروضات (דו"ח סיכוי 2004-2003).

مرّ جهاز التربية والتعليم العربي بمراحل تاريخية وسياسية حدّت من تطوره. لا شك بأنّه تطور مقارنة لما كان عليه قبل قيام الدولة ومقارنة بالسنوات الأولى الصعبة عند قيام الدولة، لكنه رغم التطور السريع لا زال يعاني من مشاكل عديدة وكثيرة تجعله متخلفاً عن تلبية حاجات المجتمع ومقارنة بجهاز التربية والتعليم اليهودي (أبو عصبه، 2006).

علاقة الأسرة بالتعليم

تحرص الأسرة العربية اليوم على تعليم أبنائها. يعتبر التعليم مصدر للهيبة الاجتماعية لكل أفراد الأسرة، وليس فقط للشخص المتعلم. كثير من العائلات العربية مستعدة أن تبذل كل ما بوسعها من أجل تعليم أبنائها إذ أن التعليم أصبح قيمة عليا منشودة، ولأن التعليم يعتبر الوسيلة المثلى للصعود في السلم الاجتماعي وتحقيق الأهداف الفردية والجماعية (ربيع، 2004، 2005؛ אלחנאן، 1996، מרעז، 1975؛ דו"ח מיצ"ב 2007). ولم تعد الأسرة العربية تفرّق بين تعليم الولد وتعليم البنت، فمن خلال كتاب الإحصاء السنوي يُستدل على أن نسبة البنات في المدارس الثانوية العربية أعلى من نسبة الأولاد، وأن التحصيلات عند البنات العربيات أعلى منه عند الأولاد. (למ"ס، 2005). توجّه الأسرة اليوم هو الاستثمار في تعليم الأبناء الذي يضمن لهم راحة وسعادة وتحقيق الأهداف.

الإستراتيجية التي اتبعتها الأسرة العربية للتكيّف مع جهاز التعليم حتى سنوات الستينيات هي " إستراتيجية الوسطية". القصد من ذلك أن الأسرة لم تمنع أبنائها من التعليم رغم الفقر الذي ساد في تلك الفترة، ولم تمنع البنات من التعليم بتاتا رغم الموقف المحافظ تجاه التعليم المختلط. أيضا لم تعترض على المناهج والظروف التعليمية السيئة التي سادت آنذاك. لم تبذل الأسرة قصارى جهدها لتعليم كل أبنائها وبناتها ولكن أعطتهم الفرصة للتعلم بقدر ما تقتضيه الحاجة والظروف الأسرية في تلك الفترة. لعبت العادات والتقاليد دورا مهما في وتيرة ارتفاع مستوى التعليم، فقضية "التعليم المختلط" على سبيل المثال، التي لا زالت حتى اليوم تقلق الجهات المحافظة في المجتمع وخصوصا الدينية منها، جعلت هذه الفئة تمنع بناتها من الالتحاق بالتعليم فوق الابتدائي. لقد نجحت فئات محافظة في أم الفحم من إنشاء

مدرسة بنات ثانوية (مدرسة خديجة بنت خويلد)، مما يدل على تمسك فئات معينة بالتعليم المنفصل حتى اليوم، لأن أساس التعليم المنفصل يرجع لأسباب دينية وليس لأسباب اجتماعية فقط. الأسرة العربية مبنية اليوم أكثر من الماضي على مساواة الفرص بين الجنسين، لذلك ترى نفسها ملزمة بتوفير فرص التعليم للأولاد والبنات على حد سواء. ومتطلبات العصر الحديث تفرض على الأسرة تقبل التعليم المختلط كشرط أساسي للتكيف مع الأنماط الحياتية الجديدة. من هنا يمكن القول، بأن الأسرة حاولت ولا زالت تحاول أن تكيف نفسها مع هذه القضايا.

الوضع الاقتصادي الصعب للعائلة لا يمكنها من توفير المناخ الدراسي المناسب والمستلزمات المدرسية الأساسية لأبنائها. لذلك نسبة التسرب من المدارس العربية لا زالت هي الأعلى في الدولة. كثيرا من الأولاد العرب يتسربون من المدارس والنسبة تصل إلى 30% تقريبا. منذ سنة 1990 وحتى اليوم بقي معدل التسرب للجيل ما بين 14-17 سنة ضعفي ما هو عليه في الوسط اليهودي. في المدارس الثانوية، وفي المدارس البدوية في النقب النسبة أعلى من ذلك بكثير.

إحدى المؤشرات المهمة على ضعف جهاز التربية والتعليم العربي هو نسبة الطلاب الذين يحصلون على شهادة البجروت من بين الطلاب المتقدمين للامتحانات. اليوم تصل نسبة الطلاب العرب الحاصلين على شهادة البجروت إلى 53.4% وعند الطلاب اليهود إلى 68.0% في المناطق التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد (لأم"ס, 2005). حسب تقرير مركز أدفا كانت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت لسنة 2005 كالتالي (סבירסקי ושורץ, 2006):

يهود (من مناطق تتمتع بوضع اقتصادي جيد): 67.4%.

عرب (من مناطق تتمتع بوضع اقتصادي جيد): 32% فقط.

يهود (المعدل عام): 57.1%.

دروز: 37.3%.

مسلمون ومسيحيون: 32.2%.

بدو النقب: 26.6%.

إذا انتهى الطالب من المرحلة الثانوية، هذا لا يعني انه قادر حتما على الالتحاق بالكليات والجامعات. فحسب نفس التقرير أعلاه وصلت نسبة الذين يوفون بشروط الالتحاق بالجامعات كالتالي:

يهود: 88%.

دروز: 72.2% .

مسلمون ومسيحيون: 79.9%.

بدو النقب: 60.4%.

أعلى نسبة عند اليهود وصلت إلى 90% تقريبا من بين الذين أنهوا المدارس الحكومية العامة.

تدني التحصيل العلمي متعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للأهل، والمجتمع العربي يعاني من تدني الأجر والمستوى المعيشي بشكل عام إضافة إلى المشاكل البنيوية التي يعاني منها جهاز التربية والتعليم. تدني التحصيل يعيق الطلاب العرب من الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

هناك تحسّن ملحوظ في علاقة الأهل بالمدرسة إذا ما قورن بالفترات السابقة. لقد نشأ جيل متعلم بعد الستينيات يعي أهمية العلاقة بين الأسرة والمدرسة من أجل إنجاح العملية التعليمية والتربوية للأبناء والبنات. اعتناء المدرسة والأهل بشؤون الطلاب يعزّز ويقوي الأواصر بين الطرفين، ويعود بالفائدة الجمّة على الطلاب.

رغم المشاكل التي تواجهها المدرسة العربية مثل: نقص في الخدمات المادية والتربوية، والميزانيات، واكتظاظ الصفوف، والمحسوبية العائلية، والشخصية... وغيرها، فإنّ علاقة الأهل بالمدرسة باستطاعتها تذليل هذه المشاكل لمصلحة الطالب. فالأهل يتبرعون للمدارس وينفقون على الطلاب من أجل تذليل المشكلات الأخرى والتغلب عليها في كثير من الأحيان. من الناحية التربوية هناك أحيانا تصادم بين أسلوب المدرسة وأسلوب الأهل مما يخلق توترا في العلاقات بين الطرفين. مثلاً أن يتدخل الأهل في شؤون تعليمية، تربوية وإدارية مما يسئ ويعرّك الأجواء والعلاقة بين الأهل والمدرسة. غالبا ما تغيب لغة الحوار والتفاهم بينهما، فكثير من مديري المدارس يجعلون مدارسهم منغلقة على نفسها وغير متصلة بالبيئة الاجتماعية التي تحيطها. وكثير من الأهالي الذين يتصلون بالمدرسة في الحالات الطارئة فقط ولا تكون بينهم لغة تواصل مستمرة ومنهجية عمل مدروسة. لا زالت هناك ضرورة في توعية الأهل فيما يخصّ العلاقة بالمدرسة، والعكس صحيح (ريناوي).

بالنسبة للتعليم العالي، الأسرة العربية بشكل عام تبذل اليوم المجهود من أجل تعليم أبنائها (الأبناء والبنات) لأسباب كثيرة أهمها: الهيبة الاجتماعية: تعليم الأبناء هو بمثابة شرف وفخر للأسرة نفسها، ولأنه يعتبر بالنسبة لها إنجازا كبيرا قد قدّمته لهم ولجتمعتهم. مستقبل الأبناء: تعليم الأبناء والبنات يعني ضمان مستقبل جيد لهم ولأبنائهم وضمان مكانة اجتماعية معتبرة لهم في المجتمع؛ وعى حضاري: الأسرة التي تعلم أبنائها تعتبر اليوم أسرة واعية ومتحضرة تقدر قيمة العلم وأهميته؛ واجب اجتماعي وديني: التعليم يعتبر واجبا اجتماعيا، بل فريضة اجتماعية، على كل إنسان متحضّر ومعتنق للدين.

رغم الأعباء الاقتصادية على الأسرة العربية إلا أنها تضحي من أجل تعليم أبنائها وبناتها لتضمن لهم مستوى معيشي أفضل (مصطفى، 2006).

اهتمام الأسرة العربية بتعليم الأبناء يظهر في النسب العالية من الطلاب والطالبات الذين يدرسون في الجامعات خارج البلاد، حيث تشير الأبحاث إلى أن أعدادا كبيرة تصل إلى عشرات الآلاف تكون متواجدة في كل دول العالم من أجل العلم (חאג יחיא, 2002)، في السنوات الأخيرة وصل عدد الطلاب العرب من إسرائيل الذين يدرسون في جامعات الأردن ومعاهدها العليا إلى ما يقارب الأربعة آلاف طالب وطالبة، حسب تقديرات صحفية يومية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن معظم الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية والخارجية، وفي معاهد إعداد المعلمين، لا يحصلون على منح دراسية، فتقع نفقات التعليم كاملة على أسرة الطالب (مصطفى، 2006؛ אלחאג, 1996, 1988; חאג יחיא, 2002).

سفر الطلاب للتعليم خارج البلاد ناتج عن صعوبة قبولهم للجامعات الإسرائيلية، ورفض طلباتهم. في سنة 2003/2002 تم قبول 56% فقط من طلبات المتقدمين العرب للجامعات الإسرائيلية، أقل معدل في القبول هو في المواضيع الطبية إذ تم قبول 38% من الطلاب العرب مقابل 70% من الطلاب اليهود. نسبة العرب حسب انتسابهم للدرجات الأكاديمية المختلفة كان سنة 2004/2003 كالتالي: نسبة الطلاب العرب من يحمل الطلاب اليهودي في كل التخصصات كان 7.8% فقط، نسبة الطلاب العرب من يحمل الطلاب للقب الأول كانت 9% فقط، للقب الثاني 4.1% فقط، ولللقب الثالث 3.3% فقط (חידר, 2005). نسبة كبيرة من الأكاديميين عاطلة عن العمل أو لا تجد عملا في مجال تخصصاتهم، 40% منهم مضطرون للعمل في سلك التربية والتعليم وفي مهن غير تخصصاتها. امتحان الدولة

الذي يتقدم له الطلاب العرب المتخرجون من دول الخارج في موضوع الطب، والصيدلة والحمامة، يشكّل عقبة كبيرة أمام الطلاب في الاندماج المبكر في سوق العمل إضافة إلى التكاليف الباهظة والضغط النفسي والاجتماعي اللذان يواجهان هؤلاء الخريجين وعائلاتهم. هذه المشاكل تشكّل عبئا اقتصاديا، واجتماعيا ونفسيا على الأسرة العربية التي تريد من جهة أن تعلم أبناءها ولا تتاح لجميعهم الفرص أن يتنسبوا إلى التخصصات التي يريدونها في الجامعات الإسرائيلية، ومن جهة أخرى يتحولون إلى عاطلين عن العمل بعد إتمامهم الدراسة، لأن سوق العمل ضيق بالنسبة لهؤلاء الخريجين، مما يضطرهم اللجوء إلى العمل في مهن بعيدة عن تخصصاتهم (مصطفى، 2006؛ אלחנאן, 1996, 1988; חאג יחיא, 2002).

الحمولة والتعليم

تلعب الحمولة دورا نشطا في إدارة المؤسسات التربوية في القرية العربية. لقد كانت كل القرية تحت سيطرتها بما فيها المؤسسات والأفراد. الحمولة حاولت دائما السيطرة على إدارة المدارس والنوادي المحلية منذ أن دخلت القرية، وعملت على احتكارها لتعزيز مكانتها وهيبتها الاجتماعية في البلدة. الحمولة تحاول حتى اليوم أن تتدخل وأن تسيطر على مجريات التربية والتعليم في القرية والمدينة العربية. مصدر القوة التي بحوزتها هي السيطرة السياسية في القرية، الحمولة المنتخبة التي تدير شؤون البلد من خلال السلطة المحلية تحاول أن تبسط نفوذها على المؤسسات التربوية وغير التربوية، فمثلا المدارس الثانوية والنوادي المحلية والمؤسسات التربوية غير المنهجية الأخرى (المراكز الجماهيرية، المكتبات العامة...) التي تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إدارة السلطة المحلية (قسم المعارف)، يكون مديروها ومعظم معلميها من حمولة الرئيس المنتخب. في المدارس الابتدائية والإعدادية لا

يختلف الأمر كثيرا فهناك أيضا تتدخل الحمايل المسيطرة في البلدة في توزيع الوظائف الإدارية والتدريسية حسب مصالحها الخاصة. لذلك كان ولا زال جهاز التعليم العربي يعاني من هذا التدخل غير الموضوعي في شؤون المؤسسات التربوية المحلية (ربيع، 2004).

أحيانا تكون الهوية الحمائلية أقوى وأهم من المؤهلات الأكاديمية والمهنية للفوز بمناقصة للإدارة المدرسية، أو لأي مؤسسة تربوية أخرى على مستوى القرية. للحمولة طابع احتكار المؤسسات التربوية باعتبارها مركز قوة وثقل بالنسبة لها وزيادة على ذلك عبارة عن توسيع نطاق النفوذ والتأثير على السياسة المحلية ومجالات أخرى كثيرة.

الأكاديمي بدأ يحتل مكانة مهمة في حياة الحملولة من الناحية الإدارية والشكلية، لكنه لا زال لا يملك القدرة على تغيير مفاهيم وقيم سائدة في حياة الحملولة، كصدها مثلا عن دورها التقليدي في السياسة المحلية أو التخلي عن زواج الأقارب أو عدم الأخذ بالتأثر... وما إلى ذلك من مبادئ وقيم سائدة (المصدر السابق).

يُلاحظ في القرى والمدن العربية أن الرئيس المنتخب (على أساس حمائلي) يحرص في فترة رئاسته في السلطة على بناء مدارس أو مراكز جماهيرية، أو افتتاح نواد مدرسية، أو ثقافية في حارة حمولته أو قريب منها وذلك لخدمة أبناء حمولته وتوفير الرفاهية لهم. هذه المؤسسات التربوية غالبا ما يترأسها شخص من حمولة الرئيس أو أحد الأفراد المتحالفين معه "حمائليا". بذلك تضمن الحملولة لها النفوذ والسيطرة وتقدم لنفسها الخدمات المريحة والضرورية بعيدا عن مصلحة البلد العامة. الناس في البلدة العربية ينظرون إلى تقسيم الوظائف في سلك التربية والتعليم من منظور حمائلي.

في النهاية يمكن استخلاص الآتي: المراحل التي مر بها جهاز التعليم العربي منذ الفترة العثمانية حتى العشرين سنة الأولى من قيام دولة إسرائيل، كانت صعبة ولم تمنح فرص التطور والتقدم للمجتمع. تطور التعليم لم يكن استمراريًا، على الأقل لدى أبناء المسلمين الذين كوّنوا الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني. التغيرات التي حصلت على مراحل تطور التعليم أدّت إلى ضعف الجهاز نفسه وعرقلته في تحقيق ما يجب أن يحقق. الأسرة كانت أسيرة هذا التطور وحاولت التكيف معه بقدر استطاعتها. تفاعل الأسرة مع جهاز التعليم يعتمد على جدارة الجهاز نفسه ومدى تطوره في فتح إمكانيات التعليم وآفاق التعاون مع الأسرة. لم تسع الحكومات عبر كل السنين إلى رفع مستوى التعليم العربي، فبقيت الأسرة رهينة العادات والتقاليد، غير قادرة على لعب الدور المهم في العملية التعليمية. بعد الستينيات بدأ جهاز التعليم العربي بالتطور (الكمي) وأعطى الأسرة أن تتفاعل معه وتؤثر فيه كما تتأثر منه. أدركت الأسرة بعد هذا الانفتاح والتطور أهمية تعليم أبنائها واستجابت لذلك فأصبح من هم في سن التعليم من أبناء المجتمع العربي في المدارس، وارتفع مستوى التعليم وتلاشت الأمية بشكل سريع. توجه الأسرة العربية إلى التعليم كان ولا زال منوطًا بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية. وبعد تحسّن الظروف المعيشية للعرب استطاعت الأسرة أن تتجه إلى تعليم أبنائها، لأن الإمكانيات أصبحت متوفرة ولأن متطلبات الحياة وحاجات المجتمع تلزمها بذلك. لكن الأصوات اليوم تنادي باستقلالية جهاز التربية والتعليم العربي عن جهاز التربية والتعليم اليهودي، لأن النتائج الحقيقية لهذا الجهاز أثبتت فشلها منذ عقود كثيرة، ولأن المشكلات التي تواجه الجهاز لم تعالج كما يجب فتراكمت وازدادت وجعلت

مستوى التعليم والثقافة عند العرب غير متكافئ مع عند اليهود (אבו עסבה, 2003, 2006). لا يكفي أن تهتم الأسرة بالتعليم، إذ يجب أن يتكيف الجهاز وحاجات المجتمع، وأن ينتج أجيالا قادرة على الإنتاج، والإبداع، وتحمل مسؤولية التقدم والتطور.

إن هيمنة الدولة على جهاز التعليم العربي هو خير دليل على تعميق الهوة بين التعليم العربي والتعليم اليهودي. هذا يرجع حسب معظم الدراسات والأبحاث إلى سيطرت الوزارة والدولة بشكل عام على أهم الموارد التي ينبغي أن تساهم في تطوير الجهاز. هنا تتحقق نظرية الصراع التي تؤمن بأن الطبقات العليا والمسيطرة غير معنية بتقليص الفجوة بينها وبين الطبقات الدنيا. فالتقليصات في جهاز التعليم ورفع الرسوم الجامعية وصعوبة شروط القبول للجامعات وما شابه من محدوديات، تهمش أبناء الطبقات الدنيا وترفع أبناء الطبقات العليا. جهاز التعليم العربي تأثر من السياسة العامة وساهم هو الآخر في توسيع الفجوة بين أبناء الطبقات المختلفة في المجتمع العربي، فأصبح التعليم الأكاديمي والراقي في السلم الاجتماعي خاصاً ببعض الشرائح الاجتماعية المتميزة بقدرات اقتصادية، ثقافية وسياسية معينة، التي همشت شرائح أخرى في المجتمع. من دلائل "اللاوظيفية" للجهاز وبروز طفرة الصراع، هو بطالة الأكاديميين العرب الذين سرعان ما يدركون أن الدرجات الأكاديمية ليست هي الأساس في ضمان مكان العمل، أي أن هناك "إفلاس ثقافي" يرجع أصله بشكل عام إلى طبيعة الصراع بين الفئة المسيطرة (اليهود) والفئة غير المسيطرة (العرب). لم يتحقق مبدأ الوظيفة لأن الجهة المسيطرة لا تسمح بتقليص الفجوة في كل مجالات التعليم ولا تعمل على تطويرها بأي شكل من الأشكال.

هكذا يبقى جهاز التعليم العربي متميّزاً بأنّه جهاز ضعيف تابع لأقلية لا تملك من أمرها شيئاً. الاقتراحات لإقامة إدارة عربية مستقلة للتعليم العربي لم تلق حتى اليوم أذاناً صاغية، مما يدل على استمرار الرغبة في السيطرة والهيمنة على كل ما يتعلق بالتربية والتعليم للعرب في إسرائيل.

الأسرة والهوية

تعتبر الأسرة وكيل التنشئة الأساسي في تحديد الهوية. إضافة إلى الهوية الذاتية (البيولوجية) توجد عدة هويات أخرى تكون الأسرة مسؤولة عن إكسابها للفرد، مثل الهوية الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والعائلية، والجغرافية. لكن من أهم المواضيع والقضايا التي يناقشها الباحثون في المجتمع العربي اليوم هي قضية "الهوية السياسية". الباحثون يتفقون بينهم على أن أبناء الأقلية العربية في إسرائيل، يواجهون اليوم أزمة حقيقية في تحديد هويتهم السياسية، لأنهم يعيشون كمواطنين في دولة إسرائيل، ويحصلون فيها على بعض الحقوق، ولأنهم في نفس الوقت جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني. منهم من يرى نفسه أنه إسرائيلي، ومنهم من يرى نفسه أنه فلسطيني، ومنهم من يدمج بين الهويتين، بل ويضيف إليها صفات أخرى، مثل الانتماء الطائفي، الجغرافي، العرقي... الخ.

لماذا هذه البلبلة وهذا التخبط؟ وما هو دور الأسرة وموقفها من تحديد الهوية؟

دور الأسرة في بلورة الهوية السياسية

المؤسسة الأولى والمهمة من بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لها دور مهم في صقل شخصية الفرد وبلورتها، هي الأسرة. فهي الوكيل الأول الذي ينمّي براعم الهوية الاجتماعية والهويات الأخرى مثل: الهوية القومية، والدينية، والسياسية عند الفرد منذ نعومة أظافره. لا أحد يستطيع أن يمثّل الأسرة في بلورة الشخصية، في السنوات الأولى من حياة الطفل. أسس الشخصية تُبنى في الأسرة أولاً ثم تتبني تطويرها وتشكيلها مؤسسات أخرى في مراحل الحياة التالية.

إلى جانب هوية الأنا الأساسية تتشكل هويات فرعية أخرى يساهم المجتمع في تحديدها وبلورتها في مراحل تطور الشخصية، من هذه الهويات الفرعية، الهوية السياسية. كثيراً ما تشير الأبحاث والدراسات أن المدرسة ومناهجها تساهم مساهمة مباشرة في تحديد الهوية السياسية عند الطلاب العرب في إسرائيل. لكن المدرسة لا تستطيع وحدها تحديد الهوية السياسية وصقلها لدى الطالب، لأنها مؤسسة رسمية تؤثر أقل بكثير من الأسرة في تحديد وبناء الهوية السياسية. المدرسة تريد من الطالب العربي أن يتبنى وأن يتفاعل مع الهوية الإسرائيلية عن طريق إكسابه الانتماء للدولة.

الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف هي المناهج المدرسية والسياسة التربوية تجاه المجتمع العربي بشكل عام. الأسرة العربية لها سياسة وأهداف تربوية تختلف عن سياسة وأهداف الدولة في هذا الجانب، فهي معنية أن تقوي في الفرد الهوية القومية والدينية والعرقية وليس الهوية التي تسعى الدولة من خلال المدارس والمناهج الدراسية لتحقيقها (هوية المواطنة). والمؤسسة الرسمية، لا تتعامل مع الطالب مثلما يفعل الوالدان مع أبنائهم. فالطلاب يتأثر من التربية الأسرية ويثق بها أكثر مما يتأثر من المؤسسات البيروقراطية والرسمية الأخرى. فالأب والأم بالنسبة للطلاب أهم من المعلم والمعلمة، معظم وقت الطالب في البيت، الدفء الاجتماعي والاطمئنان النفسي في البيت أكثر منه في المدرسة، والبيت هو الذي يوفر له الاحتياجات الأساسية والضرورية وليست المدرسة، والجماعة التي يحبها ويعيش في كنفها هي أفراد الأسرة وليس طلاب المدرسة. فهو ينشأ ويتربى على أسس تربوية موجهة من الأهل والبيئة القريبة من العائلة وينمي براعم ما تعلمه واكتسبه فيما بعد، والهوية السياسية هي جزء مهم وأساسي من هذا التوجه وهذه التنشئة الأسرية (גאנץ, 1998). تشير بعض الأبحاث إلى أن التوجه السياسي للطلاب العرب وطنياً

وقوميا أكثر منه معتدلا أو وسطيا. الشباب العرب لهم انتماء قومي ووطني أكثر من انتمائهم للدولة التي يعيشون فيها (פרס ויובל-דיויס, 1970). مصدر هذا التوجه هو البيت والبيئة العربية التي نشأ فيها هؤلاء الشباب وأثرت على شعورهم وتفكيرهم السياسي، وليست المناهج المدرسية التي لم تنجح في ترسيخ هوية المواطنة فيهم.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: إذا كان توجه الشباب العرب اليوم قوميا ووطنيا، وانتمائهم فلسطينيا أكثر منه إسرائيلي، فأين كان دور المناهج المدرسية ودور المعلم في تنمية "هوية المواطنة" عند الطلاب العرب؟ الإجابة هي أن الأسرة والبيئة الاجتماعية المحلية التي ينتمي إليها الطالب تؤثر في تحديد هويته السياسية أكثر من المناهج المدرسية الهادفة إلى أسرلة الهوية لدى الطالب.

للمدرسة بشكل عام دور مهم في تنمية الهوية الاجتماعية والثقافية وصقلها عند الطالب، أكثر من الهوية السياسية، لأنها تكسبه من جهة، ثقافة مجتمعه بكل ما يحتويه من عادات وتقاليد وأعراف ولغة وعلوم وغيرها ومن جهة أخرى، تكسبه قيما ومبادئ وأفكارا ومفاهيم حديثة/جديدة لكي يستطيع التكيف مع العالم المتغير حوله. هذه الوظائف المكتملة للأسرة من المفروض أن تكون منسجمة في أهدافها ومنهجها مع الأسرة لكي ينشأ جيل ذو شخصية وهوية مكتملة ومتكاملة، له ميزاته الواضحة، ومتفرد في خصائصه عن الآخرين. منهج الأسرة ومنهج المدرسة العربية ليسا متفقين في الأهداف والمضامين.

تسعى المناهج المدرسية منذ قيام الدولة حتى اليوم وتهدف في كل المواضيع الأدبية والاجتماعية إلى تعزيز "هوية الأسرلة" لدى الطالب العربي. فالطالب يتعلم الأدب اليهودي، واللغة العبرية، وتاريخ اليهود، وعادات اليهود، وديانة اليهود،

وغيرها من المواضيع الأخرى لكي تقوي فيه التضامن مع الشعب اليهودي والدولة اليهودية سياسيا وحضاريا. رغم تركيز الأهداف المدرسية "لأسرلة" الطالب العربي، تظل الأسرة والبيئة المحلية أهم بكثير في تحديد الهوية القومية وبلورتها.

الأسرة العربية تنشئ الفرد منذ البداية على أنه ابن المجتمع العربي، وان الشعوب المجاورة هي شقيقة شعبه، وأن القضية الفلسطينية جزء لا يتجزأ من تاريخ وواقع العرب في إسرائيل. المدرسة ووسائل الاعلام المحلية، بكل مضامينها الداعية إلى "الأسرلة"، لا تستطيع بسهولة تغيير الهوية المكتسبة من الأسرة والبيئة التي نشأ عليها الطفل والشاب العربي. وسرعان ما يتضح للطلاب أنهم أبناء أقلية لا يحصلون على كافة الخدمات والحقوق مثل أبناء الشعب اليهودي، لذلك لا تستطيع المدرسة أن تحدد الهوية السياسية لجيل بأكمله لوحدها. فالمواطنون العرب يحتكون ويتعاملون مع الشعب اليهودي في كثير من مجالات الحياة، لكن موقفهم من سياسة الدولة تجاههم معروف وواضح بأنه غير عادل، لذلك يميل معظمهم إلى تبني هوية الفلسطنة أكثر من هوية الأسرلة (פרס וויובל-דייויס, 1970, אוסצקי-לזר וגאנס, 2003).

كما ذكر آنفا، فإن المناهج المدرسية تهدف في الأساس إلى تقوية الانتماء للدولة اليهودية، وتحاول أن تبعث روح الشفقة عند الطالب العربي حول مصير اليهود التاريخي وأن يعترفوا بحقوقهم بإقامة دولة في فلسطين، وأن اليهود ساهموا مساهمة عظيمة في بناء الحضارات. الاتجاه الأكثر دقة في المناهج وخصوصا في موضوع التاريخ، والمدنيات، والدين والأدب اليهودي، هو تعزيز هوية "المواطنة" عند الجيل الجديد (אלחא, 1996 ; مركز الدراسات الفلسطينية).

الظروف السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي يمرّ بها المجتمع العربي تؤثر في بلورة الهوية السياسية. فالطفل منذ نعومة أظفاره يسمع، يتعلم وينشأ في بيئة تعرفه على أنه عربي-فلسطيني، وأنه يختلف في انتماءه إلى الوطن والأرض عن الولد اليهودي، فهو يتعلم أنه يعيش في أرض فلسطين وأنه ينتمي إلى العالم العربي أكثر من انتمائه إلى العالم اليهودي. من الصعب تغيير هذا الشعور لأنه يرافقه ويسمعه ويتربى عليه منذ نعومة أظفاره. اعترافه بالهوية الإسرائيلية هو ليس إلا تكراراً بديها "المصطلح" سمعه ورافقه منذ الطفولة. تعريف نفسه بأنه "عربي-إسرائيلي" هو ليس إلا تعريفاً سطحيًا وميكانيكيًا يستخدمه ليميّز نفسه من الناحية الجغرافية، وليس من الناحية الشعورية والحسية الوطنية، وبذلك يريد أن يقول لنفسه وللآخرين أنه موجود كمواطن في دولة إسرائيل، لكن هويته الحقيقية هي الهوية القومية والدينية التي يعتز بها. "عرب-إسرائيل" أصبح كناية وليس هوية لتحديد المكانة السياسية والجغرافية لأبناء الأقلية العربية في إسرائيل.

فئة كبيرة من جيل الآباء والأجداد، رغم مصادرة أراضيهم، وملاحقتهم واضطهادهم من طرف الحكم العسكري، ورغم تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وقلة مشاركتهم السياسية، عودوا أبنائهم على التبعية والخنوع للسلطة بدل مواجهتها وبدل حثهم على المطالبة بحقوقهم. هذه الفئة كانت ولا زالت معجبة بالخدمات الاجتماعية التي تمنحها الدولة لها، مثل مخصصات التأمين الوطني، ومخصصات الأولاد، ومخصصات الشيخوخة، والتأمين الصحي، وحقوق عمل... الخ) مما يجعلها شاكراً ويشعرها بأنها مدينة للدولة على هذه الخدمات. هذا الشعور وهذه القناعة انتقلت إلى الأبناء والأحفاد فنشأ جيل يحذر ويخاف المواجهة والمطالبة بالحقوق، لأنه يشعر أن الدولة قد منحتة الكثير، أو أكثر مما يستحق. هذه

التربية ساعدت على نشوء فئة من العرب عندهم الشعور بالخوف من مؤسسات الدولة ومراقبتها، بل والاعتراف بفضلها عليهم (سموחה، 1999).

توجد مواقف كثيرة تؤكد فلسطين الهوية السياسية عند عرب إسرائيل مثل التضامن والحماسية في حالة حرب مع الدول العربية والإسلامية في المنطقة وخصوصاً مع الشعب الفلسطيني. في مثل هذه المواقف والأزمات فإنّ الذي كان يعرف نفسه بأنه "عربي-إسرائيلي" ينفي هذا التعريف ويبدله بالتعريف الحقيقي وهو "عربي-فلسطيني". حوادث أكتوبر 2000 التي وقع ضحيتها 12 شاباً عربياً على أيدي الجنود الإسرائيليين، هي إحدى الشهادات على توجّه الجيل الجديد إلى الهوية القومية وهي "هوية فلسطين" (أوسلاكي-لوزر وغانم، 2003).

هنا يوجد صراع بين الأسرة واتجاهها في بناء "هوية قومية عربية فلسطينية" وترسيخها في أبنائها وبين المدرسة التي تسعى إلى بلورة وتقوية "هوية المواطنة" على حساب طمس "الهوية القومية العربية الفلسطينية" في الطالب (غانم، 1998). حاولت "لجنة متابعة قضايا التعليم العربي" إدخال تعليم موضوع "الهوية القومية العربية" عن طريق مشاريع تجريبية قامت بها في بعض المدارس. وهذه المشاريع هي تجريبية فقط ولا تساهم بشكل فعلي في تحديد الهوية القومية العربية وبلورتها عند الطالب. التغيير الجذري يأتي عن طريق برامج مدرسية-أسرية تسعى إلى ترسيخ الهوية، فالمدرسة عبارة عن كيان مساعد مكمل لما تبنيه الأسرة (لجنة متابعة التعليم العربي، 2000).

كلما ابتعد الأهل عن العملية التربوية والتعليمية في المدرسة وكانت المشاركة ضعيفة، زاد ذلك من تأثير المناهج على الطلاب في هذا المجال. وضعف أو انعدام المشاركة الفعلية مع المدرسة في بلورة الهوية، يجعل الأسرة بعيدة عما يدور في أروقة

المدرسة وبذلك ينعدم التكامل بين المؤسستين في هذا المجال. والمجتمع هو كتلة متماسكة لا بد للنظم فيها أن تتصل بعضها البعض لتحقيق التكافل، فعندما لا يتم هذا فان النتيجة الحتمية تكون عكس ذلك. تختلف أهداف الأسرة عن أهداف المدرسة في تحديد نوع الهوية السياسية، الأسرة العربية تهدف إلى إكساب الفرد الهوية الأصلية، الهوية القومية، أما المدرسة العربية وفي إسرائيل بالذات، فتهدف إلى إكساب الطالب هوية الأسرة وطمس الهوية القومية. بما أن الأسرة لها تأثير أكبر في مجال التربية فإن الهوية السياسية التي تريدها تكون أوضح من التي تريدها المدرسة.

يحاول الجيل الجديد أن يتخلص من البلبلة في أمر الهوية عن طريق تحديد هوية جديدة له (ربيع، 2005). فعدم وضوح الهوية لا بد له أن يؤدي في النهاية إلى وضوح الهوية، لذلك يرى الباحثون والمراقبون أن شباب اليوم يختارون الهوية القومية ويفضلونها على هوية المواطنة لأن الأسرة زرعتها في نفوسهم منذ الصغر ولأن الحروب والتراعات المستمرة بين العرب والدولة اليهودية تساعدهم على هذا الاختيار (رحس، 1998; Liebes & Ribak, 1993).

الشعور بالانتماء لا يتغير بسهولة لأن الفرد يكتسبه منذ نعومة أظافره. فالأسرة والبيئة المحلية، أي الجماعات الأولية التي ينتمي إليها الفرد، تقوي في نفسيته هذا الانتماء. جيل الشبيبة اليهودي والعربي وطني أكثر من جيل الآباء. مواقف الجهتين متطرفة أكثر من مواقف الآباء، وهذا لا يرجع سببه بالضرورة إلى اختلاف الأجيال وإنما إلى مرحلة من التغير الأيديولوجي الآخذ بالازدياد عند هذه الفئة الشابة من كلا الطرفين (Liebes & Ribak, 1993).

الهوية القومية يمكن تشبيهها بالهوية الدينية التي يصعب على الفرد أن يتخلّى عنها وأن يغيرها بسهولة رغم الضغوطات الحضارية والعقائدية والفكرية المختلفة. وسبب ذلك هو تذويت الهوية في شخصية الفرد منذ نعومة أظفاره والترعرع في بيئة تشعره وتكسبه أهمية هذه الهوية التي تعتبرها ميزة جماعية متفردة.

"الهوية العائلية" (الحمائلية والعشائرية) هي أيضا من أبرز الهويات الاجتماعية التي تصقلها الأسرة العربية في الفرد والتي تميّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، فيمكن اعتبارها "عنصرا ثقافيا" مهما في حياة العرب في إسرائيل. يشعر الفرد منذ نعومة أظفاره أنه تابع لعائلة كبيرة، تسمى حمولته، وأنه يجب أن يخلص إليها وأن يتبع معاييرها. الحمولة هي الإطار الاجتماعي الذي يضم كل أبناء المجتمع في داخله ويكسبهم هوية اجتماعية مختلفة عن المجتمع اليهودي.

كما يوجد هوية قومية توجد أيضا "الهوية العائلية". وكما ذكرنا، أن الانتماء الحمائلي أو العشائري هو جزء من الانتماء القومي والحضاري الذي يوحد الناس في نظام اجتماعي وقومي واحد في كل بلدان الشرق الأوسط. هذا النظام الأسري الموسّع يجعل العرب في إسرائيل ينتمون إلى شعوب الشرق الأوسط التي يسود فيها نفس هذا النظام، يجعلها تختلف عن النظام الأسري السائد في دولة إسرائيل. لذلك يمكن اعتبار هذا الإطار الاجتماعي، ميزة ثقافية واجتماعية للعرب يتفردون بها ويختلفون عن غيرهم، أي أن لديهم مبنى اجتماعياً، هوية اجتماعية وثقافية مغايرة.

رغم التغيرات التي طرأت على المجتمع، لا زالت الهوية الحمائلية والعشائرية ملازمة للفرد ومرافقة له، حيث يُلاحظ تأثيرها وفعاليتها في الانتخابات المحلية، وفي المناسبات العائلية، أو الصراعات والمشاكل الحمائلية، والعشائرية (ربيع، 2003). بما أن الهوية الحمائلية هي هوية عربية-فلسطينية فلا بد أن يكون لها علاقة بالهوية

القومية-الفلسطينية أكثر من هوية المواطنة الإسرائيلية التي تعتبر حديثة ودخيلة (منذ 1948) على أبناء الأقلية العربية . الهوية القومية والعائلية مرافقة للعرب منذ قرون تمتد إلى كل شعوب الشرق الأوسط، أما الهوية الإسرائيلية فإنها ليست إلا وليدة عصر جديد لا يتعدى بضع عشرات من السنين فقط.

أما "الهوية الجغرافية" فمعناها الانتماء للبلاد التي يعيش فيها الإنسان، وخصوصا البلد والبيئة التي يسكن فيها. يمكن تحديد "الهوية الجغرافية" لأبناء الأقلية العربية في إسرائيل حسب التوزيع الجغرافي لهم: الشمال، والمركز، والجنوب، والقدس. هذه الهويات الفرعية تتضح باختلاف العادات، والتقاليد، واللهجة فيما بينهم. فمثلا حياة البدو ولهجتهم تجعلهم يختلفون عن العرب في الشمال، والمركز، وفي القدس. قلة الهجرة الداخلية تؤدي إلى تركيز "الهوية الجغرافية" وتقويتها عند كل فئة وفئة ولربما ينتج عن ذلك "انغلاق ثقافي". بعض الفئات وخصوصا مؤسسات الدولة تحاول أن تجعل من الهويات الجغرافية، سببا في اختلاف العرب بين أنفسهم، فتقسم التعليم مثلا إلى "تعليم بدوي"، "تعليم درزي" و "تعليم عربي"، كما وتقسم المناطق إلى دوائر حكومية تفصلها جغرافيا عن بعض. هذا الاختلاف في الهوية الجغرافية لا يشكل مشكلة بحد ذاتها، لأنه موجود في كل المجتمعات عامة، وفي المجتمع الإسرائيلي خاصة.

كما وأن الأسرة تتبنى بلورة "الهوية الدينية". الأهل هم الذين يغرسون الانتماء الديني في الفرد وهم المسؤولون الرئيسيون عن تنمية قيم التسامح والحوار الديني والطائفي. ففي كثير من القرى والمدن العربية يعيش أبناء الديانات والطوائف المختلفة بانسجام وتكافل جنبا إلى جنب منذ زمن طويل. "الهوية الدينية" لا

تقتصر فقط على الانتماء لديانة أو طائفة، معينة، وإنما تعني الروح الأخلاقية والتعامل الحسن والتكافل الاجتماعي التي تزرعه الأسرة العربية في أبنائها.

محاولة لتحديد الهوية

الجيل القديم لم يدرك أهمية تحديد الهوية السياسية بالنسبة لمكانته في الواقع السياسي الذي يعيشه المجتمع في هذه الدولة. ولم يحاول ذلك الجيل، الذي عاش حرب 49/1948 وعاش النكبة والتهجير تحديد موقف واضح لنفسه يجعله يتعامل من خلاله مع الدولة الجديدة. أكثر ما حاول ذلك الجيل هو، أن ينصاع للقوانين والظروف التي تحكمته به وفرضت عليه منذ البداية، ودون أن يتدخل في تحديدها وتغييرها أن يتوافق وواقعه الجديد. هذا الجيل أنشأ جيلا مشابها له يتأرجح بين "الأسرلة" "والفلسطنة"، الأسرلة هي الانصياع لكل ما تمليه الدولة عليه من سياسات وقوانين، وقبولها كما هي باعتباره مواطنا صالحا في الدولة، والفلسطنة هو الشعور بالانتماء للأصل، وهو الشعب العربي الفلسطيني. مع مرور الوقت نشأ جيل متعلم ومثقف واجه جراء هذه البلبلة والتخبط في الانتماء صعوبات ومشاكل أعاققت تحديد دوره ومكانته في المجتمع. لقد أدرك المثقف العربي أنه غير متساو في الحقوق، وأنه موجود في مكانة سياسية واجتماعية-اقتصادية لا يُحسد عليها. لم يقتنع المثقف العربي بهذا الحال فأخذ يبحث عن موقف جديد وواضح من خلال دراسته للهوية والمكانة السياسية في هذه الدولة. لقد أدرك المثقف أنه يعاني من مشاكل في إيجاد عمل مناسب له، وأن أبواب المجتمع الإسرائيلي مغلقة تقريبا في وجهه. بناء عليه انطلق ليناضل من أجل نيل الحقوق من خلال تحديد جديد لهويته في الواقع الذي يعيشه. لقد شرعت هذه الشريحة الواعية والمثقفة في إنشاء أحزاب

عربية وحركات وجمعيات مستقلة لتجعلها إطارا واضحا له ينادي من خلاله بحقوقه، ويحدد موقفه من سياسات الدولة تجاهه.

يهتم الباحثون العرب اليوم بدراسة الهوية السياسية، وينادي القادة السياسيون منهم بتغيير رموز تتعلق بالمواطنة العربية، مثل تغيير النشيد الوطني وألوان علم الدولة... الخ، وتحاول أطراف أخرى وتنادي بإدخال تعليم الهوية السياسية في المناهج المدرسية.

لا زال الجيل الجديد يسعى لتحديد هويته ومكانته داخل المجتمع الإسرائيلي، وكيف يلعب دوره داخل الدولة كمواطن من جهة، وتجاه الشعب الفلسطيني والعالم العربي من جهة أخرى. الأحزاب السياسية تحاول أن تلعب دورا مركزيا لينال العرب الحقوق كمواطنين متساوين في الدولة.

الأسرة العربية أنشأت أبنائها على أنهم عرب وعلى أنهم فلسطينيون لكنها تجاهلت التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية، وعلى الواقع الأثني داخل دولة إسرائيل، ووصل الأمر بالجيل الجديد أن يختار في ظل هذه التغيرات في تحديد الهوية المناسبة له. كان على الأسرة العربية منذ البداية، أن تحدّد موقفها من الواقع الجديد وأن تنشئ أبنائها على هوية خاصة بما تتوافق مع الواقع التي تعيشه محليا وإقليميا.

لم تتطرق الأبحاث حول الهوية السياسية حتى اليوم إلى حقيقة العرب في إسرائيل وواقعهم ومكانتهم من حيث وجود الهوية القومية وثباتها عندهم، وتشير معظم الأبحاث إلى أن العرب يعانون من عدم تحديد الهوية السياسية. لماذا لا تشير هذه الأبحاث إذا إلى عدم تحديد الهوية الدينية؟ معروف أن العرب في إسرائيل لا يواجهون أية مشكلة في تحديد هويتهم الدينية والطائفية. الهوية القومية لها تقريبا نفس قدسية الهوية الدينية. والمقصود بذلك هو أن لكل ثقافة أو مجتمع "هوية قومية ثابتة" وأن التخطيط في تحديد الهوية السياسية لا يرجع إلى التشكك في الهوية القومية، وإنما هو عبارة عن إضافة تعريفات أخرى للهوية الأصلية، كأن يعرف نفسه الشخص بأنه 'عربي-إسرائيلي'. إضافة الهوية الإسرائيلية جاءت بعد الهوية العربية ولم تحل محلها.

الأسرة تبقى الوكيل والمسؤول الأول الذي يأخذ على عاتقه صقل الهوية السياسية، والجغرافية، والدينية والاجتماعية وبلورتها. الظروف الصعبة والمتغيرة التي تعيشها الأسرة العربية منذ قيام الدولة لا تشيها عن القيام بواجبها في تحديد الهوية القومية. من جهة يتضح أنها متكيفة للتغيرات فتحاول أن تساهم في إيجاد هوية سياسية متكيفة، ومن جهة أخرى يبدو عليها ملامح الخنوع والخضوع للصراع التي تواجهه منذ قيام الدولة حتى اليوم.

الأسرة والتحدّي الحضاري

المجتمع العربي في إسرائيل موجود في صراع مستمر مع التحديات الحضارية التي تنتابه من كل الجوانب وكل النواحي، لأنه مجتمع أقلية ضمن مجتمع أغلبية منفتح كل الانفتاح على العالم الغربي، ولأنه باتصال مباشر وقوي بمجتمع الأغلبية، يجعله عرضة لكل وسائل التأثير والغزو الحضاري أكثر من أي مجتمع آخر، أو أي أقلية أخرى في الشرق الأوسط. لقد تأثر المجتمع العربي في إسرائيل كثيرا بالمجتمع اليهودي في كل أمور حياته الاجتماعية، والثقافية، والفكرية والعملية. هذا التأثير أدى إلى تغييرات في النظم الاجتماعية وأساليب الحياة وجعل المجتمع يواجه مشاكل وصراعات لم يألّفها من قبل.

الأسرة لها دور مهم في مواجهة التحدي الحضاري وذلك عن طريق التنشئة والتربية التي تهدف إلى تعليم الأبناء الحفاظ على هويتهم، وتراثهم، وحضارتهم. لكنها قد تضعف أمام زخم التجديدات والتغييرات التي تدخل على المجتمع وتجعله ضعيفا أمامها وغير قادر على المواجهة والتحدي؛ والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو دور الأسرة العربية في مواجهة التحدي الحضاري، أقادرة هي على التحدي أم لا؟

المجتمع العربي والتحدّي الحضاري

ربما لا يعتبر التحدي الحضاري عند كثير من الناس "قضية ملحة" كالقضايا الأخرى (مثل الفقر، البطالة، الطلاق... الخ)، لأن المجتمع لا يستطيع أن يحمل المسؤولية أو أن يوجّه إصبع الاتهام إلى جهة معينة، ولأن المجتمع لا يرى دائما في هذا التحدي الحضاري ظاهرة سلبية. لا يوجد متهم أو مسؤول، ولا يوجد قانون أو وسيلة رسمية يمكن للمجتمع أن يستخدمها ضد الغزو الحضاري، لأن الغزو الحضاري هو ظاهرة عامة ليس لها حدود ولا قوانين وتأتي من كل حذب وصوب، وأهدافها شاملة لا تقتصر على فئة دون أخرى أو مجتمع دون آخر. يمكن وصف الغزو الحضاري ببضاعة معروضة في السوق لعدة تجار ولا يجبر هؤلاء التجار أحدا على شرائها، لكن تميّزها ونوعيتها يغريان المشتري بما فيشترىها. هذا مثل العالم الغربي الذي يعرض مبادئه، وقيمه، وعاداته، وتقاليده، ودينه، ومفاهيمه على مجتمعات العالم باسم العولمة، دون أن يجبره على تبنيها. المجتمع العربي في إسرائيل يرى في المجتمعات الغربية نموذجا حريّا بالتقليد والاتباع.

المعنى الحقيقي للتحدي الحضاري هو "نفي الآخر" (Negation). فالثقافات السائدة تحاول بكل الوسائل أن تسيطر على الثقافات الأخرى المغايرة، أحيانا بسبل حكيمة وذكية لا تُظهرها. بمظهر الغاصبة أو المحتلة. المفتاح الشرعي لهذا الغزو يسمى "العولمة". والعولمة تعتبر اليوم مصدر قوة، ووسيلة شرعية لدول غربية في ممارسة تأثيرها على دول وحضارات أخرى في شتى مجالات الحياة. تحاول المجتمعات الغربية بكل قواها أن تنشر أفكارها (مبادئها) وسلعها في المجتمعات الأخرى لتكون لها أسواقا فكرية واقتصادية على حد سواء.

أتت "النسبية الثقافية" (Cultural Relativism) لتضع حدوداً أمام تعجرف فئات قوية، وطغيانها الحضاري على فئات ضعيفة. إلا أن "النسبية الثقافية"، التي تعترف بالفوارق الثقافية بين المجتمعات، كل حسب زمانها ومكانها، لم تستطع حتى اليوم تغيير هذا المنهج الذي يُفضّل حضارات على حضارات أخرى (مبدأ الإثنية "Ethnocentrism"). تحاول الحضارة الغربية اليوم أن تفرض سيطرتها وهيمنتها على الحضارات الأخرى بشق السبل والوسائل، حتى بالوسائل الحربية. والمجتمع العربي في إسرائيل موجود في خضم هذا الصراع الحضاري بين الثقافات والذي يصل تأثيره إلى مستوى الأسرة. فمن هنا أهمية هذه القضية بالنسبة للأسرة خاصة والمجتمع العربي عامة.

المجتمع العربي في إسرائيل يخضع لضغوط حضارية مباشرة وغير مباشرة. فالتحدي المباشر الذي يخضع له المجتمع العربي هو من تأثير المجتمع اليهودي-الإسرائيلي الذي يفرض هيمنته السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية على أبناء الأقلية العربية. والتحدي غير المباشر هو الاحتكاك الثانوي بالمجتمعات الغربية عن طريق التجارة، والعلم، والرحلات ووسائل الإعلام، وغيرها. بذلك يكون المجتمع العربي معرضاً لاكتساب مبادئ، وقيم وسلوكيات غريبة تهدد عناصر ثقافية عربية راسخة. يكفي أن يحتك المجتمع العربي بالمجتمع اليهودي-الإسرائيلي الذي يمثل المجتمعات الغربية الحديثة برمتها، فلا داع أن يحتك المجتمع العربي بالمجتمعات الغربية لأن طابع ذلك المجتمع لا يختلف عن طابع المجتمعات الغربية الحديثة.

المجتمع العربي مكوّن من عناصر مادية وغير مادية كأبي مجتمع آخر. هذه العناصر تميّزه عن غيره من المجتمعات والثقافات الأخرى. فإذا طرأ تغير ما على أحد هذه العناصر فإن العناصر الأخرى سوف تتأثر لا محالة. من هنا الترابط والعلاقة

الوثيقة بين العناصر المادية وغير المادية. فعندما يتأثر المجتمع العربي في عناصره المادية (مثل: المسكن، والملبس، والمأكل... الخ) بالحضارات والثقافات الأخرى فإنه سوف يُحدث تغييرا في العناصر غير المادية (مثل: العادات، والتقاليد، والمفاهيم، والقيم... الخ).

إنَّ ما يجعل قضية التحدي الحضاري عند العرب في إسرائيل "مشكلة حقيقية" جديدة بالتأمل والتفحص، هو عدم وجود حدود قصوى أو خطوط حمراء يرى بها المجتمع الخطر الداهم الذي يهدده، ذلك أنَّ من صفات الغزو الفكري والحضاري أنه يوهم المجتمع أنه يسير في الطريق الصحيح، إذا ما تبنَّى الآخرين وأسلوب حياتهم. المشكلة تقع في عدم القدرة على التمييز بين ما هو صحيح ونافع وما هو غير صحيح وضار، ما هو خطير وما هو غير خطير. لا يعرف المجتمع أحيانا متى عليه التصدي للتسربات الحضارية الغربية ومتى عليه تبنيها والتكيف معها.

من الأسباب المهمة التي تجعل المجتمع العربي يخضع للغزو الحضاري ولا يتحداه، هو انعدام البدائل الحضارية التي يسترشد بها. الضعف الحضاري والفكري المعاصر في الأمة الإسلامية والعربية الشرق-أوسطية عامة تجعل الأرض خصبة لانتشار فلسفات ومبادئ غربية فيها، ولا تعتبر بالنسبة للأقلية العربية في إسرائيل قدوة حضارية يحتذى بها. فالعالم المسيطر اليوم هو العالم الغربي والعالم الضعيف هو العالم الإسلامي والعربي. الحضارة الغربية تصبح القدوة لكثير من الناس وليس الحضارة العربية الإسلامية "الضعيفة". يزيد انقطاع التواصل الثقافي والاجتماعي مع المجتمعات الإسلامية والعربية واغتراب هذه الأقلية عن التطورات فيها، يزيد من اغترابها الثقافي والحضاري فتجد البديل في المجتمعات الأخرى الأكثر اتصالا بها والأكثر تأثيرا عليها.

لذلك فإنّ المجتمع العربي في إسرائيل لا يشابه المجتمع في الشرق الأوسط من ناحية حدة التلاصق والاتصال المباشر مع المجتمع الغربي. فالأسرة تتحمل العبء الكبير جرّاء هذا التحدي القوي، وعليها مسؤولية كبرى في التصدي له أو التكيف معه. التنشئة الاجتماعية هي السلاح الوحيد الذي تمتلكه الأسرة لضبط الأبناء وتوجيههم وإرشادهم إلى أسس حضارتهم وتراثهم. وللمجتمع القدرة على ضعفة أسس التنشئة وممارسة التأثير على الأبناء الجديد عن طريق مؤسسات، وسائل، وطرق وسياسات هادفة. لكن الأسرة العربية متأثرة بالغزو الحضاري وغير قادرة على التصدي لكل المستجدات الحضارية. لذلك فإنّ أثر الغزو الفكري والحضاري موجود في كل ناحية وكل جانب من جوانب المجتمع العربي؛ في اللغة، العادات، المبادئ، القيم، والمعايير... الخ.

أثر التحدي الحضاري في المجتمع

فيما يلي نماذج مختصرة لتأثير التحدي الحضاري على أسلوب حياة المجتمع العربي في إسرائيل.

العناصر الثقافية المادية التي تغيّرت نتيجة المؤثرات الحضارية كثيرة. مثال على ذلك تغيير "ثقافة الملبس" عند المرأة والرجل على حد سواء. لباس المرأة العربية اليوم متأثر بشكل واضح بلباس المرأة الغربية. نادرا ما تلبس الفتاة والمرأة الملبس العربية التقليدية (الزّيّ الفلسطيني). تقليد لباس المرأة الغربية ليس في المظهر فقط وإنما يعني أيضا تبني الذوق والموضة بكل ما تعنيه من مفاهيم وقيم مثل "جمال المرأة"، و"حشمة المرأة"، و"تنسيق الألوان"، و"الأناقة"... الخ. لم تعرف المرأة

العربية في السابق ألوانا من الموضات الأجنبية لأن الاتصال الحضاري لم يكن قويا ومباشرا كما هو الحال في العصر الحاضر.

كذلك الأمر بالنسبة للباس الرجل العربي الذي لا يمتّ اليوم بلباس العربي التقليدي بصلة. البنطلون والقميص والبذلة وغيرها من ألوان اللباس الأجنبي دخل إلى عالم الرجال العرب وحلّ محل اللباس العربي التقليدي المعروف بالجلابية والدشداشة، والكوفية. تغيرت أيضا قيم متعلقة بالذوق، مثل: "الرجل الأنيق"، و"الرجل المتحضر"، و"الرجل الرقيق"... الخ.

مثال آخر هو تغيير "ثقافة المأكّل". لقد دخلت إلى المجتمع والبيت العربي أنواع من المأكولات الأجنبية المختلفة التي أُضيفت إلى المأكولات العربية أو احتلت مكانها. فهناك المأكولات السريعة مثل الهامبورجر، والنقانق، والشنيتسيل، والمعلبات بشتّى أنواعها، وهناك أيضا المأكولات المحففة والمجمّدة الأخرى والمشروبات الأجنبية الخفيفة الغازية (مثل الكولا وغيرها) وغير الغازية (العصير وغيره) التي لا يخلو منها البيت العربي. هناك أيضا المرطبات والمسليات المصنّعة والمغلّفة التي أصبح البيت العربي يستعملها للضيافة والمتعة الشخصية بشكل مستمر وكبير. تبني هذه المأكولات والمشروبات هو انعكاس لمدى تأثير الحضارات الأخرى على "ثقافة المأكّل" عند العرب في إسرائيل.

وثمة مثال آخر هو تغيير "ثقافة المسكن". كذلك هناك تغيير بالنسبة للتخطيط الداخلي الذي يعكس ثقافة المسكن عند شعوب أخرى كالكوتيج والفيلات بكل ما تحويه من تصميمات داخلية غير مألوفة في ثقافة العربي المسلم، مثل: عزل غرف النوم في طابق علوي وغرفة الاستقبال والمطبخ في الطابق السفلي الذي يربط بينها

سلم (درج) داخلي. مثال آخر للطابع الأجنبي للتخطيط الداخلي هو دمج المطبخ مع غرفة الاستقبال بحيث أن الضيوف يجلسون مقابل المطبخ الذي لا يستر المرأة خلال عملها فيه سائر. والبيت العربي يحتوي في كثير من الحالات على "غرفة عربية" وهي غرفة مفروشة بالوسائد والسجاد العربي مع بعض التحف والزخارف العربية القديمة، في نفس البيت توجد غرفة الاستقبال وتحتوي على الكنبات والاسكاملات والتحف والبراويز وكثير من الأشياء غير العربية.

هذه العناصر المادية التي تغيرت في عالم الأسرة العربية تلتها تغييرات في العناصر المعنوية أو غير المادية.

العناصر المعنوية أو غير المادية هي من الظواهر التي يمكن ملاحظتها ولمسها في كثير من أمور الحياة. فمثلاً ظاهرة "تحديد النسل" تعتبر من الظواهر الحديثة في الوسط العربي. الأسرة العربية الحديثة لم تعد تنجب الأطفال دون تحديد أو تنظيم العدد كما كان سابقاً. تأثرت الأزواج الشابة بأساليب وأنماط الحياة الحديثة وبدأت ترى بالأسرة الكبيرة عائلاً للرفاهية وتحقيق الذات فأخذت تلجأ إلى نمط الأسرة الغربية. فالبنت العربية تعطي التعليم أهمية كبرى في حياتها باعتباره اتجاهًا حضارياً و قفزة نوعية نحو التحرر من قيود المجتمع التقليدي المحافظ ووسيلة تحقيق الذات. النساء العربيات اليوم يجذبن تحديد النسل ليتسنى لهن ممارسة حياتهن برفاهية ونجاح أكبر (Seginer, 1988).

أصبح الزواج من امرأة واحدة يُعد سلوكاً حديثاً وحضارياً، بينما أصبح تعدد الزوجات يعتبر سلوكاً متخلفاً لا يتلاءم مع روح العصر، رغم أن الدين الإسلامي يُبيح تعدد الزوجات. اختيار شريك/ة الحياة لا يرجع لقرار الأب والأم كما كان سابقاً بل للشباب والفتاة في أغلب الأحيان.

مفهوم الحرية عند الأبناء العرب لا يختلف عنه عند أبناء الأجانب، مثل حرية المظهر الخارجي، واختيار المهنة، واختيار شريك/ة الحياة، وأسلوب الحياة، والتفكير... الخ. لوسائل الإعلام، خصوصا التلفزيون والانترنت، دور كبير وأساسي في نقل مفاهيم الحرية عند الشباب والفتيات (انظر: صراع الأجيال). نتيجة ذلك تأثرت العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة العربية وأخذت تتجه نحو النمط الغربي الحديث وتبتعد عن النمط العربي المألوف.

تأثر علاقات القرابة تأثرا كبيرا جراء التحدي الحضاري الذي يخضع له المجتمع العربي. لقرابة الدم عند العرب أبعاد اجتماعية، واقتصادية وسياسية حيوية جعلت العلاقات الاجتماعية بين الناس قوية وحافظت على التضامن بين أبناء العائلة الواحدة. اليوم أخذت الأسرة العربية تبتعد شيئا فشيئا عن عنصر القرابة وهذا يتضح في "ظاهرة تغريب النكاح" التي أصبحت مألوفة في المجتمع. كذلك العلاقات الاجتماعية بين الأقرباء ضعفت لأن الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية ليست مركزية وهامة كما كانت سابقا وذلك بسبب التغير الذي طرأ على المجتمع بشكل عام.

اللغة والفن تأثرا من الحضارات الغربية فأصبحتا عبارة عن مزيج له طابع خاص يجمع بين الغرب والشرق. أثر الموسيقى الغربية على الموسيقى العربية (كالأدوات والألحان وألوان الغناء) وإدخال رقص الباليه والنحت والرسم الغربي وغيرها من الفنون يمكن اعتبارها نوع من أنواع "لتعددية الثقافية". استخدام الموسيقى والفنون الغربية أصبحت موضحة تفرض نفسها على المجتمع خصوصا في نظر الأجيال الشابة. اللغة العامية تأثرت هي الأخرى من اللغة العبرية بشكل كبير، حيث دخلت كلمات عبرية كثيرة إلى سياق اللغة العربية وأعطتها طابعا مميزا، وأضعفت لغة الأم

الأصلية، يشاهد هذا التأثير أيضا على اللافتات التجارية والعامة. المدرسة تعلم الطالب العربي اللغة العبرية بقدر ما تعلمه اللغة العربية، وفي أماكن العمل والمؤسسات العامة ووسائل الإعلام يسود استعمال اللغة العبرية، فيتأثر الناس بذلك بشكل كبير.

إن أسلوب حياة العرب في إسرائيل تغير، وأخذ منحى حديثا يختلف عن المنحى التقليدي القديم وذلك في المفاهيم والسلوكيات المتعلقة "بالذوق"، "حسن الضيافة"، "ثقافة وقت الفراغ"، "الترفيه"، "طقوس الأعراس"، "المعاملات الشخصية"، "السلوكيات"، تربية الأولاد... الخ.

الطلاب في دول الغرب والتحدّي الحضاري

للطلاب الجامعيين العرب الذين يسافرون إلى الدول الأجنبية (أوروبا، وأمريكا) طلبا للعلم دور في نقل المفاهيم، والتيارات الفكرية، وأنماط السلوك، والحياة الغربية إلى قراهم ومدنهم. أبناء أسر الفلاحين ربما يرجعون متأثرين بمنهج الحضارة الغربية التي اتصلوا بها مباشرة. منهم من يتزوج بأجنبية ويرجع بها إلى بلده فيدخل بذلك ألوانا غربية جديدة إلى العائلة العربية والبيئة التي يعيش فيها. يصل عدد الطلاب الذين يتعلمون في الدول الأجنبية إلى الآلاف من كل أطياف المجتمع العربي وهذا العدد ليس بسيطا باعتبار إذا ما رجع هؤلاء بمفاهيم، ومبادئ، وأنماط سلوك جديدة تختلف عن التي هي في مجتمعهم. الطلاب في دول الغرب مجبرون على التكيف مع حياة المجتمعات التي يدرسون فيها وهم يخضعون للتأثير الحضاري المباشر عليهم بصفاتهم يعيشون في تلك المجتمعات. اعجاب الشباب العربي بالمجتمعات والثقافات الغربية يجعله ذا قابلية واستجابة إلى تبني أفكار، مبادئ

وأسلوب حياة تلك الشعوب (Khan, 2002). في نفس الوقت، هنالك الطلاب الذين يعيشون "صدمة حضارية" تجعلهم يتمسكون بثقافتهم، ويتصدون لتأثير الحضارة الغربية عليهم ويرفضونها. كلتا الفئتين: المتغيرة والمحافظة، بحاجة إلى إعادة التأقلم من جديد عندما ترجعان إلى بلديهما، مما يدل على مدى تأثيرهما بالمجتمع الغربي. في كثير من الأحيان يكون تأثير هذه المجتمعات على الطلاب كبيراً جداً بحيث لا يرغبون العودة إلى بلدهم ومسقط رأسهم، رغم نجاحهم في الدراسة وحصولهم على الشهادات الجامعية.

كثير منهم من يُفضل العيش في دول الغرب، رغم اختلافها عن مجتمعاتهم. في هذه الحالة تفقد الأسرة العربية أبناءها الذين يرفضون العودة إليها ويقيمون في الدول الغربية، يتزوجون بالأجنبيات ويننون حياتهم الخاصة بهم بعيداً عن ثقافتهم وحضارتهم، فينشأ أبنائهم ويتربون في صرح الحضارة الغربية حاملين للفكر الغربي والثقافة الغربية ربما بالقدر الأكثر من الثقافة العربية (المصدر السابق).

هذا شكل من أشكال التحدي الحضاري الذي ربما لا تعيره الدراسات أهمية كبرى مع أنه جزء لا يتجزأ من التغير الحضاري الذي يحدث للمجتمع العربي في إسرائيل. هؤلاء الطلاب يمكن اعتبارهم وسيلة مباشرة لنقل الثقافة الغربية إلى ثقافة مجتمعهم.

ثمة ظاهرة عالمية هي "هجرة العقول" التي يتخذها الغرب من أجل إثراء مجتمعاته بالعقول المبدعة والمفكرة من الدول النامية. هناك كما ذكر للتو من ينهي دراسته في الدول الأجنبية فتتاح له الفرصة للعمل هناك فيبقى ويخدم تلك المجتمعات بعلمه، وقدراته، ومهاراته بدل أن يخدم مجتمعه الذي هو بحاجة إليه. لا تأثير للأسرة في هذا المجال إذ أن استقلالية الأبناء تبدأ عندما يغادرون البلاد ويتعدون عن

سيطرة عائلاتهم وتأثيرها على حياتهم وقراراتهم. المجتمعات الغربية تمتلك "قوة الجذب" واستقطاب الأدمغة العربية وغير العربية ممن يمتلكون القدرات والكفاءات في تغيير المجتمع. الأبواب المغلقة أمام الأكاديميين العرب في سوق العمل الإسرائيلي تمثل "قوة الطرد" بحيث يندفع بعضهم إلى مغادرة بلادهم من أجل حياة أفضل في عالم الغرب. الأكاديميون على وجه التحديد هم الذين يتأثرون بالغزو الحضاري والفكري وذلك بحكم الظروف التي يمرّون بها خلال فترة الدراسة وفي ما بعدها.

إما العودة أو الهجرة، وكلتا الحالتين تتأثر بالحضارة الغربية التي تنعكس على طبيعة حياة أسر أولئك وأبنائهم لتنتشر في بيئتهم وتشكل ألوانا جديدة من فلسفات الحياة داخل المجتمع العربي.

من جهة أخرى يجب النظر الى الجوانب الإيجابية للتحدي الحضاري أو لما يُسمى "بالعولمة". فإدخال عناصر مادية وغير مادية (معنوية) على أية حضارة كانت لا بدّ وأن تُعتبر نوعا من الإثراء الثقافي والحضاري، مع التنبيه إلى خطر تفضيل كل ما هو غربي والنظر إليه على أنّه الأحسن بالمقارنة مع ما خلفه العرب من حضارة في المأكل، والملبس والسكن. إن التحدي يُحدث التغيير في المجتمعات وبدون التحدي والاستجابة لهذا التحدي يصعب على المجتمعات أن تتغير. وإذا أراد المجتمع أن يستفيد من الحداثة فلا بد له من الاحتكاك بمصادر التحديث. الأسرة بإمكانها أن تكون الموجهة لأبنائها وأن تعلمهم الاستفادة من هذه المصادر وأن تنبئهم إلى المخاطر المحيطة بهم ومجتمعهم وتعلمهم وسائل التحدي والاستجابة لتأثيرات الحضارات الأخرى.

بنيت الحضارات بعضها على البعض، فلا توجد حضارة لم تقتبس من حضارات سبقتها. فلا ضير أن يقتبس المجتمع العربي في إسرائيل الكثير من المجتمعات التي

يحتك بها بطريقة مباشرة (المجتمع اليهودي) وبطريقة غير مباشرة (المجتمعات الأخرى) يثري حضارته وثقافته ليتحقق فيه مبدأ التعددية الثقافية.

موقف الأسرة من التحدي الحضاري

استُبدل في هذه الايام مصطلح "التحدي الحضاري" بمصطلح "العولمة" مع عدم تغيير المغزى والهدف. تعتبر "العولمة" العالم متساويا فلا بد من تعميم المبادئ والقيم، وفتح القنوات الحضارية على بعضها البعض، واعتبار العالم سوقا حرا يتنافس فيه الجميع، والمقصود من ذلك هو نشر المبادئ والحضارة الغربية، وأن تحتكر السوق العالمي بعض الدول الغربية المسيطرة. فلا يوجد هناك تأثير للحضارة وللتجارة الشرقية أو الأفريقية على الحضارات الغربية، لذلك يتضح أن "العولمة" معمول بها من طرف واحد وتعني بشكل غير مباشر "التحدي الحضاري" بالنسبة للآخرين.

لا تستطيع الأسرة العربية وحدها الوقوف أمام تلك التيارات الفكرية التي تنصب في رؤوس أبنائها، لأن الثقافات المسيطرة لا بد أن تؤثر على الثقافات الفرعية غير المسيطرة خصوصا إذا كان المجتمع مجتمع أقلية لا يملك من أمره شيئا أمام تلك المبادئ التي تُطبق على أرض الواقع. المجتمع الإسرائيلي لا يُعد عن المجتمعات الغربية المسيطرة في العالم سواء كان ذلك من ناحية ثقافية-حضارية أم من ناحية قوة سياسية-عسكرية وقوة تجارية عالمية. الأقلية العربية في إسرائيل تخضع بشكل مباشر إلى مبادئ التحدي الحضاري والعولمة فتتأثر كل مجالات الحياة والنظم الاجتماعية بها. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل التأثير إيجابي أو سلبى؟ الإجابة عن ذلك تحتاج إلى الدقة والتمييز ما بين ما هو إيجابي وما هو سلبى

بالنسبة للأقلية العربية نفسها، لذلك من الصعب إيجاد إجابة سريعة ودقيقة عن هذا السؤال الذي يحتاج إلى دراسة واسعة وعميقة في هذا المجال.

الأسرة العربية لا تستطيع أن تقاوم مثلاً إغراء السلع الغربية المعروضة في الأسواق، والتي لا بد لها من شرائها (مثل الأدوات الكهربائية المنزلية، السيارات، الهواتف الخلوية، المأكولات والمشروبات والملابس وغيرها من سلع تملأ الأسواق المحلية). لا توجد خيارات أمام الأسرة العربية في توجيه أبنائها إلى منتجات بديلة أو إلى تبني مفاهيم وقيم حضارية أخرى لأنها بدورها تعتبر تابعة وليست مهيمنة. التبعية تؤدي إلى التعلق والتأثر بكل مجريات الأمور في الحياة. تحاول الأسرة العربية بشتى الطرق الحفاظ على الأسس الحضارية والميزات الثقافية عن طريق التصدي من خلال التنشئة ومن خلال تغيير التعامل مع الواقع الجديد، والتمسك ومحاوله الرجوع إلى الهوية الحضارية الأصيلة، كما استعرضتها النقاط الأخيرة أعلاه.

أصبحت الأسرة العربية تدرك نتائج التحدي الحضاري فأخذت تسلك ردود فعل مختلفة، منها:

- 1) ازدياد في ظاهرة "ارتداء اللباس الديني" المحتشم للمرأة المسلمة.
- 2) إحياء ظاهرة "الزواج المبكر" عند كثير من العائلات.
- 3) ازدياد في نسبة الأعراس الدينية وغير المختلطة.
- 4) ازدياد الوعي السياسي وتقوية الهوية القومية عند الأبناء.
- 5) إحياء التراث المحلي.

الأسرة ضعيفة أمام التحدي القوي لأنها تقف وحيدة أمام هذا الصراع فلا تساعد مؤسسات ولا سياسات بهذا الخصوص. سلوك الأبناء والعلاقات بين

الناس وفي العائلة أخذت تتغير، أسلوب الحياة ومفاهيم كثيرة متعلقة بالأسرة والمجتمع تأثرت بالمجتمع اليهودي والمجتمعات الأخرى وأصبحت تبعد المجتمع العربي عن هويته الحضارية الأساسية. لا توجد توعية أسرية ولا يوجد دعم أسري لمواجهة تحديات العصر، على العكس فإنّ المجتمع اليهودي يحاول من خلال مؤسساته ووسائله الإعلامية والتربوية أن يؤثر في المجتمع العربي وأن يكسبه هوية حضارية غير هويته الأصلية. فمثلاً، المناهج المدرسية والبرامج التلفزيونية والقنوات الإعلامية الأخرى، كالاترنت وغيرها، لا تراعي طبيعة المجتمع العربي الحضارية والثقافية، بل تحاول أن تدخل إلى الأسرة عناصر جديدة لتستطيع السيطرة من خلالها على المجتمع في شتى مجالات الحياة. يؤثر التحدي الحضاري في كل جوانب المجتمع، لذلك لا تملك الأسرة الإمكانيات والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذا التأثير على المجتمع. النتيجة هي الاستجابة للمؤثرات والتكيف معها، أكثر من التحدي لها. إلا أن المدّ الديني المتمثل في الحركات الإسلامية نجح في مواجهة التحديات الغربية إلى حد ما وازدادت ظاهرة الرجوع إلى الدين عند الشباب بالذات.

الدولة لم تشرع في مبادرات وبرامج رسمية لتشجيع الحوار والتقارب بين الشعبين. جمعيات ومؤسسات أكاديمية لاحظت هذا النقص والعجز من قبل الدولة وأخذت على عاتقها بناء الثقة بين الشعبين عن طريق تنظيم حلقات ولقاءات حوار بين العرب واليهود وفق "نظرية التقارب" (תאוריית המגע). لقد أجريت دراسات ومسوحات بحثية لتقييم هذه المشاريع ووجدت أن المواقف بين أبناء الشعبين ازدادت عدوانية وتطرفاً، بدل أن تهدم الآراء المسبقة السلبية عندهم. حتى اليوم لا توجد قاعدة موحدة وناجحة لإنجاح الحوار بين الطرفين، مما يؤدي إلى التنافر

والاغتراب أكثر من تغيير المواقف السلبية والعدائية بينهم. ثم إنَّ موقف الدول الغربية من القضية الفلسطينية وقضايا العرب في الشرق الأوسط وتدخلهم العسكري في بعض الأقطار والدول (مثل قضية العراق، السودان، أفغانستان وغيرها) لا تساهم في تقبل الثقافة الغربية بكل ما تحويه من مبادئ وقيم.

لا بدّ للحوار أن يبدأ في عملية التنشئة الأسرية المدرسية وأن تكون هناك منهجية وأجندة واضحة في تقبل الآخر والاستفادة من الثقافات الأخرى. التصدي والنفور من الآخر لا يساهم في الاثراء الثقافي والتقدم الحضاري. على الأسرة العربية أن تعلّم أبنائها الاستفادة من المجتمعات الأخرى وطرق التعايش معها رغم اختلافاتها المبدئية والثقافية.

استنتاجات

لم تستطع هذه الدراسة لضيق المجال أن تعالج وتناقش كل قضايا المجتمع العربي وعلاقتها بالأسرة، وإنما ركزت على معظمها، خصوصاً على تلك التي تقف في الوقت الحاضر في سلم أولويات المجتمع لسبب أهميتها وقوة تأثيرها على حياة الفرد والجماعة. لقد تم التركيز على أهم وأحدث المعطيات حول كل قضية وقضية ثم تمت مناقشتها ومعالجتها من وجهة نظر علم اجتماع الأسرة. لا يمكن فصل الأسرة عما يدور في المجتمع من تغيرات وتحولات في شتى المجالات، لأنها هي اللبنة الأساسية التي يتكوّن منها المجتمع والتي تعتمد عليها كل النظم الاجتماعية على الإطلاق. كل المشاكل والقضايا المختلفة لا بدّ وأن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حياة الأسرة. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على علاقة الأسرة بأهمّ قضايا المجتمع العربي وتستخلص النتائج العلمية والعملية ليستفيد منها أهل العلم وصنّاع القرار.

الحقيقة التي لا يساوم عليها في هذه الدراسة وفي كل الدراسات المتعلقة بالأسرة هي، أنه لولا الأسرة لما كان هناك مجتمع. لكن ما هو شكل هذا المجتمع التي تكون فيه الأسرة ضعيفة وربما عاجزة عن الوقوف أمام المصاعب والتحديات التي تواجهها؟ هل تستطيع عندها الحفاظ على بنيتها والقيام بوظائفها كما يجب؟

هذه الدراسة اعتمدت الإجابة عن هذا السؤال، فالتحذت لها منحى الصراع والوظيفية كمفتاح لفهم هذه الحقائق. هذا الإطار النظري بإمكانه تسهيل فهم عمليات التغير الاجتماعي وأثرها على الأسرة، ومن ثمّ استدلال مدى توافق أو عدم توافق الأسرة مع القضايا الناجمة عن هذه العمليات.

القضايا التي تمت معالجتها ومناقشتها في هذه الدراسة تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى وهي قضايا لها علاقة مباشرة بالمكانة السياسية للمجتمع العربي في الدولة؛ والمجموعة الثانية هي قضايا لها علاقة بالمبنى الاجتماعي-الثقافي للمجتمع العربي.

المجموعة الأولى تشير إلى أن الدولة هي المسؤولة الرئيسية عن مشاكل المجتمع العربي وهي الكفيل الأول للاستقرار الأسري. كلما اهتمت الدولة في شؤون المجتمع العربي، كلما كانت الأسرة قادرة على تحمل المشاكل ومواجهة الأزمات. كلما كانت الدولة غير معنية في تغيير حال المجتمع العربي، كلما ازدادت معاناة الأسرة من كل المشاكل والقضايا الناتجة عن هذا الإهمال. مهما كانت النتائج، سلبية أم إيجابية، فإنها في النهاية سوف تعود على المجتمع العربي والدولة بالمثل. فمثلاً إذا عملت الدولة على حل مشكلة الفقر، البطالة، الضائقة السكنية، الأراضي وغيرها بشكل جدي، فإنها سوف تخفف الأعباء على الأسرة العربية وسوف يكون هناك رقيّ ورفاه يعود مردوده إلى المجتمع بأكمله، لأن الأسرة في هذه الحالة سوف تتحرر من دوامة الصراع على البقاء وتتجه نحو الإنتاج والتقدم والرقي أكثر فأكثر. في هذه الحالة تخفف الدولة من حدة الصراع بينها وبين المجتمع العربي والعكس صحيح.

لم تسن الدولة حتى اليوم قوانين داعمة للأسرة العربية بأي شكل من الأشكال. قوانين الأسرة من ضمان اجتماعي، إرث، النفقة، حضانة، سن الزواج، طلاق وغيرها سنّت في السنوات الأولى من قيام الدولة لتخدم الأسرة اليهودية فقط ولم تأخذ بالحسبان ظروف الأسرة العربية. القوانين المدنية المتعلقة بالأسرة لا تنطبق على الأسرة العربية في كل الحالات. هناك اختلاف في العادات والتقاليد، القيم

والمعايير، الثقافة، ظروف المعيشة، حجم الأسرة، مكانة المرأة، الوضع الاقتصادي، مستوى المعيشة، الأحوال الدينية والطائفية وغيرها من أشياء تجعل القوانين غير مناسبة للأسرة العربية. الأسرة العربية لها خاصيتها الدينية والاجتماعية والثقافية تجعلها مختلفة تماما عن الأسرة اليهودية مما يدعو إلى انفرادها واستقلاليتها وضرورة إعطائها دعما قانونيا خاصا. فمثلا استمرار مصادرة الأراضي وعدم توسيع الخرائط الهيكلية في القرى والمدن العربية تزيد من معاناة الأسرة العربية ولا توجد أية إصلاحات قانونية أو مشاريع حكومية لتحسين الوضع القائم. استثناء الأسرة العربية وعدم الوقوف إلى جانبها بشكل رسمي وقانوني يجعلها تتخبط في التعامل مع التحديات الكثيرة والشائكة التي تواجهها.

السبب في عدم منح الأسرة العربية اهتماما قانونيا وسياسيا خاصا، يرجع إلى المكانة السياسية للعرب في الدولة بشكل عام. معظم الباحثين، عربا ويهودا، يتفق بأن الدولة هي "دولة اليهود" لها طابع قومي-يهودي وأنها ليست "دولة كل مواطنيها". رموز الدولة مثل العلم والنشيد الوطني ونجمة داوود غير قابلة للتغيير أو التعديل من أجل دمج رموز تدل على أنها "دولة كل مواطنيها". رغم أن الدولة تتمتع بنظام ديمقراطي إلا أنها رغم ذلك لا تعطي كل مواطنيها نفس الحقوق والواجبات. المواطنون العرب في إسرائيل ليسوا متساوي الحقوق والواجبات مع باقي المواطنين في الدولة. ما تقدمه الدولة للمواطنين العرب لا يكفي إلا "لإطفاء الحرائق" أو الحفاظ على الوضع القائم، ولا يساهم في تطوير وتقديم المجتمع. "الاثنية اليهودية" راسخة في مبادئ وقوانين الدولة ولا تفسح المجال للأقلية العربية أن تحصل على حقوقها كمواطنين اليهود. لذلك يعاني العرب في إسرائيل من تمييز بارز في كل الأمور المتعلقة بحياتهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. الدولة تطلب

من المواطنين العرب التنازل عن ثوابت لديهم من أجل أن تمنحهم نفس الحقوق التي يحصل عليها اليهود، لكن العرب لا يملكون ما يقدمون للدولة، أكثر مما قدموا من أراضي وممتلكات وامتنال سياسي تام منذ قيام الدولة. الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لا يبعث الثقة لدى الحكومات الإسرائيلية والشعب اليهودي بأن تمنح العرب كل ما يستحقونه من حقوق، لأن العرب في إسرائيل يعتبرون جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية. القواسم الاثنية والثقافية المشتركة مع الفلسطينيين والعرب، الذين هم أصحاب الصراع مع إسرائيل، تجعل الدولة تتمسك بطابع "الإثنية اليهودية" وبالحفاظ على "دولة اليهود" أكثر فأكثر ولا تُحفّزها على أن تكون "دولة كل مواطنيها".

التغيير الإيجابي في المجتمع العربي متعلق بسياسة الدولة وموقفها من مواطنيها العرب. مردود التغيير الإيجابي يعود على نظام الأسرة ويحقق فيها التكافل والتضامن الاجتماعي. لكن الوضع القائم المتميز بكثرة المشاكل في كل النظم والمجالات يجعل المجتمع غير قادر على التطور والتقدم وتحقيق التكافل الاجتماعي بين النظم المختلفة. المشكلة إذاً بنيوية ولا تنحصر في النظام الأسري بالذات. لذلك يعتبر النهوض بالمجتمع العربي بشكل عام ضرورياً وهاماً من أجل تحقيق التوازن والتكافل الأسري بشكل خاص. فعندما يبدأ الحديث عن علاقة النظم الاجتماعية بعضها ببعض فإنه من الضروري تتبع ومعرفة المكانة السياسية للمجتمع العربي أولاً ومن ثمّ تحديد طبيعة العلاقة بين النظم مشكلاتها وأسباب عدم توازنها واستقرارها. مشاكل النظام الأسري يعكس مشاكل النظم الأخرى المتمثلة في قضايا المجتمع، لذلك كل ما يدور في المجتمع من مشاكل، لا بد وأن ينعكس على الأسرة.

المجموعة الثانية من القضايا لها علاقة بالعادات والتقاليد، أسلوب الحياة، العقيدة الدينية، القيم والمعايير السائدة. لكن حتى هذه القضايا الاجتماعية، كقضية "القتل على خلفية شرف العائلة" أو قضية "الزواج المبكر"، لها علاقة، ولو غير مباشرة، بالقضايا الأخرى التي لها طابع سياسي أو اقتصادي، لأن عملية التغير الاجتماعي انتشارية وتصل إلى كل جزء من أجزاء المجتمع. فمثلاً "مصادرة الأراضي" لها علاقة بقضية "الزواج المبكر" وتلعب دوراً مهماً في "قضية المرأة" وتحديد "الهوية السياسية". المجتمع العربي لا يزال يمر في مرحلة انتقالية تجعله يقف بين التقليدية والحداثة ويجعله عرضة للغزو الحضاري والفكري فينتج عن ذلك مشكلات وقضايا عصرية لها طابع اللامعيارية والتخبط الاجتماعي. التغير الاجتماعي يصل إلى كل جوانب المجتمع المادية والمعنوية فيحدث فيها التحولات فينتج عنها أشكال جديدة للتفكير والسلوك وتنشأ منظومات جديدة من القيم والمعايير التي يؤيدها طرف ويرفضها طرف آخر. هذه القضايا تبقى عالقة لأن المجتمع متواجد في المرحلة الانتقالية ولم يصل بعد إلى حد النضوج في التقدم والتطور الاجتماعي. المسؤول عن التغيرات الاجتماعية هو المجتمع المحيط بالأسرة، لذلك هناك علاقة بين القضايا الاجتماعية والقضايا الأخرى.

الصراع التي تتواجد فيه الأسرة من أجل الحفاظ على كينونتها ليس مؤقتاً، بل استمراريّاً وله تاريخ طويل يرجع إلى اليوم الأول من قيام الدولة. منذ ذلك الحين لم يتحسن وضع الأسرة العربية لأن الأوضاع العامة من حولها لم تتحسن أيضاً. لم يكن لدى الأسرة خبرة سابقة في التعامل مع ظروف جديدة وتغيرات جذرية كالتى مرت عليها وعلى المجتمع العربي منذ قيام الدولة حتى اليوم. الأوضاع الصعبة التي عاشتها الأسرة تحت الاستعمار الإنجليزي وتحت الحكم الإسلامي العثماني ليست

متشابهة مع أوضاع اليوم. لم تواجه الأسرة تحديات حضارية مباشرة أو مشاكل في الهوية، مكانة المرأة، الانحراف الاجتماعي، الضائقة السكنية، مصادرة الأراضي، الطلاق، البطالة وما إلى ذلك من قضايا أساسية تهدد كيانها ووظائفها مثلما هو الحال اليوم. في أقل من قرن عاش المجتمع العربي ولا يزال، والأسرة العربية تعيش كثيرا من المشاكل والقضايا التي لا يُعرف لها حل في الأفق. تراكم المشاكل والقضايا، كالتى تناولتها هذه الدراسة ترهق الأسرة وتجعلها ضعيفة وملزمة في تقبل الواقع الذي يُفرض عليها. بكلمات أخرى: ينقص الأسرة استراتيجيات التعامل والتكيف مع القضايا الكثيرة التي تعيشها.

من جهة أخرى يُستنتج من الدراسة أن الأسرة العربية لا بد لها أن تمرّ الصعاب والمشاكل قبل أن تصل مرحلة الحداثة وما بعد الحداثة، كما جرى للأسرة الغربية الحديثة. فقبل أن تصل الأسرة الغربية الحديثة إلى ما وصلت إليه من تغيير أعان المجتمع على التقدم والتطور، مرّت بمراحل عصيبة وشائكة أنهكتها تارة وأعطتها الخبرة والمهارة تارة أخرى كي تستطيع التكيف مع الظروف الجديدة. المجتمع العربي يمر اليوم في مرحلة انتقالية سريعة نحو الحداثة مصحوبة باللامعيارية المتمثلة بالمشاكل والقضايا الكثيرة التي تجعل الأسرة تحت اختبار حقيقي بين التحدي والاستجابة. لكن ما يميّز هذه المرحلة في المجتمع العربي هو أن المشاكل والقضايا تبقى عالقة ومستديمة، أحيانا مقصودة، ولها طابع يختلف عن طابع المشاكل والقضايا التي يمر بها مجتمع الأكثرية والذي يحرك ويدير عملية التغيير بشكل مقصود ومدرّوس. المجتمع العربي لا يملك الصلاحية ولا القدرة على التحكم بعجلة التغيير ولا يملك السيطرة على منهجية التعامل معه كمجتمع أقلية متعلق وتابع بالأكثرية. الأسرة تنتظر الاستقرار والوصول إلى مرحلة من التغيير تستطيع أن تستعيد قواها

وأن تجدد نفسها وتكيف ذاتها لما يحدث من حولها. مجتمع الأكثرية في إسرائيل لا يعطي الأسرة العربية هذه الفرصة، فتبقى في صراع دائم مع المشاكل والقضايا التي تزداد حدة يوما بعد يوم بدل أن تنتهي وتبدل بأخرى ملائمة لمرحلة التغير الاجتماعي.

الحل الذي يمكن أن ينتج عن هذه الدراسة هو ما يمكن تسميته "بتفتير الصراع مع مجتمع الأقليات". المقصود بذلك هو الحفاظ على عدم تأزم وتفاقم المشاكل والقضايا التي يعاني منها مجتمع الأقلية من أجل إعطاء الأسرة الفرصة على التكيف مع هذا الصراع وإيجاد التوازن والاستقرار في ظل الظروف التي تتواجد فيها. أما إذا لم يكن كبح وضبط لتضخم وازدياد المشاكل والقضايا، فإن الأسرة سوف لا تستطيع أن تقف في ظل هذا الصراع إلى أمد بعيد، فتفقد من قوتها، توازنها واستقرارها، حتى يؤول بها الحال إلى الانهيار والانحلال. هذا الحل قابل للتطبيق ويمكن العمل به إذا تكاتفت الجهات الرسمية والسياسية مع القوى والطاقات الاجتماعية الكامنة في مجتمع الأقلية من أجل الحفاظ على مستوى مستقر من المشاكل والقضايا إذا استعصى حلها والحد من خطرهما. من الصعب أن تزول المشاكل والقضايا الاجتماعية في مجتمع الأقليات تماما، بل على العكس حيث في طبيعتها تكبر وتزداد بدل أن تنقص وتزول. لذلك يكون تطبيق هذه النظرية الحديثة أقرب إلى الواقع منه إلى الخيال. تحذر هذه الدراسة من استغلال مثل هذا الحل للحفاظ على الوضع القائم في الوسط العربي وعدم السعي لحل كل مشكلاته بشكبل جذري. المقصود بهذا الحل هو إمهال الأسرة الوقت ومنحها الإمكانيات لاستعادة قواها ونشاطها عن طريق ضبط وكبح المشاكل المستعصية في المجتمع.

من الصعب تطبيق هذا الحل "تفتير الصراع مع مجتمع الأقليات" على مجتمع الأكثرية لحل مشاكل مشاهمة هناك، لأنّ الشروط التي تعتمد عليها هذه النظرية مبنية على كون المجتمع مجتمع أقلية له مكانته الخاصة ووضعه الخاص، يختلف عن مجتمع الأكثرية. من أجل إيجاد حل كهذا لمجتمع الأكثرية لا بد من إيجاد نظرية أخرى لتخفيف حدة الصراع.

من الصعب صياغة معادلة سحرية تُخرج الأسرة مما هي فيه من صراع، لكن يمكن القول وبكل تحفظ، بأنّ المجتمع العربي يستطيع التغلب والتكيف مع القضايا الاجتماعية إذا ما سعى إلى تطبيق هذا الحل المقترح الذي من شأنه أن يمنح الأسرة التكيف مع القضايا المختلفة. قضايا المجتمع العربي تبقى عالقة ما دامت الأسرة خارج نطاق الحل. الأسرة متأثرة ومؤثرة في نفس الوقت بهذه القضايا، فلا بد من إعطائها دورها الحقيقي في التفاعل مع مشاكل المجتمع وقضاياها لكي تساهم في تحقيق التوازن والاستقرار.

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن مستقبل الأسرة العربية متعلق بتغيير المحيط التي تعيش فيه فبدون التدخل المنظم والهادف لإصلاح المجتمع العربي ككل، يكون من الصعب إصلاح مشاكل وقضايا الأسرة العربية في إسرائيل. قضايا الأسرة هي من قضايا المجتمع بشكل عام. ويتضح أيضا من هذه الدراسة أن الأسرة العربية ليس لها أية اعتبار وأية مكانة تذكر في السياسة الاجتماعية للدولة. لا يكفي معالجة قضايا المجتمع بعيدا عن الأسرة، بل يجب إشراكها في عملية الإصلاح، فمثلا كيف يمكن للمجتمع أن يصلح مفاهيم وقيم متعلقة بقضية "القتل على خلفية شرف العائلة"، أو "الزواج المبكر"، أو "مكانة المرأة" الخ، دون أن يكون دور تربوي واجتماعي مركزي للأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية والوعي الاجتماعي؟

على الجهات المختصة والمسؤولة أن تجد الإمكانيات والاستراتيجيات لمعالجة مشاكل وقضايا الأسرة العربية، مثل وضع برامج طويلة المدى للنهوض بالأسرة العربية ودعمها ومساعدتها في التغلب على المصاعب التي تواجهها. فمستقبل المجتمع العربي منوط بمستقبل الأسرة العربية، ومستقبل المجتمع اليهودي منوط بمدى التوازن والاستقرار في المجتمع العربي. من سياق نتائج البحث يمكن التنبؤ بأن المشاكل والقضايا سوف تكبر وتتفاقم في المجتمع العربي بدل أن تتراجع وتتلاشى، لأن الدراسة لم تجد حلول أو برامج تطوير وإصلاح حقيقية مطروحة أمام المجتمع العربي عامة والأسرة العربية خاصة. على الأقل لا بدّ من إيجاد معادلة تعتمد على الحل المطروح "تفتير الصراع مع مجتمع الأقليات" لكي يتسنى للأسرة أن تتكيف مع هذه المشاكل والقضايا.

المجتمع العربي بحاجة إلى استغلال الطاقات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية الكامنة فيه. هذه الطاقات ليست مستغلة حتى اليوم بكامل قواها وقدراتها من أجل رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العربي والتغلب على مشاكله.

معظم هذه الطاقات موجهة نحو النجاح والطموح الشخصي في مجال العمل والحياة الشخصية، أكثر من تكريسها نحو رفعة وتقدم الأسرة والمجتمع. الجهود المبذولة حتى الآن غير قادرة على تغيير واقع المجتمع العربي وواقع الأسرة العربية، لأنها عادة تكون عشوائية وغير منظمة، لذلك لا يكون بمقدورها إحداث التغيير المطلوب.

بدل أن يتجه المجتمع إلى البناء، التقدم والتطور الحضاري، لا زال يئن من ثقل وازدياد المشاكل التي تقترحه في كل وقت وحين. تنعكس النتائج سلباً على المجتمعين العربي واليهودي، لأنها لا تساهم في تحقيق التعايش السلمي والاستقرار

الاجتماعي والأمني، بل تعمّق الفوارق بين المجتمعين وتزيد الصراع حدة وخطورة. هذا ما تبين في "انتفاضة أكتوبر" التي عبّرت حينها عن الأزمة الحقيقية بين المجتمعين المتمثلة بكل أشكال التمييز واللامساواة الاجتماعية منذ قيام الدولة حتى اليوم.

يجب أن تجري أبحاث حثيثة لدراسة الأسرة وقضايا المجتمع العربي من أجل إيجاد الحلول اللازمة والواقعية لرفع مكانتها في المجتمع. على المؤسسات الرسمية والحكومية أن تساهم في إيجاد الحلول لقضايا الأسرة العربية وعلى المجتمع العربي أن يبادر إلى تنظيم طاقاته وإنشاء أطر جماهيرية مختلفة تساعد الأسرة على مواجهة مشاكل وقضايا المجتمع التي تنخر في بنائها.

المراجع

بالعربية

القرآن الكريم.

أبو عصبه، خ. (2006). جهاز التعليم في "إسرائيل": البنية، المضامين، التيارات وأساليب العمل. رام الله: مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.

الإفرنجي، م. (2005). التمييز ضد العرب في أوجّه - نسبة البناء غير المرخص في الوسط اليهودي تصل إلى حوالي 45%". القدس. 3 تشرين الثاني. (on-line) شبكة الانترنت للإعلام العربي <http://www.amin.org>.

الجنابي، ع. س. (1983). التغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق. بغداد: دائرة الشؤون الثقافية والنشر.

حاج يحيى، هـ. (2000). الجنسوية في جهاز التربية والتعليم المعد للعرب في إسرائيل. مجلة الرسالة: مجلة تربويه أدبية وعلمية. 9: 85-124.

حسن، م. (1967). الأسرة ومشكلاتها. بيروت: دار النهضة العربية.

خوالدي، س. (1998). مفهوم العرض والشرف والقتل على خلفيته لدى البدو الحضر في الجليل. مجلة الرسالة: 389-406 .

خوالدي، س. (2006). دراسة ميدانية حول ظاهرة العنوسة. مجلة اشراقة، العدد 52: 24-27 (قيد النشر).

دعبس، ي. (1995). التكوين النفسي للمدمن في الثقافات المختلفة - دراسة في الأنتروبولوجيا السيكولوجية. (د.م): (د.ن).

ربيع، حمد الله. (2004). الحمولة العربية - بين التقليدية والحداثة. جت المثلث: مسار - معهد أبحاث وتخطيط واستشارة تربوية.

ربيع، حمد الله (2005). الفوضى التربوية في الوسط العربي - مسؤولية الاسرة والمجتمع. إصدار أكاديمية القاسمي - باقة الغربية.

ريناوي، خ. (د. ت). جهاز التعليم العربي في إسرائيل بين مطرقة السلطة وسندان المجتمع المحلي. حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية.

الزحيلي، و. (1997). الفقه الإسلامي وأدلته. ج5. ط4. سوريا: دار الفكر.

زيدان، ع. (1997). أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة، الجزء الخامس، الطبعة الثانية.

سابق، س. (1998). فقه السنة. ج2. ط2. بيروت: دار الفكر.

"سرطان الأمعاء يقتل العربيات أكثر من غيرهم". (on-line) <http://www.Arabynet.com>

السمالوطي، ن. (1983). علم اجتماع العقاب. ج1. جدّه - المملكة السعودية: (د.ن).

السوار. الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية. نشره فصلية: العدد السادس والعشرون، خريف 2001.

السّوار. الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية خريف 2001 وباقي النشرات الفصلية الأخرى.

سويّف، م. (1996). المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية. الكويت: (د.ن).

شرابي، هـ. (1984). مقدمات في دراسة المجتمع العربي. بيروت: (د.ن).

صحيفة بانوراما 2003/8/1، 2003/8/15، 2004/4/30، 2004/5/21، 2004/7/16.

ظاهر، ب. (2003). العرب في إسرائيل: مخطط الاستيلاء على أراضي عرب النقب يتواصل بشتّى الحيل والأساليب. في المشهد الإسرائيلي. مدار — المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2003/5/29.

عمر، م. خ. (1994). علم اجتماع الأسرة. عمان: (د.ن).

كشك، أ وجيريس، ص. (1977) الضائقة السكنية في الوسط العربي. الناصرة.

محجوب، م. ع. (1973). الضبط الاجتماعي في المجتمعات القبلية، دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب >

المحكمة الشرعية في الطيبة: سجلات الزواج والطلاق 2002 و 2003.

مصطفى، مهند (2006). التعليم العالي لدى الفلسطينيين في إسرائيل-تحدي حالة الهامشية. أم الفحم: إصدار "اقرأ" لدعم التعليم في الوسط العربي.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (1999). التعليم ما قبل 1948. (on-line)
>www.Nakba.sis.gov

المؤسسة العربية لحقوق الإنسان. (آذار 2005). ملف يوم الأرض. أروقة. نشرة
إلكترونية.

ميرون، م. وفلدمان، ش. (1997). تحديات سنّ المراهقة: الحاجات والضغط
والمواجهة. مج 1. (ج. غنائم، مترجم) القدس: (د. ن).

אבו בקר, ח. (ללא שנה). בדרך לא סלולה, נשים ערביות כמנהיגות פוליטיות בישראל. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל.

אבו עסבה, ח. (1999). "נשירת תלמידים ממערכת החינוך הערבית בישראל: תאור מצב והצעות לטיפול" בתוך: בן-אריה, א. וציונית, י. ילדים בישראל על סף האלף הבא. ירושלים.

אבו עסבה, ח. (2003). עמדות גורמים שונים בחברה הערבית בשאלת "מבנה אלטרנטיבי למערכת החינוך הערבי בישראל". גת: מסאר, מכון מחקר, תכנון וייעוץ חינוכי

אבורוכון, ס. (1997). הבדלים בין המינים בתפיסת השיח המוסרי חינוכי בסיטואציית רצח על כבוד המשפחה. אוניברסיטת חיפה: החוג לחינוך (עבודת מ"א).

אטרש, ע. (1995). יום ועוד יום, אבטלה ערבית בישראל. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל.

אלבדור, ס. (2005). אלימות נגד נשים בדואיות בנגב. שתיל on-line.

אל-אעסם, ס. (?) "השירותים הסוציאליים במגזר הבדווי בנגב" (on-line) מתוך: רשימות ומאמרים – אוסף מאמרים מתוך ימי העיון בנושא הבדווים שנערכו במדרשת שדה בוקר לזכרו של יצחק נצר
[./http://www.snunit.k12.il/beduin](http://www.snunit.k12.il/beduin)

אלחאג, מ. (1988). מצוקת התעסוקה בקרב האקדמאים הערבים בישראל. חיפה: אוניברסיטת חיפה, המרכז היהודי-ערבי

אלחאג, מ. (1996). החינוך בקרב הערבים בישראל. ירושלים.

אלקרינאוי, ע. ולב-וזיל, ר. (2002). "הזיקה בין אלימות בין זוגית לבין תחושת היכולת בקרב נשים בחברה הבדואית-ערבית בהקשר של דפוס משפחה פוליגמי/מונוגמי. בתוך: מפגש לעבודה חינוכית-סוציאלית, 16, 115-131.

אמארה, ט. (1993). תוכניות הלימודים בבתי ספר תכנוניים במגזר הערבי. קליפורניה (עבודת דוקטורט).

אמארה, מ. (1997). האלימות הפוליטית בקרב הערבים בישראל, מניעה ואופיה. גבעת חביבה: המכון לחקר השלום (סקירות על הערבים בישראל מס' 22).

אוסצקי-לזר, ש. וגאנס, א. (2003) (עורכים). עדויות אור, 7 חוות דעת מקצועיות שהוגשו לוועדת אור, כתר והמכון לחקר השלום גבעת חביבה.

אסידון, י. (?). "הכביש שיחצה את ישראל חברתית וכלכלית" (on-line) מתוך: בחול ירוק, גליון 31
<http://www.geo.cet.ac.il/plain/docs/plain5.doc>

ארליך-חי, ל. (1995). השפעת הזיקה למשפחה על תפרוסת המגורים ביישובים ערביים בישראל. חיפה: הטכניון, המחלקה לתכנון ערים ואזורים (עבודת מ"א).

בוסתן לשלום (2003). בניית מרפאה בת-קיימא בנגב. (on-line)
[./www.bustanshalom.org](http://www.bustanshalom.org)

ביגוי-פוגל, ס. ובכר, שלומית (אוקטובר 2003). "אוטופיה רומנטית" משפחתיות ושינוי חברתי: עמדות של סטודנטיות וסטודנטים, יהודיות/ם

וערביות/ים המכשירים/ות את עצמן/ם למקצועות ההוראה ביחס למוסד המשפחה. מכללת בית ברל: היחידה למחקר ולהערכה בהכשרה להוראה ובחינוך (דו"ח מחקר).

בנדלק, ז. (יוני 2006). חברות בקופות חולים 2004-2005. ירושלים: המוסד לביטוח לאומי.

בנזימן, ע. ומנצור, ע. (1992). דיירי משנה, ערביי ישראל מעמדם והמדיניות כלפיהם. ירושלים.

בן-יצחק, י. (1981). שירותים חברתיים במגזר הערבי. ירושלים: משרד העבודה והרווחה (דו"ח).

בן-שאול, ת. (2003). אינטימיות ביחסים קרובים כפונקציה של אוטונומיה ותרבות: סטודנטיות ערביות ויהודיות. חיפה: אוניברסיטת חיפה, המחלקה לפסיכולוגיה (עבודת מ"א).

ג'אבר, ל.; רומנו, א. ושוחט, מ. (1997). נישואי קרובים באוכלוסייה הערבית בישראל. בתוך: הרפואה, 133 >ט<, 345-348.

גאנס, א. (1998). "סוציאליזציה אזרחית בקרב בני נוער ערבים בישראל – האמנם?" בתוך: אבו-עסבה, ח. (עורך): ילדים ובני נוער ערבים בישראל – ממצב קיים לקראת סדר יום עתידי. ירושלים: מכון ברוקדייל, 197-201.

גון, ע. וחמאיסי, ר. (1993). לקראת מדיניות של מוקדי עיור לאוכלוסייה הערבית בישראל. ירושלים: מכון פולסהיימר למחקרי מדיניות.

גורדון, ד. (2001). עבודת הורים ותפקוד בלימודים של ילדים במשפחות המקבלות גמלה להבטחת הכנסה בישראל 2000. ירושלים: המוסד לביטוח לאומי, מינהל המחקר והתכנון.

גליקמו, א. ; אורן, ע. ; לוין-אפשטיין, נ. (2003/11). "מוסד הנישואין בישראל
בפתח של המאה ה-21". בתוך: דעות בעם, גליון 7 (מכון ב.ג. ולוסיל כהן לחקר
דעת קהל).

גנאיים-סלימאן, ס. (2001). פרופיל תעסוקתי של נשים ערביות בישראל.
חיפה: אוניברסיטת חיפה, החוג לסוציולוגיה ואנתרופולוגיה (עבודת מ"א).

גת, ד. (1997). מעגל היאוש ומעגל התקווה: יהודים, ערבים ומשאבים בארץ
ישראל. חיפה: הטכניון, הפקולטה לארכיטקטורה ובינוי ערים והמרכז לחקר
העיר והאזור (דו"ח).

דקה, ל. (1993). שינויים בעבריינות נוער ערבי בישראל בתקופת
האינתיפאדה. אוניברסיטת תל-אביב: בית הספר לעבודה סוציאלית (עבודת
מ"א).

האגודה למלחמה בסרטן www.cancer.org.il.

הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה: שנתון סטטיסטי לישראל 1987, 2002,
2003, 2005, 2007.

המוסד לביטוח לאומי, דו"ח ממדי העוני והפערים בהכנסות 2004, ירושלים
2005.

המוסד לביטוח לאומי, דו"ח ממדי העוני והפערים בהכנסות 2005, ירושלים
2006 (אחדות לאה ואחרים).

הרצוג, ח. ובדר-עארף, כ. (2000). מנהיגות או מסתגרות: אקדמאיות
פלסטיניות אזרחיות ישראל. ירושלים (דו"ח).

"זו הדרך" עיתון שבועי של מק"י, 18/12/2001, 12/2/2002

<http://www.iasa.jlm.k12.il>

חאג יחיא, מ. (1998). "התעוללות בילדים בחברה הערבית בישראל" בתוך חאלד אבו-עסבה (עורך). ילדים ובני נוער ערבים בישראל – ממצב קיים לקראת סדר יום עתידי. ירושלים, עמ' 285-290.

חאג יחיא, מ. (נובמבר 2005). על האופי הפטריארכלי של החברה, אי-שוויון בין נשים לגברים ואלומות נגד נשים במשפחה: המקרה של החברה הפלסטינית גליון עדאלה האלקטרוני, מס' 20.

חאג יחיא- אבו אחמד, נ. (2006). זוגיות והורות במשפחה הערבית בישראל: תהליכי שינוי ושימור בשלושה דורות. אוניברסיטת חיפה: בית הספר לעבודה סוציאלית (עבודת דוקטור).

חאג יחיא, ק. (2002). חלום ומציאות: מחקר על אקדמאים ערביים בישראל בוגרי אוניברסיטאות בגרמניה. הוצאת רמות – אוניברסיטת תל-אביב.

חידר, ע. (עורך) (2005). ספר החברה הערבית בישראל. אוכלוסייה, חברה, כלכלה. ירושלים: מכון ון ליר, הוצאת הקיבוץ המאוחד.

חילו, נ. (1992). השפעת הסביבה, המשפחה והחברים על עבריינות נוער ביפו. ירושלים: משרד העבודה והרווחה, האגף למחקר תכנון והכשרה.

חשיבון, ס. (1997). קהילה, משפחה ומעמד האישה הערבייה בישראל. חיפה: אוניברסיטת חיפה, בית הספר לעבודה סוציאלית (עבודת מ"א).

ידיעות אחרונות 5/3/2004

יפתחאל, א. (2004). "האזרחים הערבים-פלסטינים ועיצוב המרחב הישראלי". בתוך: חסון, ש. ואבו-עסבה, ח. : יהודים וערבים בישראל במציאות משתנה. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות, עמ' 202-213.

ישי, י. (1998). "נשים ערביות ופוליטיקה: זהות מינית או זהות לאומית?" בתוך אלי רכס (עורך): הערבים בפוליטיקה הישראלית: דילמות של זהות. תל-אביב: מרכז משה דיין ללימודי המזרח התיכון ואפריקה.

כאהן-סטרבצ'ינסקי ואחרים (1999). סקר בני נוער בטיפול היחידות לקידום נוער שבפיקוח מינהל חברה ונוער, במשרד החינוך, התרבות והספורט: מאפיינים, צרכים ומענים – דו"ח מחקר. ירושלים: מכון ברוקדייל; משרד החינוך והתרבות, מנהל חברה ונוער.

כבהה, נ. (1998). "נישואי קרובים כגורם סיכון לתחלואה" בתוך חאלד אבו-עסבה (עורך): ילדים ובני נוער ערבים בישראל – ממצב קיים לקראת סדר יום עתידי. ירושלים, עמ' 161-170.

כבהה, נ. (2000). עמדות והתנהגויות הקשורות בתכנון משפחה בחברה הערבית בישראל – case-study בעיר באקה אלגרביה. רמת-גן: אוניברסיטת בר-אילן, המחלקה לסוציולוגיה (עבודת מ"א).

כהן, ה. (2000). הנפקדים הנוכחים: הפליטים הפלסטינים בישראל מאז 1948. ירושלים: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל, מכון ון ליר.

כהן, ח. (2000). ידע ועמדות בני נוער ערביים לגבי נישואי קרובים כגורם משפיע אפשרי על התנהגותם בעתיד. רמת-גן: אוניברסיטת בר-אילן, המחלקה לסוציולוגיה ואנתרופולוגיה (עבודת מ"א).

לוי-אפשטין, נ.; אלחאג, מ. וסמיונוב, מ. (1994). הערבים בישראל בשוק העבודה. ירושלים: מכון פולסהיימר למחקרי מדיניות.

מרכז מוסאוא (2/11/2004). "לצורך המשך יישום תכניות הפיתוח ליישובים ערביים" <http://www.Mossawa-on-line>.

מועדי, מ. (1995). "גם אלכוהול הוא סם". הכל על אלכוהול. עמותת אפש"ר לפיתוח שירותי רווחה, 6,7.

משרד הבריאות (2004 יולי). מצב בריאות האוכלוסייה הערבית בישראל 2004. המרכז הלאומי לבקרת מחלות, פרסום 226, ירושלים.

משרד הבריאות, דו"ח תמותת תינוקות 2004. (on-line).

מרכז אדוה (2001). "הקצאות לאוכלוסיות מיוחדות" (on-line). <http://www.adva.org>.

נאון, ד. ואחרים (1998). סקר ארצי על ילדים עם נכויות בישראל, שלב 1: הסינון. ירושלים: מכון ברוקדייל.

סבירסקי, ש. ואחרים (1/2002). מימון ממשלתי של ההתיישבות הישראלית ביש"ע ובגולן בשנות התשעים: רשויות מקומיות, בנייה למגורים וסלילת כבישים. מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל.

סבירסקי, ש. ויחזקאל, י. (1999). תקציב המדינה לשנת 2000 והאזרחים הערבים בישראל, מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל.

סבירסקי, ש.; אטקין, א. (7/2002). זכאות לתעודת בגרות לפי יישוב - 2000-2001. מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל.

סבירסקי, ש. (2003). זכאות לתעודת בגרות לפי יישוב – 2001-2002. מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל.

סבירסקי, ש. ושורץ, א. (2006). זכאות לתעודת בגרות לפי יישוב – 2004-2005. מרכז אדוה-מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל.

סולימאן, ח. ועזאזה, א. (2005). "עמדותיהם של משפחות ערביות כלפי בית האבות לפני ואחרי שהייתו של קרובן במוסד ומעורבותן באשפוז". גרונטולוגיה, ל"ב: (1) עמ' 123-132.

סופר, א. ואחרים (1995) ייזום ותיעוש במגזר הערבי בישראל. ירושלים: המכון לחקר החברה הערבית בישראל.

סופר, מ. ושנל, י. (1996). "התעשייה הערבית במשק הישראלי". רבעון לכלכלה, 4 > 3, 482-499.

סמוחה, ס. (1999). אוטונומיה לערבים בישראל. רעננה: המרכז לחקר החברה הערבית בישראל.

עבדאלקאדר יחיא, נ. (1995). היחסים במשפחה הערבית כלפי הילד המחונו. אוניברסיטת תל-אביב, בית הספר לחינוך.

עזאזה, פ. (1995). "תמורות במשפחה הערבית ופיתוח שירותים לזקנים ערבים בישראל בעשור האחרון". בתוך: גרונטולוגיה, 70, 69-80.

עזאזה, פ. וכהן, מ. (2006). יהודים וערבים למען גילוי מוקדם של סרטן המעי הגס. אוניברסיטת חיפה: בית הספר לעבודה סוציאלית.

עזאיזה, פ. ואבו עסבה, ח. (2004). השימוש בחומרים פסיכו-אקטיביים של תלמידים מבתי-ספר בקרב האוכלוסייה הערבית והדרוזית במדינת ישראל: מחקר איפדמיולוגי. ירושלים: הרשות הלאומית בלחימה בסמים.

עמותת סיכוי – העמותה לקידום שיוויון אזרחי: דו"ח סיכוי 2002-2003. ירושלים (יולי 2003).

פלטק, י. ומחאמיד, מ. (1989). אות של פחם: עולמם של צעירים ערבים בישראל. גבעת חביבה: המכון ללימודים ערביים.

פרס, י. וויובל-דיויס, נ. (1970). "עמדותיהם של תלמידים ערביים כלפי יהודים כפרטים וכלפי ישראל כמדינה" מגמות, י"ז <3>, 254-261.

צוובנר, ש. (2001/8). נייר ראשוני לדיון דחוף בוועדה בנושא: אבטלה. מוגש לוועדת עבודה, רווחה ובריאות. הכנסת – מרכז מחקר ומידע.

קורן, א. (1999). "קרימינליזציה של קונפלקט פוליטי: פשיעה בקרב האזרחים הערבים בשנות החמישים". בתוך: פלילים, 157-191.

קיפינס, ב. (1996). "שינויים נורמטיביים בדפסי המגורים של האוכלוסייה הערבית בישראל מסוף שנות ה-70 עד ראשית שנות ה-90". בטחון סוציאלי, 37-45; 53.

רוטמן, י. ונולמן, ר. (?). קרקעות, תכנון ואי שוויון: חלוקת המרחב בין יהודים וערבים בישראל. ביה"ס למדעים ולאומניות. אתר אנטרנט.

רבינושטיין, ד. (21/4/2005). עיתון הארץ.

רזין, ע. (1999). פערים תקציביים בין רשויות מקומיות ערביות ליהודיות – האם מצטמצם הפער? הצעת מדיניות. ירושלים: מכון פולסהיימר למחקרי מדיניות פרסום מס' 1/38.

רינאוי, ח. (2003). החברה הערבית בישראל: סדר יום אמביוולנטי. המכללה למינהל.

רינאל, נ. וחיימוב-אילי, ר. (ינואר 2005). בצל ההתמכרות: פגיעות ותקווה של מתבגרים שגדלו עם הורה מכור. ירושלים: הרשות הליאומית בלחימה בסמים.

רפי, ס. (2006). סקר במגזר הערבי אחרי הקמפיין "או חיים או סמים". ירושלים: הרשות הליאומית בלחימה בסמים.

רכס, א. (עורך) (1998). הערבים בפוליטיקה הישראלית: דלימות של זהות. אוניברסיטת תל אביב: מרכז משה דיין ללימודי מזרח התיכון.

רשות התעסוקה, מידע וניתונים סטטיסטיים יוני 2006 ונובמבר 2005.

שור, ר. (1997). "השלכות העוני בקרב משפחות בישראל על מצבי פגיעה של ילדים והזנחתם" בתוך: גל, ג. (עורך): ילדים עניים בישראל: סקירה רב-תחומית. ירושלים: המעוצה הלאומית לשלום הילד, 49-56.

שחר, ר. ומאיר, ר. (1998). "הצעירה הערבית בישראל – מסורת ושינוי: עמדות לגבי שוויון בין המינים במשפחה ובחברה הערבית". החינוך וסביבה, כ', 215-248.

שמש, ע. ורסולי, א. (2003). בריאות הקשישים בקהילה. ירושלים: משרד הבריאות.

שנל, י. (1994). זהות מציירת טריטוריה. תפיסת המרחב של הערבים בישראל. בית ברל: המכון לחקר החברה הערבית בישראל.

שעיו, מ. וקנין, מ. (2000). "עוני מתמשך בישראל: תוצאות ראשונות מהקובץ המזווג של מפקדי האוכלוסין והדיור 1993 ו-1995" בתוך: רבעון לכלכלה, 47, <4>, 597-628.

שפירא, ח. והרץ-לזרוביץ, ר. (2002). "נשים מובילות שינוי בבית הספר הערבי". עיונים במינהל ובארגון החינוך, 26, 35-67.

תורג' מן, ח. (2000). תגובות לעבריינות: אוניברסיטת חיפה: החוג לסוציולוגיה ואנתרופולוגיה (עבודת מ"א).

بالانجليزية

Al-Krenawi, A.; Graham, J. R.; Slonim-Nevo, V. (2002). „Mental Health Aspects of Arab Israeli Adolescent from polygamous versus monogamous Families". In: J. of social Psychology, 142 <4>, 446-460.

Azaiza, F. (1996). "Family planning among rural Moslem women in Israel". In: J. of Comparative Family Studies. 27<3>, 559-568.

Azaiza, F. & Brodsky, J. (2003). "The aging of Israels arab population: needs, existing, responses, and dilemmas in the development of services for a society in transition."> Israel Medical Association Journal, 5(5): 383-6.

Azaiza, F. & Cohen, M. (2006). "Health Beliefs and rates of breast cancer screening among Arab women". Journal Womens Health, 15 (5): 520-30.

Blood, O. R. (1969). Marriage. Tokyo.

Cohen, Aharon. (1970). Israel and the Arab World, London.

Cohen, O. & Savaya, R. (1997). ""Broken Glass": The divorced woman in Moslem Arab Society in Israel". In: Family Process, 36 <3>, 225-245.

Falah, G.; Hoy, M.; Sarker, R. (2000). "Co-Existence in selected mixed Arab Jewish Cities in Israel: by choice or by default? In: Urban Studies, 37<4>, 775-796.

Fedida, M. (1984). Honor, Kinship and Marriage in Arab Culture. Chicago.

Ginat, J. (1982). Women in Muslim rural society; status and Role in the Family and Community. New Brunswick, N.J.: Transaction Books.

Gofin, R. & Abranson, J. H. (1977). The Causes of Death of Moslems, Druze and Christians in Israel. Jerusalem: Brookdale Institute .

Haj-Yahia, M. (2000). "Wife Abuse and Battering in the sociocultural Context of Arab Society". In: Family Process, 39 <2>, 237-255.

Hassin, Y. (1986). Jewish and Arab Juvenile Delinquency in Israel: The Problem and its Remedies. The Hebrew University of Jerusalem: Faculty of Law .

Horton, P. & Leslie, G. (1960). The Sociology of social Problems. New York .

<http://www.rikaz.org>.

Jaber, L. et.al. (1994). „Consanguineous mating in an Israeli-Arab community. In: Archives of Pediatrics & adolescent Medicine, 148 <4>, 412-415.

Kamel Nahhas, F. (1994). Toddler Behavior Problems among the Arab Population in Israel and the Correlation with Marta Discord. Jerusalem: The Hebrew University of Jerusalem Department of Psychology (M.A.).

Kressel, G. M. (1992). Descent Through Males: An Anthropological Investigation into the Patterns underlying social Hierarchy, Kinship, and Marriage among Former Bedouin in the Ramla-Lod area (Israel). Wiesbaden.

Liebes, T. & Ribak, R. (1993). " Socialization to conflict: How Jewish and Arab Adolescents in Israel negotiate their political Identity". In: Int. J. Of Public Opinion Research, 5 <4>, 362-368.

Lustik, I. (1980). Arabs in the Jewish state: Israel's Control of a National Minority. Austin: University of Texas Press.

Makhoul, N. (1982). "Changes in the employment Structure of Arabs in Israel". In: J. of Palestine Studies, 11<3>, 77-102.

Marie-Alsana, W., Haj Yahia, M. & Greenbaum, CW. (2006). "Violence among Arab elementary school pupils in Israel". Journal Interpersonal Violence, 21 Jan. (1): 58-88.

Merton, R. (1968). Social Theory and Social Structure. New York: Free Press.

Mesh, G. & Fishman, G. (1999). Entering the System: Ethnic Differences in Closing Juvenile Criminal Files in Israel". In: J. of Research in Crime & Delinquency, 36 <2>, 175-193.

Mikulincer, M.; Weller, A.; Florian, V. (1993). "Sense of Closeness to Parents and Family Rules: A study of Arab and Jewish Youth in Israel". In: Int. J. Of Psychology, 28<3>, 323-335.

Moore, M. & Weiss, S. (1991). "Alcohol drinking among Moslem and Druze Adolescents in Israel in 1990" in: Drug & Alcohol Dependence, 28 <2>, 189-193.

Parsons, T. (1951). The social system. New York: press free.

Rabin, B. & others (1999). A comparative study of Jewish and Arab Battered Women presenting in the Emergency Room of a general Hospital. In: Social Work in health care, 29 <2>, 69-84.

Rikaz –Databank for the Palestinian Minority in Israel. "Medical Insurance Members ship Data" (on-line).

Rosenfeld, Jona, M. & Tardier, B. (2000). Artisans of Democracy: How ordinary People, Families in Extreme Poverty, and Social Institutions become Allies to overcome social Exclusion. Lanheim: University Press of America.

Savaya, R.; Cohen, O. (1998). "A qualitative Cum quantity. Approach to construct Definition in a minority population Reason for Divorce among Israeli Arab Women". Journal of Sociology and social Welfare, 25(4), 157-179.

Savaya, R.; Cohen, O.; Nature, K.A. (1999). Divorce among Moslem Arabs in Israel: Reasons, Coping and Adjustment. Jerusalem: The Ministry of Science.

Seginer, R. (1988). " Adolescents facing the Future; Cultural and sociopolitical Perspectives". In: Youth & society, 19<3>, 314-333.

Shalhoub-Kevarkian, N. (1999). "Towards a cultural Definition of Rape: Dilemmas in dealing with Rape Victims in Palestinian Society". Women's Studies international Forum, 22<2>, 157-173.

Sherer, M. (1992). "Gender Differences in criminal Activity among Jewish and Arab junior and senior High scholars in Israel". In: Int. J. Of Intercultural Relations, 16 <4>, 361-381.

Shokeid, M. (1993). "Ethnic Identity and the Position of women among Arabs in an Israeli Town". In: Azmon, Y.; Israeli, D.N. (ed.): Women in Israel. New Brunswick, N.J.: Transation Pub., 423-441.

The Galilee Society – The Arab National Society for Health Research & Services. "Background Information on the Arab Bedouin of the Negev". (on-line) [http://www. Gal-soc.org/projects/negev](http://www.Gal-soc.org/projects/negev).

The Galilee Society – The Arab National Society for Health Research & Services. "State of the environment in Arab towns" (online). [Gal-soc.org/projects/environment/http://wwwline](http://www.gal-soc.org/projects/environment/http://wwwline)).

Weihl, H. Et.al. (1986). Living Conditions and Family Life of the Rural Arab Elderly in Israel. Jerusalem: Brookdale Institute.

Weller, A.; Florian, V.; Mikulincer, M. (1995). " Adolescents' Report of Parental Division of Power in a Multicultural Society". In: J. of Research on adolescence, 5<4>, 413-429.